التحليل الاحصائي والاقتصادي للمسح الصناعي لعام 2014م

الهيئة العامة للصناعة

إدارة التخطيط الصناعي

قسم البحوث الصناعية

شكر وتقدير

تتقدم الهيئة العامة للصناعة بجزيل الشكر والامتنان الى السادة/ شركة اسيا للاستشارات والتدريب لدورها البناء في اعداد هذا التقرير.

كما تتوجه الهيئة بالشكر الجزيل لاعضاء فريق المسح الميداني للقطاع الصناعي لجهودهم الحثيثة وتعاونهم البناء لانجاز هذا التقرير وكذلك التقدير والاحترام لمسئولي المنشآت الصناعية في القطاع الصناعي بدولة الكويت لتعاونهم في توفير البيانات اللازمة لهذا المسح.

آملين أن يكون هذا التقرير مرجعا هاما وأساسيا لجميع المهتمين في القطاع الصناعي بدولة الكويت لما يحتويه من معلومات وبيانات قيمة وشاملة.

الفهرس

ملخص تنفيذي 1

الفصل الأول : خطة الدراسة وتعريف المصطلحات 5
1.1 منهجية الدراسة 5
1.2 سنة البحث 6
1.3 جمع البيانات 6
1.4 الوحدات الإحصائية 7
1.5 العمالة والأجور 9
1.6 مخصصات العاملين 9
1.7 المنافع العامة و التكاليف (الاستهلاك الوسيط) 10
1.8 الإهلاك السنوي 10
1.9 تكاليف تشغيل أخرى 10
1.10 المواد الأولية المباشرة للإنتاج 10
1.11 قيمة المخزون من المواد الأولية في بداية السنة وفي نهايتها 10
1.12 قيمة الإنتاج الصناعي 10
1.13 قيمة المخزون من الانتاج الصناعي في بداية السنة وفي نهايتها 11
1.14المبيعات والإيرادات 11
1.15 القيمة المضافة 11
1.16 المعادلات والعلاقات الفنية المختارة 12

الفصل الثاني : مراجعات خطط التنمية والاستراتيجيات ونتائج المسوحات السابقة وبناء المؤشرات الاقتصادية المستهدفة 15
2.1 نظرة حول الدراسات والتقارير ذات العلاقة في التنمية الصناعية بدولة الكويت: 17
2.2 تجارب مختاره حول الاستراتيجيات الإقليمية والخليجية والمحلية في مجال التنمية الصناعية: 22
2.3 تطور أداء القطاع الصناعي بدولة الكويت 25
2.4 نظرة حول المسوح الصناعية في دولة الكويت: 34
2.5 المؤشرات الاقتصادية المقترحة في المسح الميداني الصناعي لعام 2014: 36

الفصل الثالث: التحليل الاحصائي للمعايير و المؤشرات لمسح 2014 41
3.1 معيار الأهمية الاستراتيجية 43
3.1.1 حجم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية 43
3.1.1.1 الترتيب القطاعي للمنشآت الصناعية 43
3.1.1.2 التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية : 44
3.1.1.3 مساحة الأراضي الصناعية 46
3.1.1.4 تاريخ بدء الإنتاج 49
3.1.2 حجم الصناعات ذات طابع تصديري 51
3.2: معايير التنمية الصناعية - تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي 52
3.2.1 الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة 52
3.2.1.1 طبيعة التكنولوجيا المستخدمة 52
3.2.1.2 الطاقة العاطلة 53
2.2.3 العلاقات التشابكية (الأمامية – الخلفية) للمشروع (Backward – Forward Linkages) 54
3.2.3 اقتصاديات الحجم (كبر حجم المشروع) 56
3.2.4 القيمة المضافة للمشروع الصناعي (Value Added Criteria) 61
3.2.5 العمالة الوطنية المستخدمة 62
3.2.5.1 أعداد القوى العاملة 62
3.2.5.2 العمالة و التصنيف المهني 64
3.2.5.3 الإدارة حسب جنسية المدير المسئول 67
3.2.5.4 الأجور 67
3.2.6 قدرة المشروع علي التصدير وإحلال الواردات . 70

3.2.6.1 الصادرات 70
3.2.6.2 الواردات 71
3.2.7 معيار الإنتاج البيئي النظيف (Environment Friendly Projects) 74
3.3 معايير التنمية الصناعية - تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الجزئي 78
3.3.1 متوسط العائد علي الاستثمار 78
3.3.2 ربحية المشروع 79
3.4 معايير الحماية للصناعات الوطنية 79
3.4.1 نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني 80
3.4.2 معدل إنتاجية المنشأة 80
4.3.3 معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة 82
3.5 المعايير المتعلقة بالإطار المؤسسي للإنتاج 82
3.6 معيار القضاء على تبديد الموارد 85
3.6.1 نسبة مساهمة الصناعة في تمويل البحث والتطوير 85
3.7 معيار الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي 90
3.7.1 نسبة الصادرات إلى الواردات الإجمالية للصناعات التحويلية 90
3.8 معايير أخرى 91
3.8.1 مؤشر شهادات الجودة 91
3.8.2 قيمة الاستثمار المتوقعة لخطط الإنتاج 93
3.8.3 التوزيع المساحي لوحدات المصانع 96
3.8.4 التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية 97

الفصل الرابع التحليل الاقتصادي للمعايير والمؤشرات للمسح الصناعي لعام 2014

4.1 معيار الأهمية الاستراتيجية 101
4.1.1 مؤشر حجم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية 101
4.1.2 حجم الصناعات ذات الطابع التصديري 103
4.2 معيار التنمية الصناعية : تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي 103
4.2.1 اقتصاديات الحجم الكبير (كبر حجم المشروع) 103
4.2.2 العلاقات التشابكية (الأمامية – الخلفية) للمشروع (Backward – Forward Linkages) 104
4.2.3 القيمة المضافة للمشروع الصناعي 105
4.2.4 العمالة الوطنية المستخدمة 106
4.2.5 قدرة المشروع على التصدير وإحلال الواردات 106
4.3 معيار التنمية الصناعية - المستوى الجزئي 108
4.3.1 متوسط العائد على الاستثمار (Benefit / Cost Ratio) 108
4.3.2 الربحية للمشروع وعوائد الاستثمار 108
4.4 معايير الحماية للصناعات الوطنية 109
4.4.1 نسبة العمالة الوطنية إلى مجموع العمالة الكلي 109
4.4.2 القيمة المضافة للمنشأة بالنسبة إلى قطاع الصناعة وإلى الناتج المحلى الإجمالي 109
4.4.3 نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني 110
4.4.4 معدل إنتاجية المنشأة 110
4.4.5 معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة 110
4.5 المعايير المتعلقة بالإطار المؤسسي للإنتاج 111
4.6 معيار القضاء على تبديد الموارد 111
4.6.1 نسبة ما تنفقه الصناعة على البحث والتطوير قياساً للناتج الصناعي 111
4.6.2 نسبة التشغيل الإلكتروني 112
4.6.3 الطاقة العاطلة 112
4.7 معيار الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي 113
4.7.1 نسبة الصادرات الى الواردات الاجمالية للصناعات التحويلية 113
4.8 معايير أخرى 113
4.8.1 معيار جودة الانتاج الصناعي 113
4.8.2 التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية 113

الفصل الخامس مؤشرات اقتصادية و محاسبية عامة للقطاعات الصناعية في دولة الكويت 115

5.1 المؤشرات الاقتصادية العامة للقطاع الصناعي 117
5.1.1 المؤشرات الاقتصادية العامة للقطاع الصناعي للمنشآت الخاصة 118
5.2 المؤشرات الاقتصادية للصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ 119
5.2.1 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة الأغذية والمشروبات و التبغ للمنشآت الخاصة 120
5.3 المؤشرات الاقتصادية لصناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود 121
5.4 المؤشرات الاقتصادية لصناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث 122
5.5 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر 123
5.6 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك 124
5.6.1 المؤشرات الاقتصادية صناعات الكيماويات ومنتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك للمنشآت الخاصة 125
5.7 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول 126
5.7.1 المؤشرات الاقتصادية لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول للمنشآت الخاصة: 127
5.8 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات 128
5.8.1 المؤشرات الاقتصادية للصناعات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات للمنشآت الخاصة 129
5.9 المؤشرات الاقتصادية العامة للصناعات التحويلية الأخرى 130

الفصل السادس المشكلات و المعوقات

6.1 مجال التسويق 133
6. المشاكل والمعوقات 133
6.2 مجال التكنولوجيا 135
6.3 مجال المواد الأولية 136
6.3 مجال المواد الأولية 137
6.4 مجال العمالة 138
6.5 مجال التصدير 139
6.6 تسهيلات الإنتاج 140

الفصل السابع الخاتمة والتوصيات 141

7.1 الخاتمة 143
7.2 التوصيات 146

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل بيانات المسح الصناعي لدولة الكويت لعام 2014م إحصائياً و اقتصادياً بهدف توفير المعلومات اللازمة لاستخلاص المؤشرات الصناعية التي تساعد صناع القرار وواضعي السياسات الصناعية علي رسم السياسات وصياغة القرارت المناسبة لتنمية القطاع الصناعي والتخطيط.

وتناولت الدراسة كافة المنشآت الصناعية المدرجة واحتوت استمارة البحث علي البيانات والمعلومات المتاحة بأهم السمات الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التركيب القطاعي للمنشآت الصناعية، التوزيع الجغرافي، مساحة الأراضي، تاريخ بدء الإنتاج ، معدلات نمو الإنتاج، المواد الأولية، المبيعات، المخلفات و مشكلات و معوقات الصناعة في الكويت.

وقد تم تحليل بيانات المنشآت المشمولة بالدراسة من حيث المؤشرات الرئيسية للصناعة :

اعتمد هذا الجزء من الدراسة علي مجموعة من الاستمارات التي تم توزيعها واستمدادها من (722) منشأة صناعية عن نشاطها خلال 3 سنوات من 2011م إلي 2013م، واستهدفت استمارات البحث تجميع بيانات حول :الإنتاج الصناعي، المواد الأولية اللازمة للإنتاج، الآلات والمعدات الخاصة بالإنتاج، المنافع العامة والتكاليف، قيمة الاستهلاكات السنوية، القوي العاملة، الإنتاج والإنفاق الاستثماري لتطوير الإنتاج بالإضافة الي المشاكل و المعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية و التي تحد من كفاءتها .

وانتهت الدراسة إلي الحقائق التالية:

- أكبر القطاعات عددا لمنشآتها هي لصناعة المنتجات المعدنية وبلغ عددها (196) منشأة.
- أكثر تمركز للمنشآت الصناعية كان في منطقة صبحان ثم أمغره فالشعيبة و أكبرها اشغالا لمساحة المنشات الصناعية هي الشعيبة فالصليبية.
- القطاعات التي شغلت اكبر مساحة هي صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ثم صناعة المواد التعدينية غير المعدنية.
- أكثر القطاعات نموا من حيث عدد المنشآت هي صناعة المنتجات الكيماوية ثم صناعة الورق.
- بلغ أعداد القوي العاملة في الصناعات التحويلية لعام 2013 (92,527) عامل بنسبة (89.6 %) منهم غير كويتي و(10.4 %) كويتي.

- اذا استبعدت المنشآت الحكومية و المشتركة فان عدد العاملين في القطاع الصناعي ينخفض الي (79,693) عامل بنسبة (96.4 %) منهم غير كويتي و (3.6 %) كويتي.
- أكثر القطاعات الصناعية كثافة للعمالة كانت صناعة المنتجات المعدنية، ثم الصناعات الكيماوية.
- أكبر تمركز للعمالة الصناعية كانت في منطقة صبحان ثم الشعيبة فالشويخ الصناعية.
- أكبر القطاعات الصناعية تشغيلا للعمالة بمنشآتها هي لصناعة المنتجات الغذائية و بلغ معدل العمالة فيها (218) عامل للمنشاة .
- نسبة المدراء غير الكويتيين هي (33.8 %) و أغلبهم يعملون في صناعة المنتجات التعدينية .
- نسبة استخدام التشغيل الإلكتروني للمنشآت بلغت (33.3 %) أدناها لصناعة المنتجات المعدنية فصناعة الخشب.
- إجمالي حجم الاستثمار الصناعي لعام 2013 بلغ (4,222) مليون د.ك .
- أكبر حجم استثمار كان في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك.
- معدل إنتاج العامل في المنشآت الصناعية (226,193) د.ك وفي المنشآت الصناعية الخاصة بلغ المعدل (36,917) د.ك أعلاها لصناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك.
- بلغ معدل النمو للإنتاج الصناعي (1.839-%) لعام 2011 - 2013 أما معدل النمو خلال الأربع سنوات الماضية و كذلك الخمس سنوات الماضية فقد بلغ (20 %).
- صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية من أعلي القطاعات الصناعية قوة للدفع الأمامي و الدفع الخلفي.
- أكبر بند للمنافع العامة قيمةً كانت للمياه غير العذبة.
- نسبة المنتجات الأولية الكويتية للمنشآت الصناعية اجمالا هي (89 %) و نسبتها للمنشات الخاصة هي (34 %).
- أعلى نسبة صادرات حققتها صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك.
- معدل ربح المنشآت الصناعية لعام 2013 بلغ (7.71 %).
- إجمالي القيمة المضافة لعام 2013 للقطاع الصناعي لدولة الكويت بلغ (2.257) مليار دينار للمنشات الخاصة و(5.0) مليار د.ك للاجمالي.
- أعلى قيمة مضافة سجلت في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ثم صناعة المنتجات المعدنية.
- أعلى قيمة مضافة للعامل تحققت في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك.
- أهم المشكلات التي تواجه الصناعة المحلية هي المنافسة القوية لمنتجاتها سواء من المنتجات المحلية أو الأجنبية في ظل محدودية قنوات التوزيع مما يؤدي الي اغراق السوق المحلي ، و كذلك عدم وجود العمالة المؤهلة و ضعف انفاق المنشآت لتدريب عمالتها. وأخيرا و ليس أخرا التقلبات في أسعار المواد الأولية .

الفصل الأول

خطة الدراسة وتعريف المصطلحات

1.1 منهجية الدراسة

غطت الدراسة جميع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع المشترك (خاص وحكومي) والتي تقع داخل الحدود الإقليمية لدولة الكويت وتعمل في مجال الصناعات التحويلية، ما عدا الصناعات الصغيرة و الحرفية التي تم وصفها في قانون الصناعة رقم 26 مادة 3 بأنها كل نشاط في مجال الإنتاج أو الصيانة يعتمد على المهارة الفنية اليدوية وتستخدم الآلة فيه بشكل بسيط، وتكون المنتجات في هذا المجال غير نمطية .

تم تصنيف المنشآت العاملة في أنشطة الصناعات التحويلية على مستوى الحد الخامس من التصنيف ISIC Rev.4 كما هو موضح في الجدول (1).

جدول 1: المنشآت العاملة في أنشطة الصناعات التحويلية حسب التصنيف ISIC Rev.4

ISIC	نوع النشاط
31	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ
32	صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود
33	صناعة الخشب و منتجاته والأثاث
34	صناعة الورق والطباعة والنشر
35	صناعات الكيماويات ومنتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك
36	صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول
37	صناعات المنتجات المعدنية
38	صناعات تحويلية أخرى

بلغ عدد التراخيص الصادرة من الهيئة العامة للصناعة في عام 2014 عدد 1042 ترخيصاً ، البعض منها منشآت غير عاملة لأسباب متفرقه ومن ضمن المنشآت العاملة هناك منشآت حديثة الإنتاج لم تبلغ عامها الأول بتاريخ توزيع الإستمارات ، وهناك منشآت غير متعاونة . لذا، بلغ عدد المنشآت العاملة والمتعاونة والتي شاركت في المسح 644 منشأة. ثم تمت معالجه بيانات المنشأت القائمة و الغير متعاونة باستخدام بياناتها الاساسية للمسح الصناعي لعام 2011 كرقم الترخيص ونوع القطاع و الموقع الجغرافي والمساحه ومن ثم تقدير البيانات الاخري والمطلوبه لمسح 2014 للسنوات 2011 و 2012 و 2013 باستخدام معدلات النمو للمنشات الصناعية المتعاونة لكل متغير علي حده. و تمت الاستعانة بالمنشأت التي تماثلها بالعوامل الديموغرافيه للمنشاة ليصبح عدد المنشات المشمولة في هذه الدراسة 722 منشاة مصنفة في جدول (2). **لاحظ في الجداول التالية كلها أن اصغر القيم و أكبرها في الجدول مظللة لسهولة التعرف عليها.**

تتكون الصناعات الغذائية والمشروبات من عدة أنشطة متنوعة في مجال المنتجات الغذائية كتجهيز اللحوم وصناعة الألبان، صناعة الزيوت ،والدهون، والمياه الغازية والمشروبات، ومنتجات المخابز، إضافة إلي صناعة الأعلاف. أما صناعة الخشب ومنتجاته فتتكون من عدة أنشطة تتناول إنتاج الأثاث الخشبي بكل أنواعه. و تتكون صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر من نشاطين رئيسيين هما صناعة الورق والمنتجات والكرتون وخلاف ذلك، ونشاط الطباعة بمختلف أنواعها. ويشمل نشاط الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك عدة صناعات ينتج عنها تشكيلة واسعة من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية كصناعة الغازات الصناعية، والأسمدة، والمبيدات، والمطهرات، واللدائن الصناعية، والمواد البلاستيكية، والدهانات، وصناعة الصابون ومواد التنظيف، والعطور، بالإضافة إلي منتجات للبترول والفحم كالأسفلت والمواد العازلة وخلافه، فضلاً عن منتجات كيماوية أخري. و تتكون صناعة المنتجات المعدنية من مجموعة واسعة من الأنشطة التي ينتج عنها تشكيلة واسعة من المنتجات المعدنية مثل المنتجات الإنشائية من الألمونيوم والحديد والصلب كصناعة الأبواب والنوافذ والواجهات والهياكل المعدنية ، بالإضافة إلي الأثاث المعدني، وصناعة الأنابيب المعدنية، وأجهزة التسخين والتبريد ولوازمها، فضلاً علي لوحات توزيع كهربائية،و تكييف الهواء، وسخانات المياه، ومبردات الماء، اللوحات المرورية والإرشادية، مختلفة، وخلاف ذلك.

و يشمل نشاط المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول علي صناعة مواد البناء المختلفة مثل الزجاج، والإسمنت، والطابوق، والبلاط، والجبس، والرمل، والجص وخلاف ذلك. أما قطاع الصناعات التحويلية الأخرى تشمل الأنشطة الصناعية التي لم تدخل ضمن القطاعات السابقة فهو قطاع متنوع و ليس ذو ملامح خاصة فهي تضم صناعات تعمل في مجال الصياغة والمجوهرات و مصانع تعمل في إنتاج الفراشي والمكانس. كما تضم مصانع لإنتاج لوحات الإضاءة والإعلان **وعليه فاننا في هذا التقرير لا نركز عليه.**

جدول 2: تصنيف المنشآت الصناعية حسب النشاط لعام 2014

نوع النشاط	عدد المنشآت 2014
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	73
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	19
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	56
صناعة الورق و الطباعة و النشر	50
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	142
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	166
صناعة المنتجات المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	196
صناعات تحويلية أخرى	20
الإجمالي	722

1.2 سنة البحث

جمعت البيانات من المنشآت بصفة أساسية عن السنة الميلادية 2011 الي 2013 الى و كذلك المنشآت حديثة الانتاج التي أكملت عامها الأول في تاريخ توزيع الاستمارات الخاصة بالمسح الصناعي 2014.

1.3 جمع البيانات

جمعت البيانات من المنشآت باستخدام استبيان صمم خصيصا للبحث. وقد قام الباحثون المدربون بالاتصال بكل منشأة من منشآت البحث حيث جمعت البيانات ميدانيا وبشكل مباشر. وحيثما كانت تتوفر بيانات عن التقارير السنوية المنشورة، وحسابات الأرباح والخسائر والميزانيات، فقد روعي الحرص علي استخدامها في مراجعة وتدقيق البيانات المسجلة بالاستبيانات، لاسيما وقد استجاب عدد كبير من المنشآت في إتاحة وتوفير حساباتها عن الأرباح والخسائر والميزانيات وإرفاقها مع البيانات المسجلة باستمارات البحث.

هذا وقد روعي مراجعة وتدقيق كافة الاستمارات قبل إدخال بياناتها بالحاسب الآلي. كما تمت المراجعة الشاملة لاتساق البيانات ودقتها وفق المراجعة التفصيلية للحاسب الآلي، وأجريت عمليات التصحيح اللازمة. كما تم من قبل عرض الجداول النهائية بمعرفة الحاسب الآلي إعداد كشوف وقوائم بأهم المفردات والمقومات الرئيسية المتعلقة بكل منشأة على حدة مثل: المخرجات و المدخلات، والعمالة، ومتوسط الأجور السنوية و طبيعة المخلفات والعوائق التي تواجهها المنشآت ، والمعاملات الفنية للمدخلات والمخرجات، حيث أجريت الدراسة اللازمة لكافة الأخطاء ، وأجريت التصحيحات الواجبة.

و قد تم تصميم برنامج مخصص باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاستمارة المسح الصناعي الخاص لسنة 2014 باستخدام خصائص البرنامج الإحصائي التي تمتاز بإمكانياتها الإحصائية المتقدمة الشاملة والمتنوعة في أساليب التحليل الإحصائي وتطبيقاته. و من ثم تم تفريغ البيانات من قبل مدخلي بيانات متخصصين. و قد تم توزيع الاستمارات على المدخلين على حسب النشاط الصناعي لضمان سلامة العمل، وتقليل الأخطاء عند الإدخال، وكذلك لمقارنة البيانات والتأكد منها و الإبلاغ عن البيانات الشاذة و التعامل معها.

تم التدقيق الشامل والدقيق باستخدام تقنيات إحصائية مختلفة لبيانات المسح الصناعي بعد إدخالها في الحاسب للتأكد من عدم وجود أخطاء في ردود الاستمارات أو في طريقة الإدخال. حيث سيترتب على وجود أخطاء في البيانات الكثير من الأخطاء في العرض والمعالجة والتحليل الإحصائي و قد تم تدقيق الاستمارات عشوائيا مع مدخلاتها في البرنامج الاحصائي للتأكد من صحة وتوافق البيانات المدرجة بالتعاون مع فريق الهيئة العامة للصناعة و بالرجوع الى المنشآت الصناعية للتأكد منها و مراجعة البيانات المبهمة و مقارنتها بمسح 2011 و بالرغم من المحاولات المستمرة لفريق الهيئة العامة للصناعة مع منشآت صناعية لتزويدنا بالبيانات اللازمة أو تصحيح البيانات المرفقة الا انه هناك بعض البنود التي لم يتم ملؤها من قبل هذه المنشآت أو تم تزويدنا بأرقام غير واقعية و قد تم الكشف عن ذلك من خلال استخدام الأساليب الاحصائية المتطورة التي تقيس ترابط البيانات كمعامل «كرومباخ» و باللجوء الى معادلات اقتصادية و مؤشرات حيوية. و قد تم هنا الاستعانة بطرق التنبؤ الرياضية كتحليل الانحدار و المتوسط الوزني لاستبدال هذه القيم بقيم تتوافق مع متغيرات المنشاة المختلفة.

بلغ إجمالي عدد الاستمارات التي تم مراجعتها (722) استمارة، والتي تمثل منشآت صناعية قائمة موزعة على مختلف المناطق الصناعية وبمختلف الأنشطة الصناعية و شاملا قطاع تكرير النفط عن طريق الاتصال المتكرر بالمنشآت وعليه فقد تم استكمال النواقص بالاستمارات. و قد لوحظ تكراربعض بنود الاستمارات لبعض المنشآت و عليه فقد تمت مطابقة بياناتها و التأكد منها ثم إلغاء الاستمارات المتكررة و كما تم تصحيح بيانات بعض الاستبانات عن طريق المتوسطات الاحصائية للمنشآت ذات نفس الطبيعة استمارة المسح بعد محاولة استكمال أو تعديل البيانات عن طريق الهيئة العامة للصناعة بالاتصال المباشر للمنشآت .

أن عملية تدقيق و تصحيح البيانات عملية مستمرة طوال فترة البحث و الدراسة و لا تنتهي عند ادخال البيانات بل تستمر أثناء التحليل حيث يتم تدقيق القيم النهائية للمؤشرات و المعاييرو مقارنتها بالقيم الرديفة بعد اضافة مستويات خطأ مناسبة ومن ثم اعتمادها.

1.4 الوحدات الإحصائية

الوحدة الإحصائية التي جمعت منها البيانات والتي استخدمت في عرض الإحصاءات هي المنشأة الصناعية، وهي كل منشأة يكون غرضها الأساسي تحويل الخامات أو المواد الأولية إلى منتجات كاملة الصنع، أو نصف مصنعة أو الوسيطة أو تحويل المنتجات نصف المصنعة أو الوسيطة إلى منتجات كاملة الصنع أو نصف مصنعة، ويدخل في ذلك أعمال المزج والفصل والتشكيل وإعادة التشكيل والتجميع والتعبئة والتغليف، كل ذلك إذا كان العمل في المنشأة يدار أساساً بقوة آلية (قانون الصناعة 26 ،المادة 2).

وتعرف المنشأة بأنها وحدة اقتصادية تعمل تحت ملكية أو إدارة واحدة (أي تحت كيان قانوني واحد) وتزاول نوع واحد من النشاط الاقتصادي، أو يغلب عليها مزاولة نشاط اقتصادي واحد في موقع جغرافي معين وتحسب المخازن والكراجات والمكاتب الفرعية في ذات المنطقة مع المنشأة محل الاعتبار و تشمل المنشآت الصناعية الحكومية و المشتركة و الخاصة . و تضم استمارة المسح ما يلي :

أولا :- البيانات التعريفية الأساسية للمنشآت الصناعة لكل منشأة صناعية حسب القطاع الصناعي (اسم المالك/ الرقم المدني/ رقم السجل الصناعي/ رقم السجل التجاري/ الاسم التجاري للمنشأة / المساهمين ونوع المساهمة / موقع المنشاة / التوزيع المساحي للمصنع / اجمالي حجم استثمار المنشاة / نوع الإدارة / تاريخ بدء الإنتاج / عنوان المراسلات / الموقع والبريد الالكتروني / تاريخ انتهاء الترخيص/ تاريخ السجل الصناعي / تاريخ الإصدار).

ثانياً :- الإنتاج الصناعي الفعلي للثلاثة سنوات الماضية مع مقارنته بالإنتاج المرخص أو التصميمي والطاقات المستغلة ومتوسط سعر الوحدة وما يسوق منها محلياً أو يصدر إلى الخارج ومستوي التشابك بين الصناعات المختلفة وشهادات الجودة الحاصلة عليها الشهادة والمخزون السنوي للإنتاج الصناعي في اول واخر المدة خلال الثلاث سنوات الماضية، بالإضافة الى رمز المنسق.

ثالثاً :- انواع المواد الأولية اللازمة لإنتاج المنشاة (رمز المنسق / مواد خام / مواد مصنعة نصف مصنعة / مواد مصنعة / مواد تعبئة وتغليف) وقيمة المواد الأولية وتصنيفها كمواد أولية محلية او مستوردة، واجمالي تكلفة المواد الأولية خلال الثلاثة سنوات الماضية مع تحديد قيمة المخزون السنوي لأول واخر المدة .

رابعاً :- نظام تشغيل الآلات والمعدات الخاصة بالإنتاج (الكتروني / الي / نصف الي / يدوي) كنسبة مئوية

خامساً :- النظام الالي المستخدم في المنشاة (عدد المستخدمين / نوع قاعدة البيانات) سواء إداريا او ماليا او استخدامات اخري

سادساً :- قيمة الاستهلاك السنوي للثلاثة سنوات (مباني والآلات والمعدات ووسائل النقل وقيمة الانفاق الرأسمالي لزيادة الإنتاج)

سابعاً :- بيانات المنافع العامة والتكاليف للثلاثة سنوات الماضية (كهرباء/ مياه عذبة/مياه غير عذبة / ديزل / زيوت وشحوم/ بنزين/ غاز طبيعي) وتكاليف المنشاة خلال الثلاثة سنوات الماضية من (إيجارات /صيانة وقطع غيار/ تسويق وترويج / تدريب العمالة/ دراسات وبحوث/ مصروفات إدارية)

ثامناً :- خطط الإنتاج المستقبلية والمستهدفة وقيمة الاستثمارات المتوقعة ومتطلبات العمالة والأسواق المستهدفة للإنتاج (محلي وخارجي)

تاسعاً :- بيانات القوي العاملة في المنشاة (الإدارة العليا والإدارة المساعدة / إدارة فنية وعمالة الإنتاج / عمال الخدمات والصيانة/ اجمالي عدد العاملين ، وكذلك الرواتب السنوية وملحقاتها من المزايا العينية والمادية المقدمة وملحقات الرواتب (التأمين الصحي-التأمين على العمالة - رسوم التأمينات الاجتماعية- مكافأة نهاية المدة) وذلك للثلاثة سنوات الماضية والوظائف الشاغرة للعمالة الوطنية من حيث الوظيفة والمؤهل الدراسي والنوع (ذكر – انثي) والشروط الوظيفية والراتب الشهري والحوافز المقدمة.

عاشراً :- مخلفات المنشآت الصناعية الناتجة عن عملية التصنيع من حيث النوع (الصلبة / السائلة) (خطرة / غير خطرة) ومدي قابليتها للتدوير واثرها على البيئة (مؤثرة / غير مؤثرة) وطرق التخلص من المخلفات (حاويات خاصة – حاويات البلدية)

الحادي عشر :- اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المنشاة (تسويق المنتجات / التكنولوجيا / المواد الأولية /العمالة / التصدير / تسهيلات الإنتاج)

1.5 العمالة والأجور

العاملون هم كافة الأفراد الذين يعملون في المنشأة أو لحسابهم الخاص، ويتقاضون أجراً نقدياً أو عينياً في فترات منتظمة. أي هم جميع الأفراد العاملين بالمنشأة, والذين يعملون دواما كاملاً أو دواماً جزئياً والعمال الموسميون والعرضيون، بالإضافة إلى الأفراد الذين في إجازات قصيرة لسبب المرض او في إجازات سنوية أو عطلات رسمية، مضافا إليه عدد أصحاب العمل والشركاء الذين يعملون بالمنشأة بدون أجر خلال سنة البحث ولا يتضمن الذين يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة من غير العاملين بالمنشأة رغم تقاضيهم مكافآت بدل حضور. و قد تم توزيع عدد العاملين حسب الجنسية « كويتي وغير كويتي»، و التصنيف المهني «لإدارة العليا والإدارة المساعدة، الفنية وعمال الإنتاج، وعمال الخدمات و الصيانة».

1.6 مخصصات العاملين

إجمالي الأجور والرواتب النقدية والعينية التي قام بدفعها أصحاب العمل للعاملين لديهم، بالإضافة إلى قيمة مساهمتهم في أقساط التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات الخاصة والتأمين ضد الحوادث «إصابات العمل» والتأمين على الحياة، وما شابه ذلك من برامج التقاعد الأخرى، وكذلك مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. وقد صنفت تعويضات العاملين إلي :

أ) أجور ورواتب العاملين، نقدية وعينية.

ب) ملحقات الأجور والرواتب كمساهمات أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.... الخ.

ج) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

ا) الأجور والرواتب :

تشمل جميع المدفوعات سواء كانت نقدية أو عينية ويدفعها صاحب العمل مقابل إنجاز عمل ما لجميع الأفراد العاملين بأجر في المنشأة. وتتضمن الأجور والرواتب كافة المدفوعات النقدية، الإكراميات، وعلاوات غلاء المعيشة، والأجور المدفوعة خلال فترات الإجازات الاعتيادية والمرضية، بالإضافة إلى المدفوعات العينية التي تتضمن تكلفة المأكل والمشروبات والدخان والملابس (خلاف أزياء العمل)، والمسكن (ويشمل مصاريف الصيانة والإصلاح الخاصة به... الخ) المقدمة مجاناً، أو بقيمة رمزية من صاحب العمل إلى العاملين بالمنشأة.

ب) ملحقات الأجور والرواتب :

تشمل المدفوعات الأخرى التي يدفعها صاحب العمل نيابة عن المستخدمين « العاملون بأجر» والتي تعتبر عادة من وجهة نظر المحاسبة جزء من دخولهم وليست جزء من أجورهم النقدية أو العينية، وتتمثل في مساهمات أصحاب الأعمال في برامج التأمينات الاجتماعية، وبرامج تعويضات البطالة وتعويضات الحوادث وإصابات، العمل وكذلك برامج أقساط التأمين الصحي الخاص بالمستشفيات والخدمات الصحية وبرامج التقاعد، ورسوم إقامة العاملين، وكذلك مخصصات ترك الخدمة والإجازات.

ويتضمن الاستهلاك الوسيط التكلفة التي يتحملها أصحاب الأعمال للإنفاق على التدريب المهني والتعليمي للعاملين لديهم، وكذلك تكلفة الملابس اللازمة لهم أثناء العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى تكلفة تعيين واختيار العاملين الجدد.

ج) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة :

تشمل قيمة المكافآت المدفوعة بواسطة المنشأة نظير حضور الجلسات لجميع الأعضاء، سواء من العاملين بالمنشأة أو من خارج المنشأة.

1.7 المنافع العامة و التكاليف (الاستهلاك الوسيط)

هي جملة قيمة مواد المحروقات، والكهرباء، والمياه، واللوازم المشتراة؛ وتتضمن المواد واللوازم مواد التغليف والتعبئة والأدوات الصغيرة وقطع الغيار، وكذلك مواد الإصلاح والصيانة والقرطاسية والتجهيزات المكتبية... الخ.

ا) قيمة الكهرباء والمياه والمحروقات المشتراه :

هي تكلفة الكهرباء و المياه المشتراه بقصد الإضاءة أو الإنارة، والتكييف والتبريد، وكافة الاستخدامات الأخرى من قبل المنشأة. ويقصد بالمحروقات المشتراه (بخلاف المخصصة للبيع) الجازولين والديزل والمحروقات الأخرى الخاصة بالمركبات.

ب) تكلفة أعمال الصيانة والإصلاحات الجارية :

هي قيمة خدمات الصيانة والإصلاحات الجارية الخاصة بالمباني والأصول الثابتة الأخرى المقدمة من قبل الغير، دون شمولها على الإصلاحات الرأسمالية

1.8 الإهلاك السنوي

يقصد به النقص الذي يحدث في قيمة الأصول الثابتة (عدا الأراضي) واستهلاكات الآلات والمعدات التي تستخدم في الإنتاج، وذلك نتيجة الاستخدام أو الإهلاك العادي، أو التقادم المتوقع بمرور الزمن.

1.9 تكاليف تشغيل أخرى

تتضمن المدفوعات الخاصة بخدمات النقل والتخزين والبريد والتليفون والتلكس... إلخ، وكذلك إيجار المباني والآلات وخدمات الأعمال مثل خدمات الدعاية والإعلان، والخدمات القانونية، وخدمات المحاسبة والمراجعة، والتدريب و العمولات.. إلخ.

1.10 المواد الأولية المباشرة للإنتاج

وهي المواد التي تشتريها المنشأة الصناعية لغرض الإنتاج ، أو لاستخدامها في المخزون ، وإخضاعها إلى عملية التحويل، حتى تصبح سلعة تامة، وتشكل جزءاً من الإنتاج المصنوع. وبالتالي تتضمن المواد الأولية تكلفة جميع الخامات والسلع اللازمة لإنتاج المنتج النهائي . وقد تكون المواد الأولية «سلعاً» تامة الصنع، فمثلاً مادة الغزل، على الرغم من أنها منتج نهائي في شركات الغزل، فهي تعد مادة أولية في صناعة النسيج .

1.11 قيمة المخزون من المواد الأولية في بداية السنة وفي نهايتها

يقصد به قيمة المخزون الدفترية من المواد والمستلزمات السلعية التي تستخدمها المنشأة في الإنتاج.

1.12 قيمة الإنتاج الصناعي

هي قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال العام نتيجة ممارسة المنشأة للنشاط الإنتاجي. وقد تم أيضاً الاستفسار عن الطاقة الفعلية، والطاقة القصوى للمنشاة.

1.13 قيمة المخزون من الانتاج الصناعي في بداية السنة وفي نهايتها

يقصد به قيمة المخزون من البضائع و السلع المنتجة بغرض البيع و تستخدم في حساب الانتاج السنوي للمنشأة.

1.14المبيعات والإيرادات

يشمل هذا البند قيمة المبيعات من جميع السلع التي تباع للحساب الخاص. ويدخل ضمن المبيعات كل من المبيعات المحلية و الحكومية و الصادرات.

1.15 القيمة المضافة

تتمثل القيمة المضافة بشكل عام في الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات المشتراه من وحدات أخرى، أي أن القيمة المضافة يمكن أن تحسب بالفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق وبين قيمة المدخلات المادية الخاصة بالمشروع، والمشتراه من خارج المشروع مثل: الخامات، والطاقة، والوقود والنقل والصيانة... إلخ.

وتعبر القيمة المضافة أيضاً عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج . أي أن القيمة المضافة توزع بين الأجور والإيجارات ومصروفات وعمولات القروض والأرباح، وبحيث أن مجموع هذه المكونات لا بد أن يتساوى مع القيمة المضافة المحسوبة للمشروع.

كما يمكن حساب القيمة المضافة عن طريق صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة ويتم حسابها بدون إجراء أيه خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنعة، أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.

1.16 المعادلات والعلاقات الفنية المختارة

وتعرض المعادلات والعلاقات التالية بعض العلاقات الهامة الأكثر دلالة من وجهة النظر التحليلية وتساعد في إجراء التحليلات ودراسة النتائج.

- نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج = الاستهلاك الوسيط / إجمالي الإنتاج × 100

- نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج = القيمة المضافة / إجمالي الإنتاج × 100

- نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج = قيمة الاستهلاك السنوي / إجمالي الإنتاج ×100

- متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج = إجمالي الإنتاج / عدد العاملين

- نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة = تعويضات العاملين / القيمة المضافة × 100

- القيمة المضافة لكل عامل = القيمة المضافة / عدد العاملين

- نسبة القيمة المضافة الي الناتج المحلي الاجمالي = القيمة المضافة / الناتج المحلي الاجمالي للدولة

- متوسط الأجر لكل عامل = الأجور النقدية والعينية / عدد العاملين

- نسبة مساهمة رأس المال الثابت في القيمة المضافة = قيمة إهلاك الأصول الثابتة / القيمة المضافة × 100

- العائد على راس المال = ا جمالي الأرباح / رأس المال الثابت × 100

- معدل الربح = اجمالي الأرباح / اجمالي الايرادات × 100

- نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح = قيمة الانفاق الاستثماري / اجمالي الأرباح × 100

- نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات = قيمة الانفاق الاستثماري / اجمالي الايرادات × 100

- نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني = رأس المال الثابت / الناتج المحلي الاجمالي × 100

- معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة = رأس المال الثابت / عدد العاملين × 100

الفصل الثاني

مراجعات خطط التنمية والاستراتيجيات ونتائج المسوحات السابقة وبناء المؤشرات الاقتصادية المستهدفة

2.1 نظرة حول الدراسات والتقارير ذات العلاقة في التنمية الصناعية بدولة الكويت:

هناك عدة دراسات تناولت البيئة الصناعية في دولة الكويت ومعوقاتها، فوفقاً لدراسة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (2014)[1]، فقد تناولت الدراسة أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه القطاع الصناعي بدولة الكويت ووسائل التغلب على تلك المشكلات. وقد انتهت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في الكويت يعاني من مشاكل متعددة في التسويق، والمنافسة الحادة في السوق المحلي، وارتفاع أسعار المواد الخام وارتفاع تكاليف جلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة، مما أدى الى ضمور معدلات مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي الكويتي. كما أن التوسع الأفقي في القطاع الصناعي يواجه عقبات كبيرة في التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والإجراءات المؤسسية البيروقراطية في داخل الهيئة العامة للصناعة والجهات الحكومية المعنية بالتنمية الصناعية في الكويت. هذا الوضع نتج عنه طول الدورة المستندية لتخصيص وتسليم المشاريع الصناعية الجديدة، وندرة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي، ونقص التمويل لدى الهيئة العامة للصناعة لانجاز مهام التنمية الصناعية بالكويت.

كما أشارت الدراسة إلى أن دولة الكويت تحتاج إلي تسريع الخطى نحو تنويع القاعدة الإنتاجية بدلا عن الاعتماد الكلي والأوحد على النفط ومنتجاته كمصدر للدخل ومحرك للتنمية الاقتصادية في البلاد. ولقد أثبتت التجارب التاريخية والحالية خطورة الاعتماد على المنتجات النفطية لما تتعرض له سوق النفط من تقلبات تؤدي إلى إرباك سياسات الإنفاق الحكومي وإجبار الحكومات للجوء لخيارات سحب احتياطاتها النقدية. في مثل هذه الظروف، تلعب الصناعة التحويلية دورا حيويا هاما في الحفاظ على ثبات معدلات التنمية الاقتصادية بل وقيادة النمو الاقتصادي لما للصناعة من خصائص تجعلها قادرة على ربط القطاعات الاقتصادية المختلفة بواسطة روابطها الأمامية والخلفية، وزيادة معدلات الإنتاجية لتقسيم العمل. ومن جانب آخر، تمتلك الكويت موارد مالية ضخمة تمكنها من تخصيص ما يلزم لتطوير البنى التحتية للأراضي الصناعية، وإنشاء معاهد لتعليم العلوم والتكنولوجيا لتأهيل الكوادر الوطنية على التعامل مع التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وتوسيع وتعميق دور مراكز البحث والتطوير، وزيادة نسبة الإنفاق العام على نشاطات البحث والتطوير والابتكار، وهذه مكونات هامة جدا للتنمية الرأسية العميقة للصناعة التحويلية. كما أن على الدولة العمل على جذب الاستثمار الأجنبي الذي يساعد على جلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة لقطاع الصناعة التحويلية عن طريق الحوافز التفضيلية للصناعات القائدة والمختارة التي تستطيع أن تقود عملية التنويع في القاعدة الإنتاجية في البلاد.

وأكدت الدراسة على أن صادرات قطاع الصناعات التحويلية عنصر هام ومحدد رئيسي لتطوير وتنمية القطاع الصناعي. وأن إيجاد منافذ جديدة وتوسيع الأسواق الخارجية للمنتجات الصناعية الكويتية مهام تستوجب قيام إدارة موحدة يلتقي عندها كل ما يحتاجه التصدير من المعلومات ودراسات السوق واتجاهات الطلب وأذواق المستهلكين في الخارج والتمويل والتسويق. كما لا بد لها من استصحاب إستراتيجية تصديرية للمنتجات الصناعية غير النفطية بأهداف وخطط تنفيذية واضحة ومؤشرات قياس للمتابعة والتطبيق. ولقد دافعت مدارس اقتصادية فكرية متعددة عن أهمية التصدير ودوره في تحريك النمو الاقتصادي في البلاد خاصة عندما تكون الأسواق المحلية صغيرة وضعيفة القدرات الاستيعابية للمنتجات الصناعية المحلية، كما حدث في تجارب عالمية ناجحة في ماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة.

من جانب آخر، اهتمت دراسة (موريس جرجس، 2000)[2] بتناول آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن ضمنها دولة الكويت. وقد خلصت الدراسة إلى أن وضع القطاع الصناعي في دول المجلس يتسم بغياب المناخ التنافسي، ويرجع ذلك إلى السياسات الصناعية والسياسية العامة الأخرى التي أصدرتها حكومات تلك الدول، سواء على صعيد الاقتصاد الكلي أو على صعيد أسواق وعناصرها الإنتاج. وأن الدافع الوحيد لدعم المناخ التنافسي والمنافسة في القطاع الصناعي هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحماية المستهلك، وأن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحماية المستهلك جزء لا يتجزأ من برنامج الإصلاح الاقتصادي.

---

١ – منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: **دراسة مشاكل وعقبات التنمية الصناعية في دولة الكويت وسبل ووسائل التغلب عليها**، (الكويت: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، إدارة الدراسات والسياسات الصناعية، ديسمبر 2014).

2 – موريس جرجس: **آليات دعم القدرة التنافسية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**،(الكويت: المعهد العربي للتخطيط، **بحث منشور ضمن مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2000).

وأشارت الدراسة إلى أن قوانين المنافسة تتركز في مبدأ هام هو دعم المنافسة بدلا من حجم المتنافسين ذاتهم، وأن أداء وتصرفات الشركة في السوق أهم بكثير من حجمها، لان كبر الحجم لا يعني بالضرورة الاحتكار. كما أشارت الدراسة إلى أن أهم سبل دعم المنافسة هو إزاحة القيود والحواجز المفروضة على دخول الأسواق المحلية، سواء من داخل أو من خارج البلاد، وأن الشركة التي لا تستطع التنافس محليا، فانها لن تقوى على المنافسة خارج السوق المحلي، علما بان السياسات الحمائية القديمة أضعفت من قدرة الشركات على المنافسة دوليا. وأوصت الدراسة بضرورة سن القوانين وإصدار التشريعات التي تحرر التجارة وتدعم المنافسة، وهي كذلك تضمن حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية والتحالفات الرامية الى تحديد السعر وضمان حد ادني من السوق. كما أوصت الدراسة بضرورة إنشاء هيئة لدعم المنافسة (هيئة المنافسة) وجهاز خاص للحد من الاحتكار (جهاز حماية المستهلك)، على أن يكونا منفصلين ومستقلين إداريا وماليا عن القطاعين العام والخاص، وان يعملا في مناخ محايد وعلمي وبشفافية كاملة. وأنه يجب توفر القوانين والتشريعات التي تضمن حق الشركة في التظلم وحقوق المستهلكين في مقاضاة الشركات والمطالبة بتعويضات مالية عن خسائر نتجت عن ممارسات احتكارية، وان يكون القطاع القضائي مستقلا ومحايدا وسريعا في اتخاذ القرار، كما يتوجب السير بخطوات ثابتة ولكن متدرجة نحو تحقيق هدف تفعيل المنافسة.

بالإضافة لذلك، ركزت دراسة (موضي الحمود وعبد العزيز جميل، 1998)[3] على تحليل بيانات القطاع الصناعي ومدى نجاحه في جذب العمالة الوطنية والنهوض بإنتاجيتها في دولة الكويت، وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن تنمية القطاع الصناعي كهدف يأتي في مقدمة الأهداف والأولويات الإستراتيجية لتنويع مصادر الدخل في الكويت، وخاصة بالنسبة للصناعات الكيماوية والبتروكيمائية المعتمدة على النفط ومشتقاته من المواد الخام، الا أن جهود تطوير هذا القطاع لا تسير وفق منهج او خطة محددة على المستوى القومي. وتحتل قضية العمالة الوطنية في هذا القطاع حيزا كبيرا من اهتمام راسمي السياسة والباحثين و هو الأمر الذي يتحتم تتبع نمو هذه العمالة كما ونوعا. وحاولت هذه الدراسة أن تقف على بعض المؤشرات لهذا النمو، وقد أوضح التحليل الإحصائي وقياس بعض المؤشرات الإحصائية ما يلي:

- شكلت مؤسسات الصناعات التحويلية النسبة الأكبر من بنية القطاع الصناعي. كما يبين هيكل الملكية توجه واضح نحو الملكية الخاصة حيث شكلت هذه الملكية ما نسبته 99.4% من هذا القطاع بينما بلغت الملكية العامة أو الحكومية ما نسبته 0.2% فقط والقطاع المشترك 0.4%. وبعكس هيكل الملكية نجد أن ما حققته هذه المؤسسات من قيمة مضافة قد احتلت فيه المؤسسات الصناعية المملوكة للقطاع الحكومي الأولوية حيث حققت 72%، بينما حققت المؤسسات الصناعية الخاصة 25% من إجمالي القيمة المضافة من القطاع الصناعي، وهذا ما يفسره بالطبع ملكية الدولة للصناعات البترولية وصناعة البتروكيماويات وهي الصناعات الأكبر حجماً والأعلى في حجم الاستثمارات في الكويت.
- أن القطاع الصناعي هو القطاع الرابع بالنسبة لاستيعاب قوة العمل بشكل عام وذلك بعد قطاع خدمات المجتمع وخدمات التجارة والمطاعم وقطاع التشييد والبناء وهو الأمر الذي يوضح عدم نجاح القطاع الصناعي الكويتي في جذب العمالة الوطنية مقارنة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالشكل المأمول. على الرغم من أهمية الصناعات التحويلية والتي تشكل الخيار الاستراتيجي والمنطقي الذي تعتمد عليه الدولة في تنويع الدخل وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الملكية الحكومية في هذا القطاع وارتفاع ما حققته هذه الصناعات من قيمة مضافة إلا أنها لم تنجح إلى الآن بجذب العمالة الكويتية حيث لم تتعدى مساهمتها 8.4% في إجمالي العاملين في هذه الصناعات وذلك ما يشكل 6.3% من إجمالي قوة الكويتيين في عام 1995. وعلى صعيد آخر وبشكل عام يمكن القول أنه قد نجحت صناعتي المنتجات الكيماوية وتكرير البترول وصناعات الورق ومنتجات الطباعة في اجتذاب العمالة الكويتية التي بلغت نسبتها في هذه الصناعات 84.3% من إجمالي قوة العمل في القطاع الصناعي بينما تناثرت النسبة الباقية بين الصناعات الأخرى المختلفة. وبشكل عام سجلت العمالة الكويتية من الإناث عزوفا كبيرا عن هذا القطاع وذلك راجع إلي كثير من الاعتبارات الاجتماعية والوظيفية.

- أوضحت الدراسة وجود تحول مشهود في التركيب المهني للعمالة الصناعية تمثل في ارتفاع الاهمية النسبية لمعدلات التغير في فئات العمالة والفنية خاصة بين العمالة، وهو أمر منطقي في ظل التطور التكنولوجي والذي يعتبر التصنيع أهم ميادينه. وفي الوقت ذاته شهدت المهن والتخصصات التي تحتاج إلى مهارات فكرية تزايدا واضحا في أهميتها النسبية.

- أوضحت معدلات النمو التطور المستمر في نسب المهن التنفيذية والكتابية بين الكويتيين وذلك راجع إلي كثير من الاعتبارات الاجتماعية ونمط وأسلوب الحياة بين المواطنين من الكويتيين الأمر الذي يجعلهم يسعون دائما لهذه المهن فارتفاع مستوى الأجور في القطاعات الحكومية وعزوف الكويتيين عن الأعمال الصناعية والحرفية وقصور نظم التعليم من الأسباب الهامة وراء الإقبال على المهن التنفيذية والمكتبية.

- أوضحت الدراسة التباين الواضح في إنتاجية العمالة بين الصناعات المختلفة تقدمتها الصناعات الكيماوية وكذلك الحال بالنسبة للمعدل العام لإنتاجية ساعة العمل وإنتاجية الدينار من تكلفة العمالة. وقد سجلت صناعات المنسوجات والملبوسات أقل هذه المعدلات. كما اتضحت العلاقة بين كثافة العمالة وكثافة الاستثمارات وهي علاقة سالبة وهو ايضا تحول منطقي خاصة مع ارتفاع هذه الاستثمارات والتطورات التكنولوجية في مجال الصناعات الكيماوية. وتعكس هذه النتيجة الاختلاف في أساليب الإنتاج ودرجة الآلية في الصناعات المختلفة، الأمر الذي يعكس وجود متغيرات وعوامل أخرى إلي جانب هذه العوامل التي تؤثر في الإنتاجية المحلية.

هذا واستعرضت دراسة (عبد الله سعد الهاجري، 1998)[4] دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت، وأشارت الدراسة إلي أن حاضنات الاعمال تمثل احدى المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن ان تحتضن كافة المبادرين، ومن ثم فإن حاضنات الاعمال لها دور جوهري في التنمية الصناعية. وبالرغم من قلة عدد حاضنات الأعمال بدولة الكويت الا أنها تساهم وتقوم بدور هام في دعم وتمويل المبادرين على انشاء مشروعاتهم الصغيرة، مما يعد محركا ودافعا اساسيا لتغيير ثقافة الشباب وتوجههم نحو العمل الحر. ومن جانب آخر، تمثل حاضنة الاعمال برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي عن طريق دعم وتنمية الصناعات الجديدة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة خاصة في بداية عمر المشروع الصناعي الصغير، حيث قامت دولة الكويت من خلال الهيئة العامة للصناعة بإنشاء مجمعات صناعية وحرفية ساهمت في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال توفير مناخ جيد للمبادرين. وأن وجود نقص في حاضنات الأعمال في الدول العربية على الرغم من الدور الكبير والهام الذي تلعبه هذه الحاضنات في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة بأن دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت يجب أن يتمثل في أربع محاور رئيسية هي:

- التربية والتعليم: نظرا لان البداية السليمة والناجحة تبدأ من خلال بث وبناء فكر الابداع والابتكار وثقافة العمل الحر والالتحاق بحاضنات الاعمال للشباب المبادرين في الدول العربية والتي تؤهلهم لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة، حيث إنه يجب تعليم الشباب الاعتماد على الذات والقدرة على تبني المخاطرة ومواجهة التحديات والنفسية، مما يؤهلهم لاكتساب خبرة ثمينة.

- القطاع الحكومي: يجب على حكومات الدول العربية أن تتوسع في إنشاء الحاضنات بأنواعها المختلفة، حيث إنه يتبين من خلال الدراسة قلة عدد الحاضنات في الدول العربية حيث لا يوجد في دولة الكويت سوى أربع حاضنات فقط، بينما على سبيل المثال نجد في كوريا الجنوبية 360 حاضنة أعمال، كما يجب أن تساهم المؤسسات الحكومية التمويلية في دعم وتمويل حاضنات الأعمال.

4 – عبد الله سعد الهاجري: **دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت**،(تونس: **بحث مقدم إلى الملتقى العربي حول تعزيز دول الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية**، 14-12 أكتوبر 2015).

- القطاع الخاص: ضرورة أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال في الدول العربية في احتضان المبادرين والمبتكرين ودعمهم ماديا بالإضافة على دعم حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة.

- القوانين والتشريعات والإجراءات: يجب تعديل كافة القوانين والتشريعات بالدول العربية التي تسهل انشاء وعمل حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، سواء بتوفير الفرص أو تسهيل استقدام العمالة أو الإعفاء من أي رسوم تخص حاضنات الأعمال.

كما تناولت دراسة (إيهاب مقابله، 2014)[5] البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت. وقد أوضحت الدراسة بأن معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت تتمثل في مشكلة الحصول على التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل، ومعوقات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار، وصغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلي الأسواق، وصعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، وانتشار ظاهرة التستر، ومعوقات تتعلق بالحصول على العمالة الماهرة، والبيروقراطية الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال، والمنافسة من قبل المنتجات المستوردة بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، ومعوقات إدارية وإجرائية، وقلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، محدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات الخاصة بهذه المنشآت الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة، وضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، وفجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية، وتدني مستوى المشتريات الحكومية من هذه المنشآت.

كما تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات اكتساب مهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين فيها، يضاف إلي ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لانتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية. وكذلك تعاني الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الحصول على العمالة المؤهلة والمدربة ، حيث تعمل المنشآت الكبيرة التي تعمل في ذات المجال على استقطاب العمالة المدربة من خلال إغرائهم برواتب أعلى وميزات أفضل. ويرتبط ذلك بعدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على زيادة تكاليفها التشغيلية، مع عدم وجود هيكل تنظيمي واضح وطويل الأمد لديها، وعدم وجود سياسة واضحة للموارد البشرية ، وتدني مستوى جودة الوظائف فيها.

وأكدت الدراسة على أنه لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت يجب أن تقوم المؤسسات المعنية بهذه المنشآت بالعمل على إجراء دراسات ميدانية ومسوحات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل قطاع (حسب التعريف الذي سيتم الاتفاق عليه) من أجل تشخيص واقع هذا القطاع من حيث الحجم والأهمية والخصائص والمعوقات. كما أنه هناك ضرورة لان تقوم الجامعات بالتركيز على هذا القطاع في نشاطاتها البحثية الخاصة بالطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية. كما يجب العمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة استنادا على مسوحات دورية تقوم بها الإدارة المركزية للإحصاء بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يجب العمل على توفير البيانات والإحصاءات حول حجم وتوزيع العمالة المحلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل وضع الآليات المناسبة للتخلص من الخلل الهيكلي في توزيع هذه العمالة على مستوى القطاع.

وأوصت الدراسة كذلك بضرورة العمل على وضع إستراتيجية شاملة وطويلة الأمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الكويت تشتمل على آليات زيادة مساهمة هذه المنشآت، وتوحيد الجهود الموجهة لهذه المنشآت، والعمل على تكاملها والتقليل من تضاربها من خلال تمتين الروابط الإنتاجية، ورعايه احتياجات وأولويات هذا القطاع الهام. كما يجب تنسيق جهود المؤسسات المعنية بتقديم خدمات الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان وصول كافة هذه الخدمات إلي المنشآت بأقل التكاليف وبكفاءة عالية.

هذا واهتمت دراسة (عبيد سرور العتيبي، 1996)[3] بدراسة الصناعات الغذائية في دولة الكويت من حيث خصائصها الجغرافية

5 – عبد الله سعد الهاجري: **البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت**،(الكويت: المعهد العربي للتخطيط، **سلسلة دراسات تنموية**، العدد 48، أكتوبر 2014).

6 – عبيد سرور العتيبي: **الصناعات الغذائية في دولة الكويت: خصائصها الجغرافية، مشاكلها وآفاقها المستقبلية**، (قطر:

ومشاكلها وآفاقها المستقبلية. وقد أشارت الدراسة[6] إلي أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الغذائية في الصناعات التحويلية قد تزايدت وأصبحت تحقق نموا متزايدا، ألا أنها لا زالت بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الواردات، كما أن عليها أن تسهم بقدر أكبر في جذب العمالة الوطنية لتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على توظيف العمالة الكويتية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلي تفاوت مؤشر التوطين الصناعي في مدينة الكويت بالنسبة لتوطن الصناعات الغذائية ما بين المحافظات الخمس والمناطق الصناعي، حيث لم يكن مؤشر التوطين الصناعي واضحا في المحافظات، بينما كان الأمر ظاهرا في منطقتي الشويخ وصبحان الصناعتين فقط. كما أظهرت النتائج وجود ارتباط وظيفي بين الصناعات الغذائية وصناعات الكرتون، والورق والبلاستيك والعلب المعدنية والزجاج التي تتوطن بالقرب منها مما يساهم في تحقيق الوفورات الخارجية.

وقد اقترحت الدراسة ضرورة تشجيع ودعم الصناعات الغذائية ذات الأهمية الإستراتيجية حتى لو ارتفعت تكلفة إنتاجها وانخفضت مقدرتها التنافسية، مثل صناعة طحن الغلال (القمح)، وصناعة الخبز والمياه وذلك لأهميتها للأمن القومي وتحقيقها للشعور بالأمن والاستقرار. كما أوصت الدراسة بالإسراع في تطبيق إجراءات دعم وحماية المنتج الوطني من منافسة السلع المستوردة والمدعمة من قبل حكوماتها والتي توقفت بسبب الغزو العراقي الغاشم ووضع آلية عملية وجادة في دعم الصناعات الجادة والمنتجة والتي تحقق أهداف التنمية الصناعية في الكويت. وكذلك العمل على تشجيع وتوجيه العمالة الكويتية نحو العمل الصناعي وحل جميع المشكلات التي تعترض ندرة هذه العمالة خاصة فيما يتعلق بالأجور والرواتب، والمكافآت، والترقيات، ونظام التأمينات الاجتماعية. وذلك لتحقيق هدفين، الأول هو إيجاد المجتمع الكويتي، والثاني هو تخفيف الأعباء المالية على ميزانية الدولة حيث يستنزف بند الأجور والرواتب معظم الموازنة المالية العامة للدولة.

ومن ضمن التوصيات التي طرحتها الدراسة أن تقوم الجهات المعنية والمهتمة بالقطاع الصناعي بتوفير المعلومات والإحصاءات بشكل اكثر تفصيلا، مثل المصانع المنتجة فعليا، أعداد العمالة المنتجة والعمالة الإدارية ومستوى إنتاجها، وجنسية العمالة، وتوزيع المنشآت الصناعية جغرافيا سواء على مستوى المحافظات أو المناطق الصناعية، القيمة المضافة ورأس المال المستثمر لهذه الصناعات. ويقف نقص هذه المعلومات حجر عثرة أمام الأبحاث العلمية المهتمة بالصناعة مما يقلل من قيمتها العلمية وفائدتها التنموية في تطوير القطاع الصناعي. وكذلك العمل على سد النقص في بعض المواد الخام للمصانع التي تعتمد على مواد خام محلية عن طريق دعم ورفع مستوى التنسيق بين المنتجين الزراعيين والصناعيين في القطاع الغذائي مثل توفير اللحوم عامة، واللحوم الحمراء خاصة، ودعم الإنتاج الزراعي لزيادة كمية المنتجات الزراعية. كما أكدت الدراسة على ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى خاصة الدول الخليجية في تطبيق نظام استثمار المال الأجنبي لما من آثار ايجابية كثيرة خاصة فيما يتعلق باشتراطات نقل التكنولوجيا وذلك لرفع كفاءة هذه الصناعات.

تناولت دراسة (فيصل عبد الله الحماد، 2012)[4] دور التسويق الدولي في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية في دولة الكويت. وقد أشارت الدراسة إلي أن أي محاولة لفهم دور [7] تسويق الدولي في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم ما لم يتم التعرف على نقاط القوة والضعف في مؤشرات الدولة التنافسية، والتي من خلالها نستطيع التعرف على إمكانيات كل قطاع وما هي الميزة النسبية التي يتمتع بها، كما يسهم ذلك في إزالة كل المعوقات التي تقف عائقا امام تنفيذ برامج التنمية، سواء كان ذلك مرتبط بجوانب هيكلية أو تشريعية. وبناء عليه، فان هناك عدد من الخطوات الواجب القيام بها لكي يقوم التسويق بدور فعال في الترويج لبرامج خطط التنمية، ويسهم في استقطاب أحدث وسائل التكنولوجيا، إلي جانب جذب الاستثمارات الأجنبية.

جامعة قطر، كلية الانسانيات والعلوم الإجتماعية، **بحث منشور ضمن حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية**، العدد التاسع عشر، 1996).

7 – فيصل عبد الله الحماد: **دور التسويق الدولي في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية في دولة الكويت: الفرص والتحديات**،(الكويت: **بحث منشور ضمن مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 7، سبتمبر 2012).

وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات هيكلية على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني بما ينسجم مع توجهات الكويت نحو قيام مركز مالي وتجاري عالمي، مع ضرورة العمل على تعديل الكثير من التشريعات التي تعتبر عائقا لدخول الشركات العالمية ذات الكفاءة التكنولوجية العالمية، وخاصة في قانون الاستثمار الأجنبي المباشر، وقانون الشركات التجارية، وقانون العمالة الوافدة. وكذلك تقديم الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص الوطني وللمستثمر الأجنبي في تنفيذ البرامج التنموية المشتركة لتسهم في إدخال التكنولوجيا وتأهيل الكوادر الوطنية، والعمل على تبسيط الإجراءات والتخلص من البيروقراطية الحكومية في تنفيذ المشاريع التنموية. مع ضرورة الاهتمام بالبرامج التسويقية وربطها ببرامج وخطط التنمية الاقتصادية لتقوم بالدور المناط بها من خلال تأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال إلي جانب استثمار القنوات المحلية والخارجية للقيام بالترويج اللازم لتلك الخطط بالشكل الذي يحقق أهداف الدولة الإستراتيجية.

تبين من خلال هذه المراجعات أن خيار بناء قاعدة صناعية وطنية متنوعة هو أحد أهم الخيارات الاستراتيجية في دولة الكويت خلال الفترة القادمة وذلك كوسيلة لتوسيع مصادر الناتج المحلي وتكثيف العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات الإنتاجية في الدولة. من البديهي القول أن دفع التصنيع في المنظور التنموي للاقتصاد الكويتي لا يمثل في الرؤية الاستراتيجية للدولة هدفاً بحد ذاته وإنما وسيلة للارتقاء بكفاءة هذا الاقتصاد وجعله أقل عرضة للتقلبات الحادة التي يتأثر بها نتيجة اعتماده على قطاع النفط كمصدر شبه وحيد للدخل والثروة.

ويأتي ذلك الخيار نظراً لأن التصنيع هو ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان، وخاصة المتقدمة منها، باعتباره أداة هامة، وآلية أساسية من أدوات النمو الاقتصادي . فالتصنيع يعد وسيلة أساسية لتنويع القاعدة الإنتاجية وتوسيعها، وهو وسيلة هامة من وسائل تدريب المهارات والقدرات البشرية، كما هو مجال خصب لنقل التكنولوجيا واستيعابها، وهو أداة لتنويع هيكل الصادرات ومن ثم رفع قدرتها التنافسية. علما بأن الأدبيات في المجال التنموي تقدم عدة حجج لدعم الفكرة القائلة بأن التصنيع هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. وربما ينبع أكثرها تأثيراً من خلال ما طرحه نيكولاس كالدر في القرن الماضي والذي يؤكد أن ما يميز الصناعة التحويلية عن القطاعات الأخرى هو القدرة على رفع الإنتاجية وتوليد عائدات ديناميكية متزايدة. وتبعا لذلك، تعد الصناعة التحويلية المحرك الرئيسي لنمو الإنتاجية، نتيجة للتحسينات في تقسيم العمل والتغير التكنولوجي و وفورات الحجم .

ويتبين من خلال هذه المراجعات أن حكومة الكويت أيقنت منذ فترة طويلة هذه الحقائق، فعملت على تشجيع القطاع الصناعي الخاص للتوجه بموارده الاستثمارية نحو النشاط الصناعي لتزداد القاعدة الصناعية اتساعاً. لذا، تستهدف سياسة الدولة التنموية تهيئة مختلف جوانب بيئة التنمية الصناعية في الدولة وتطويرها بما يعزز مقومات انطلاق عملية التنمية الاقتصادية على أساس مستديم في المدى الطويل. ولكن، تبقى أحد التحديات الكبيرة في دولة الكويت هو التخطيط بشكل استراتيجي لرفع نسق تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

2.2 تجارب مختاره حول الاستراتيجيات الإقليمية والخليجية والمحلية في مجال التنمية الصناعية:

إن تجارب الدول حول العالم في التنمية الصناعية تعتمد بشكل كبير على وجود استراتيجية صناعية هادفة تُستَمد من الرؤية الاستراتيجية للدولة على المدى البعيد. فقد حققت كوريا الجنوبية معجزة اقتصادية بتطوير اقتصادها من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يقوم على الصناعة على أساس المعرفة التكنولوجية، حيث تم اعطاء أولوية في تطوير الصناعات التحويلية لتكون نواة للصادرات الصناعية. والجدير ذكره أن التجربة الاستراتيجية للتنمية الصناعية في الاقتصاد الكوري مر بثلاث مراحل رئيسية هي المرحلة الأولي والتي قامت على أساس التصنيع حيث امتدت ما بين (1962- 1980)، في حين ركزت المرحلة الثانية من تلك الاستراتيجية على وجود اقتصاد رأس المال الكثيف وكان ذلك خلال الفترة (1981- 1998)، فيما المرحلة الثالثة من استراتيجية التنمية اعتمدت على وجود اقتصاد المعرفة والتي امتدت ما بين (1999- 2010).

كذلك هنالك تجربة دولة جنوب أفريقيا في التنمية الصناعية حيث اعتمدت الحكومة عند تطوير القطاع الصناعي على امتلاك ومساهمة الحكومة في بعض الشركات الضخمة. كما قامت حكومة جنوب افريقيا بتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية وتوفير القروض للتنمية الصناعية لتتوافق مع الاستراتيجية الصناعية المعمول بها. أما التجربة البرازيلية فقد اعتمدت استراتيجية التنمية الصناعية فيها على القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت استقرار الاقتصاد الكلي.

فيما يخص الاتجاه الاستراتيجي للسياسة التنموية الصناعية في الجزائر، فإن جهود الحكومة الجزائرية في هذا الشأن تركزت في دعم الصناعة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية في توسيع الأنشطة التي تحقق التكامل في القطاع الواحد من جانب وفيما بين القطاعات المختلفة من جانب اخر، ورفع مساهمة القطاع الصناعي آخذًا بالاعتبار حاجة السوق المحلية وامكانية دخول الأسواق الخارجية، واستهداف اشباع حاجات المستهلكين المحليين باعتباره هدفاً محورياً رئيسيا للقطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية بشكل عام.

فيما يخص التجربة الخليجية، فإن استراتيجية التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية تهدف إلى تفعيل الدور الاستراتيجي للقطاع الصناعي لنقل الصناعة السعودية عالمياً بواسطة خلق اقتصاد معرفي يعتمد على صناعة تنافسية تقوم على الابداع والابتكار والتطور التقني المستمر. فقد تم اعداد استراتيجية التنمية الصناعية في المملكة في عام 2009 تسمى "الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام 2020" بالاعتماد على الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي (2005-2025) والخطط الخمسية للتنمية وبعض السياسات الاخرى ومنها السياسة الوطنية للعلوم والتقنية. وتعتمد الاستراتيجية الصناعية للمملكة على ثلاثة محاور رئيسية تشمل : تقوية القدرات التنافسية الصناعية، وتوفير البنية الأساسية والخدمات للقطاع الصناعي، وتحديث ووضع القوانين والأنظمة الملائمة. وفي هذا السياق تم وضع بعض المستهدفات الكمية الاستراتيجية الصناعية للنهوض بالقطاع الصناعي وعلى رأسها زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من الوضع الحالي المقدر بنسبة 11 % إلى نحو 20 % بحلول عام 2020، مضاعفة مستوى القيمة المضافة الصناعية بحوالي ثلاثة أمثال عن الوضع الحالي، ورفع مساهمة الصادرات الصناعية إلى اجمالي الصادرات من 18 % في عام 2009 إلى حوالي 35 % في عام 2020، ورفع مشاركة العمالة السعودية في القطاع الصناعي من المستوى الحالي المقدر بنسبة 15 % إلى نحو 30 %.

كما تتضمن الاستراتيجية الوطنية السعودية للصناعة ايجاد بيئة أعمال مناسبة ومحفزة، وتوفير أنظمة وإجراءات ذات المجال الصناعي تستخدم بالاعتماد على الوسائل التقنية والإلكترونية. كذلك ركزت الاستراتيجية على تعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية والتقليدية وتطويرها. لذلك تعتبر تلك الاستراتيجية نقلة نوعية من شأنها تحقيق أهداف محفزة للصناعة السعودية ضمن اطار زمني محدد.

أما التجربة القطرية فقد اعتمدت استراتيجية التنمية الوطنية (2011-2016) لديها على المنهج التخطيطي المبني على النتائج الاستراتيجية أولا ثم وضع الخطط للوصول لتلك النتائج مقارنة بالحالة السائدة التي يعيبها غياب الخطط. وتتمثل أهم استراتيجيات التنمية الصناعية التي تم تبنيها من قبل الحكومة القطرية في زيادة الحوافز الصناعية لجذب استثمارات القطاع الخاص، وخفض تكاليف النقل والتوزيع بواسطة انشاء المنشآت الصناعية بحيث تكون مواقعها قريبة من مصادر الطاقة.

فيما يتعلق بحالة دولة الكويت، فإن الاستراتيجية الصناعية (2000-2015) تعكس الرؤية المستقبلية للقطاع الصناعي بالدولة، وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من المحاور الأساسية تتمثل في وضع دعائم للقاعدة الصناعية التي من شأنها زيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد، خلق فرص عمل منتجة في هذا القطاع، والدفع باستراتيجية البحث والتطوير والابتكار والمعرفة لتسيير عملية التصنيع والاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة، واخير بناء الهيكل الصناعي بحسب الأولويات المحددة للتنمية الصناعية. هذا وتم تبني وتنفيذ تلك الاستراتيجية بالتوافق مع برامج عمل الحكومة وبرامج الخطط الخمسية والخطط الإنمائية للدولة.

هذا وتبين من خلال المراجعات أن الخطة الإنمائية للدولة 2014 / 2013 - 2011 / 2010 ركزت على مجموعة من السياسات والأدوات الهامة التي تستهدف تهيئة مختلف جوانب بيئة التنمية الصناعية في الدولة وتطويرها بما يعزز مقومات انطلاق عملية التنمية الاقتصادية على أساس مستديم في المدى الطويل. ويقتضي ذلك تهيئة البنية التحتية والخدمات الداعمة للقطاع الصناعي بما يضمن تطوير هذا القطاع وخاصة أداء القطاع النفطي وزيادة علاقاته التشابكية في الاقتصاد الوطني. هذا، وتضمنت الخطة آليات تستهدف إحداث تغييرات معنوية في هيكل الناتج الصناعي، ورفع مساهمته في الناتج الإجمالي، وزيادة كفاءة مجموعة من القطاعات الصناعية الفرعية وخاصة الصناعات البتروكيماوية والتكنولوجية ذات القيمة المضافة المرتفعة. ولتحقيق هذه الغايات، تضمنت الخطة الإنمائية للدولة 2010/2011 – 2013/2014 مجموعة من السياسات والمستهدفات الكمية والنوعية تتعلق بالقطاع الصناعي، من أهمها:

- إحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي ورفع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة معدلات نموه الحقيقي.
- زيادة حجم الاستثمار الإجمالي الموجه لهذا القطاع بمتوسط سنوي قدره 505 مليون دينار.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي الوطني، وإعادة هيكلة هذا القطاع من خلال توفير الرعاية والدعم للصناعات التحويلية جنباً إلى جنب مع الصناعات الاستخراجية .
- إنشاء مدينة صناعية متكاملة الخدمات بمنطقة النعايم بمساحة 58 كيلومتراً مربعاً.
- إنشاء وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية.
- توفير الطاقة الكهربائية لمنطقتي صبحان وأمغره.
- تطوير النظام الآلي للمعلومات الصناعية وقاعدة البيانات الإلكترونية الصناعية.
- التقليص من القيود والمعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحول دون إنجاز الأهداف الوطنية للصناعة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الخاصة بإنجاز المعاملات للمستثمر الصناعي وذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- العمل على طرح عدد من فرص الاستثمار الصناعي، وتكثيف مجهود الترويج للمنتج الصناعي الوطني.
- زيادة الاهتمام بالصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة والتكنولوجية المتطورة (مثل الصناعات الإلكترونية وصناعات الدوائر الكهربائية، وصناعات الخلايا الضوئية وأغشية الترشيح الدقيقة من الألياف المجوفة، وصناعات كابلات الألياف الضوئية، وصناعات السليكون).
- إنشاء مجمع تكنولوجي بالتعاون مع القطاع الخاص، وتحسين المستوى الفني والمهاري للعاملين في صناعة البتروكيماويات، وتدريب العمالة الوطنية في القطاع الصناعي .
- تطبيق برنامج توحيد تقنية المعلومات في مجال المواصفات القياسية الخليجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتوسيع فرص ومجالات الاستثمار المحلي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- تنفيذ برنامج لتعديل تشريعات وأنظمة الحوافز الصناعية وإعادة هيكلتها .
- تطبيق أنظمة الجودة للمنتجات واستكمال تحديث المواصفات القياسية لها وذلك من خلال تأهيل الهيئة العامة للصناعة للحصول على شهادات الجودة العالمية وبرنامج تطوير صادرات المنشآت الصناعية، وتطبيق العلامة التجارية للمنتجات الوطنية .

والواضح هو أن هذه التوجهات الإصلاحية الواردة في الخطة الإنمائية للدولة 2010/2011 – 2013/2014 ، هي أساساً متناسقة مع ما قامت به الهيئة العامة للصناعة، بحكم اختصاصها الذى قرره لها القانون رقم 56 لسنة 1996 الصادر بإنشائها، ومن واقع مسؤوليتها عن الإشراف على تنمية النشاط الصناعي من إعداد لمشروع الوثيقة الاستراتيجية الصناعية في دولة الكويت للفترة (2000-2015).

2.3 تطور أداء القطاع الصناعي بدولة الكويت

يلعب القطاع الصناعي دوراً مهماً في دفع التنمية للاقتصادات الوطنية لأي دولة من دول العالم المختلفة، حيث ترجع أهمية هذا القطاع من بين القطاعات الاقتصادية إلى عدة جوانب، منها مساهمة نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة، بما يوفره من فرص للعمالة التي تعاني منها غالبية الدول. كما تسهم تنمية القطاع الصناعي في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات، وبالتالي ترتفع نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية الذي من شأنه تعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية.

ومن جانب آخر، يسهم نمو القطاع الصناعي في رفع مستوى الإنتاجية لكونه أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة المساهمة في رفع مستويات الإنتاجية، كما أن نمو القطاع الصناعي يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني، لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لوجود علاقات ترابط أمامية وخلفية بين قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى. وكذلك يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية، وذلك من خلال تصنيع السلع التي تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

وسوف يتناول هذا الجزء بالتحليل الموجز تطور أداء القطاع الصناعي بدولة الكويت على النحو التالي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالأسعار الجارية لدولة الكويت نحو 46,564 مليون دينار خلال عام 2014 مسجلاً انخفاض بنحو 5.7% مقارنةً بالعام السابق له والبالغ قيمته نحو 49,392 مليون دينار. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التراجع في قيمة الناتج المحلي للقطاع النفطي (الذي يساهم بنحو 60.3 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014) بما يعادل نحو 10.3 % فيما بين العامين المذكورين. أما القطاعات الأخرى غير النفطية فقد حققت نمواً ايجابياً بنسبة 4.9 % خلال العام 2014 مقارنةً بالعام السابق له[8]. (أنظر جدول 1)

جدول 1: تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت (مليون دينار)

الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات	2012	2013	2014
إجمالي القطاع النفطي	31,764.8	31,297.7	28,059.2
إجمالي القطاعات غير النفطية	22,781.0	23,821.1	24,982.4
المجموع – جزئي	54,545.8	55,118.9	53,041.6
ناقصاً: الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبتان	1,783.1	1,956.6	1,976.4
جميع المنتجين	52,762.7	53,162.3	51,065.2
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	-4,040.5	-3,770.1	-4,501.1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	48,722.2	49,392.2	46,564.1

8 – الموقع الإلكتروني للإدارة المركزية للإحصاء: **التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية – الأسعار الجارية –2012 2014.**

وفيما يتعلق بهيكل الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية، فيلاحظ استحواذ الناتج المحلي لقطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية على ما يقارب من نحو 35. 2% من الناتج المحلي غير النفطي خلال عام 2014، يليه قطاع الوساطة المالية والتأمين بنسبة 13.8 %، ثم الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية بنسبة 13.6%، ثم قطاع الصناعات التحويلية (بما فيها صناعة المنتجات النفطية المكررة) بنسبة 11% خلال العام المذكور[6]. (أنظر جدول 2)

جدول 2: هيكل الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية (%)

القطاعات غير النفطية	2012	2013	2014
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	33.1	33.8	35.2
الوساطة المالية والتأمين	13.3	13.4	13.8
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	13.7	13.5	13.6
الصناعات التحويلية (شاملة صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة)	12.8	12.2	11.0
النقل والتخزين والاتصالات	10.8	10.4	9.5
تجارة الجملة والتجزئة	6.4	6.5	6.5
التشييد والبناء	3.7	3.8	3.9
الكهرباء والغاز والمياه	3.8	3.9	3.8
الفنادق والمطاعم	1.4	1.4	1.5
الزراعة وصيد البحر	0.8	0.7	0.8
أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز	0.4	0.4	0.4
إجمالي القطاعات غير النفطية	100.0	100.0	100.0

المصدر: محسوب بناءً على البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

ثانياً: مؤشرات أداء القطاع الصناعي بدولة الكويت

ينقسم القطاع الصناعي إلى قطاعين رئيسيين، هما قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية. «ويشتمل قطاع الصناعات الاستخراجية على المناجم والمحاجر، ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن الخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشتمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق. أما الصناعات التحويلية فيقصد بها عمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، و[10]تضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية، والصناعات الكيماوية، والبتروكيماوية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل وغيرها[7]. ولغرض البحث، سوف يقتصر التحليل هنا على الصناعات التحويلية بدولة الكويت.

9 – الموقع الإلكتروني للإدارة المركزية للإحصاء: **التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية – الأسعار الجارية 2014-2012.**

10 – صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، 2014)، ص 305 – 306.

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بدولة الكويت نحو 2747.7 مليون دينار خلال عام 2014، مسجلة تراجعاً بنحو 156.5 مليون دينار وبنسبة انخفاض تبلغ 5.4% مقارنة بعام 2013 التي بلغت خلاله نحو 2904.2 مليون دينار. وفي مقابل ذلك، سجلت القيمة المضافة للصناعات التحويلية زيادة في قيمتها بما يعادل 1946.4 مليون دينار وبنسبة 242.9% مقارنةً بذات القيمة خلال عام 2000. ويوضح الجدول التالي تطورات القيمة المضافة للصناعات التحويلية بدولة الكويت خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2014.

جدول 3: تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية بدولة الكويت (مليون دينار)

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الصناعات التحويلية	801.3	1712.9	1977.4	2386.2	2906.0	2904.2	2747.7
القطاعات غير النفطية	6211.4	12238.9	19157.3	20714.1	22781.0	23821.1	24982.4
الناتج المحلي الإجمالي	11356.7	23593.2	33079.1	42511.6	48722.2	49392.2	46564.1

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء: نشرة «**التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية - الأسعار الجارية**»، أعداد متفرقة.

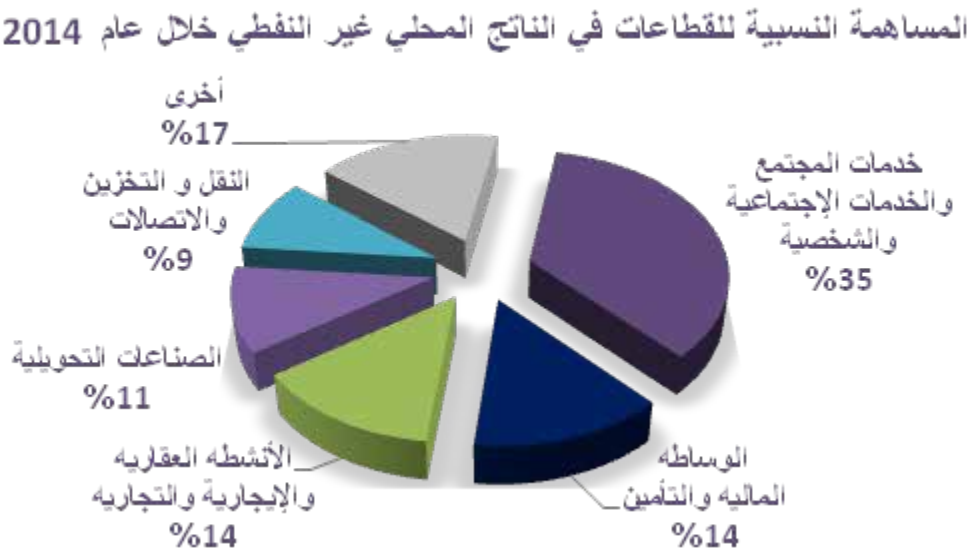

رسم توضيحي 1: المساهمة النسبية للقطاعات في الناتج المحلي غير النفطي خلال عام 2014

وفيما يتعلق بتطورات مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في إجمالي القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية، فيوضح الشكل التالي تذبذب تلك النسبة خلال الفترة (من عام 2000 حتى عام 2014)، حيث بلغت تلك النسبة نحو 12.9 % خلال عام 2000 ثم ارتفعت لتبلغ نحو 14 % خلال عام 2005، ثم عاودت الانخفاض مرة أخرى لتبلغ نحو 10.3 % خلال عام 2010، حتى بلغت نحو 11 % خلال عام 2014 وبمتوسط سنوي بلغ نحو 12.1 % خلال الفترة المشار إليها. أما فيما يتعلق بتطورات مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراوحت تلك النسبة ما بين 7.3 % خلال عام 2005 ونحو 5.9 % خلال عام 2014، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 6.2 % خلال الفترة المذكورة.

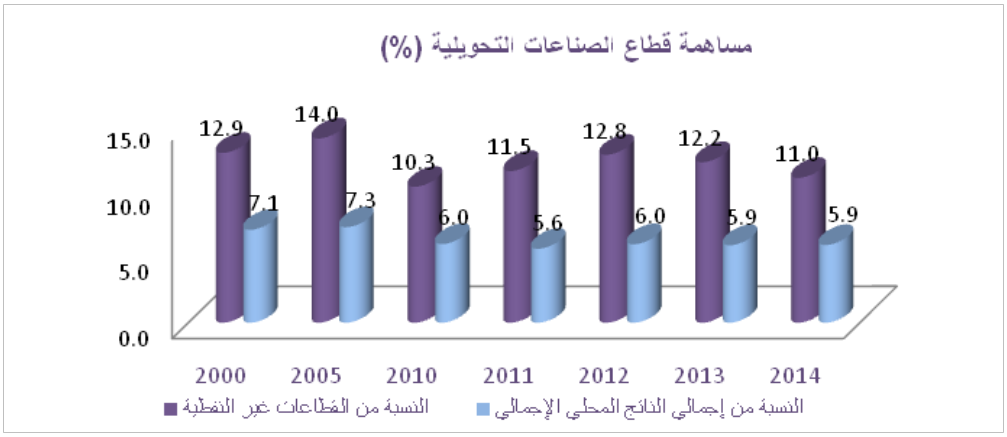

رسم توضيحي 2: مساهمة قطاع الصناعات التحويلية (%)

وفيما يخص عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية بدولة الكويت، فقد بلغ عدد تلك المنشآت نحو 5509 منشاة خلال عام 2013 من إجمالي نحو 5516 منشاة عاملة في القطاع الصناعي بدولة الكويت وبما يشكل نحو 99.9 % من إجمالي عدد تلك المنشآت، فيما يبلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية 7 منشآت. أما فيما يخص أعداد العاملين بالمنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغت تلك الأعداد نحو 117.55 ألف عامل خلال عام 2013، وبما يمثل نحو 87.3 % من إجمالي عدد العاملين بالقطاع الصناعي، فيما تمثل النسبة الباقية (12.7 %) عدد العاملين بقطاع الصناعات الاستخراجية. ويوضح الجدولين التاليين أعداد المنشآت والعاملين بالقطاع الصناعي بدولة الكويت خلال الفترة (2009 حتى عام 2013).

تعتمد الادارة المركزية للإحصاء في تنفيذ المسح السنوي للمنشآت الصناعية على عينة أكثر شمولية حيث يدخل من ضمن تلك العينة جميع المنشآت العاملة في استخراج وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي والمناجم والمحاجر الاخرى والصناعات التحويلية، في حين يشمل هذا المسح المنشآت العاملة في مجال الصناعات التحويلية فقط. كذلك فإن المسح السنوي للمنشآت الصناعية المعد من الادارة المركزية للإحصاء يشمل ضمن العينة المستخدمة للمنشآت التي لديها مشغل واحد وهذا مستبعد تماماً في هذا المسح حيث تم استبعاد الصناعات الصغيرة و الحرفية التي تعتمد على المهارة الفنية اليدوية وتستخدم الآلة فيه بشكل بسيط، كلا السببين كفيلين بوجود عدد منشآت اكثر في المسح الخاص بالادارة المركزية للإحصاء.

ونلاحظ من جدول (4) أن عدد المنشآت بالقطاع الصناعي في 2009م كان 5495 منشأة و 5488 منشأه في الصناعات التحويلية، وازداد عدد المنشآت على مر الأعوام ليصل في عام 2013 الى 5516 منشأة في القطاع الصناعي و5509 منشأة في الصناعات التحويلية.

بلغ إجمالي عدد العاملين بالقطاع الصناعي في 2009م 127096 عامل و 113770 عامل في الصناعات التحويلية، أما في 2013م بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي 134583 عامل و 117550 عامل في الصناعات التحويلية. (انظر جدول (5)).

جدول 4 : عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية بدولة الكويت

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المنشآت بالقطاع الصناعي	5495	5500	5517	5518	5516
عدد المنشآت بقطاع الصناعات التحويلية	5488	5493	5510	5511	5509
النسبة (%)	99.9	99.9	99.9	99.9	99.9

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء: نشرة «البحث السنوي للمنشآت الصناعية 2013".

جدول 5: عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية بدولة الكويت

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
عدد العاملين بالقطاع الصناعي	127096	128849	130536	133344	134583
عدد العاملين بقطاع الصناعات التحويلية	113770	113911	115476	117553	117550
النسبة (%)	89.5	88.4	88.5	88.2	87.3

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء: نشرة «البحث السنوي للمنشآت الصناعية 2013".

نلاحظ من جدول (6) أن اجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية أخذت في اتجاه تناقصي من (2906) مليون دينار لعام 2012 الي (2704) مليون دينار لعام 2014. و قد كانت صناعة الفحم ذات القيمة الاكبر علي مدار السنوات يليها الكيماويات ثم المنتجات الغذائية.

جدول 6: القيمة المضافة للصناعات التحويلية مصنفة حسب نوع تانشاط (مليون دينار)

ا لصناعات التحويلية	2012	2013	2014
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	1406.6	1384.9	1163.3
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	711.7	714.2	698.2
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	210.8	202.8	238.5
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	143.9	151.8	168.6
صناعة منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	64.3	64.8	68.7
صناعة الملابس وتهيئة وصبغ الفراء	54	56.4	61.5
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	51.2	52.3	54.7
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	44.3	44.5	45.9
صناعة منتجات المطاط واللدائن	35.5	37.6	42.1
صناعة الفلزات الأساسية	27.2	39.8	40.4
صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية	35.4	32.2	34.3
صناعة الأثاث والتنجيد وطلاء الاثاث	27.2	29.4	31.5
صناعة الورق ومنتجاته	22.6	26.3	28.6
صناعة معدات النقل الأخرى	28	25.2	25.9
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	12.4	12.7	14
صناعة المنسوجات	9.7	10.9	12.3
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين عدا الأثاث	6.6	6.9	7.2
إعادة الدوران أو إعادة التصنيع	5	4.8	5.2
صناعة منتجات غير مصنفة في مكان آخر	5.4	3.1	3.2
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	2.8	2.7	2.7
دبغ وتهيئة الجلود وصناعة الحقائب والأحذية	1.4	1	1
إجمالي الصناعات التحويلية	2906	2904.2	2747.7

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، التقديرات والمعدلة والأولية للحسابات القومية - الأسعار الجارية، 2014.

ثالثاً: هيكل قطاع الصناعات التحويلية بدولة الكويت

يتناول هذا الجزء الهيكل النسبي للصناعات التحويلية وتطورها خلال الفترة من عام 2012 حتى عام 2014 وفقاً للبيانات والإحصاءات المتاحة من الإدارة المركزية للإحصاء. ويوضح الجدول (7) أن صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة تأتي في المرتبة الأولى من بين تلك الصناعات، وقد بلغت قيمتها المضافة نحو 1163.3 مليون دينار، وبما يشكل نحو 42.3 % من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال عام 2014، تليها صناعة المواد والمنتجات الكيماوية التي بلغت قيمته المضافة نحو 698.2 مليون دينار وبما يشكل نحو 25.4% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية، ثم قطاع المنتجات الغذائية الذي يشكل نحو 8.7 %.

جدول 7: الهيكل النسبي لقطاع الصناعات التحويلية (%)

الصناعات التحويلية	2012	2013	2014
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	48.4	47.7	42.3
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	24.5	24.6	25.4
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	7.3	7	8.7
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	5	5.2	6.1
صناعة منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	2.2	2.2	2.5
صناعة الملابس وتهيئة وصبغ الفراء	1.9	1.9	2.2
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	1.8	1.8	2
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في مكان آخر	1.5	1.5	1.7
صناعة منتجات المطاط واللدائن	1.2	1.3	1.5
صناعة الفلزات الأساسية	0.9	1.4	1.5
صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية	1.2	1.1	1.2
صناعة الأثاث والتنجيد وطلاء الاثاث	0.9	1	1.1
صناعة الورق ومنتجاته	0.8	0.9	1
صناعة معدات النقل الأخرى	1	0.9	0.9
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	0.4	0.4	0.5
صناعة المنسوجات	0.3	0.4	0.4
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين عدا الأثاث	0.2	0.2	0.3
إعادة الدوران أو إعادة التصنيع	0.2	0.2	0.2
صناعة منتجات غير مصنفة في مكان آخر	0.2	0.1	0.1
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	0.1	0.1	0.1
دبغ وتهيئة الجلود وصناعة الحقائب والأحذية	0	0	0
إجمالي الصناعات التحويلية	100	100	100

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، التقديرات والمعدلة والأولية للحسابات القومية - الأسعار الجارية، 2014.

وفي هذا الشأن يلاحظ تركز الصناعات التحويلية في خمسة قطاعات، حيث ساهمت القيمة الصناعية المضافة لأكبر خمس صناعات بنحو 85.1 % من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال عام 2014، وذلك مقابل نحو 87.3 % لعام 2012. كما يلاحظ أن أكبر قطاعين اللذين يستحوذان على نحو 67.7 % وبما يمثل أكثر من ثلثي إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال العام المشار إليه هي قطاعات صناعية ترتبط أساساً بالقطاع النفطي، وهو ما يعكس طبيعة الإنتاج الصناعي بدولة الكويت الذي يهيمن عليه القطاع النفطي والأنشطة الصناعية المرتبطة.

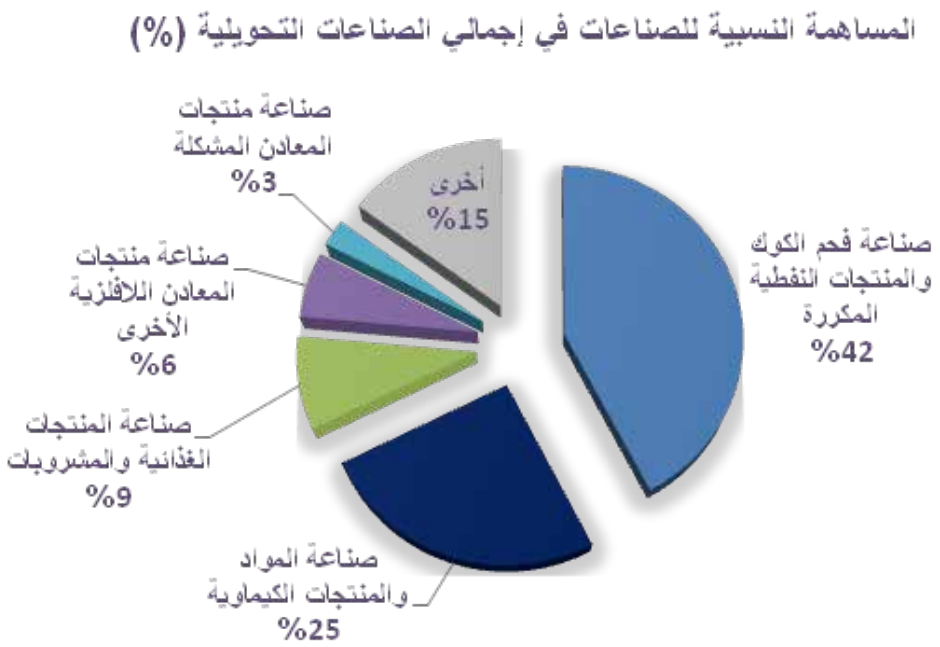

رسم توضيحي 3: المساهمة النسبية للصناعات في إجمالي الصناعات التحويلية

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير «النشرة الإحصائية لمسح الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2013» الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء قد أشار إلى أن أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي بدولة الكويت تتمثل في مدى توفر المعلومات الاستثمارية، وصعوبة إصدار التصريح البيئي، والإجراءات المتعلقة ببيع الأراضي اللازمة لإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأجيرها ورهنها في دولة الكويت. أما فيما يتعلق بأهم العوامل المحفزة للاستثمار الصناعي فتتمثل في انخفاض تكلفة التشغيل وانخفاض أسعار المحروقات، وسهولة التسجيل في عضوية غرفة التجارة والصناعة، وسهولة إجراءات فتح الحساب البنكي و إيداع رأس المال للشركات[8].

رابعاً: الصناعات التحويلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حقق الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة بنسبة 1 % خلال عام 2014 مقارنة بعام 2013، وقد بلغت قيمة ذلك الناتج نحو 1635.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2014 مقارنة بنحو 1618.68 مليار دولار أمريكي خلال العام 2013. هذا وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بنحو 45.6 % من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2014، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة مساهمة بلغت 24.4 %، ثم دولة قطر بنحو 12.8 % فدولة الكويت بنسبة 10% . انظر جدول (8).

جدول 8: الناتج المحلي بالإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2014

البيان	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي (%)
السعودية	746.2	45.6
الامارات	399.5	24.4
قطر	210.1	12.8
الكويت	163.7	10.0
عمان	81.8	5.0
البحرين	33.9	2.1
دول المجلس	1635.2	100.0

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT)

8 – الإدارة المركزية للإحصاء: **النشرة الإحصائية لمسح الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2013.**

المساهمة النسبية لدول المجلس في الناتج المحلي الإجمالي (%)

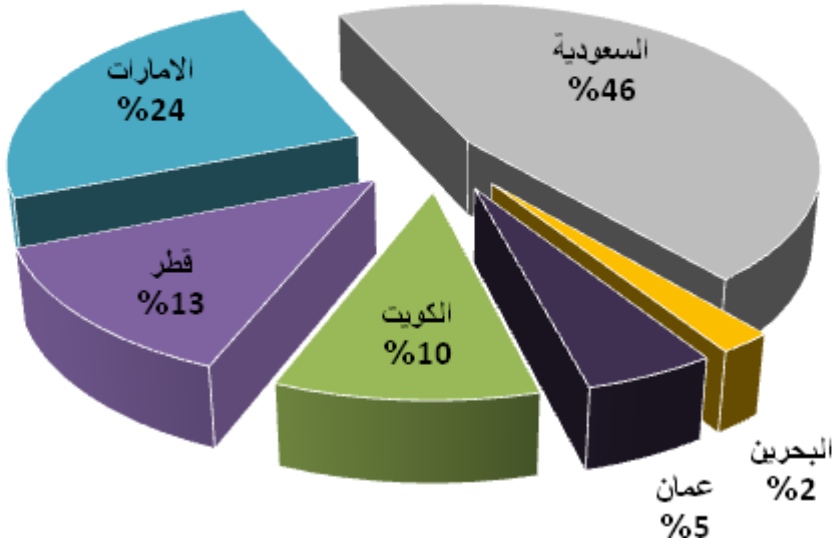

وفيما يتعلق بالقيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2014، فقد بلغت تلك القيمة نحو 161.12 مليار دولار الأمريكي خلال العام المذكور. وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بنحو 50.3 % من إجمالي هذه ، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة مساهمة بلغت 22.4 %، ثم دولة قطر بنحو 13.2 % ثم دولة الكويت بنسبة 6 %. (أنظر جدول 9)

جدول 9: القيمة المضافة للصناعات التحويلية قبدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2014

البيان	القيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليار دولار)	نسبة المساهمة في قيمة الصناعات التحويلية (%)
السعودية	81.0	50.3
الامارات	36.0	22.4
قطر	21.3	13.2
الكويت	9.7	6.0
عمان	8.2	5.1
البحرين	5.0	3.1
دول المجلس	161.16	100.0

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT)

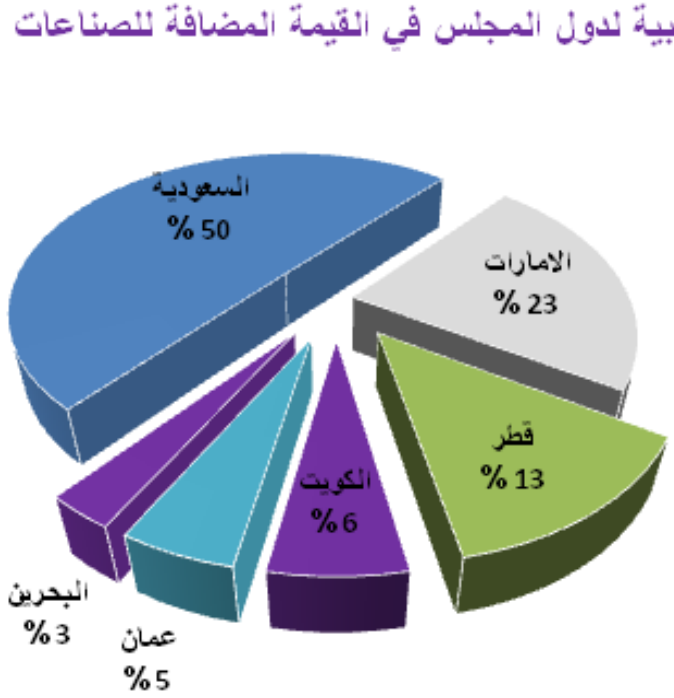

رسم توضيحي 5: المساهمة النسبية لدول المجلس في القيمة المضافة للصناعات التحويلية

أما فيما يخص المساهمة النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2014، فقد بلغ متوسط تلك النسبة نحو 9.9 % لدول المجلس إجمالاً. وعلى مستوى الدول الأعضاء، بلغت تلك النسبة أقصى قيمة لها في مملكة البحرين التي جاءت في المرتبة الأولى من بين دول المجلس بنسبة بلغت نحو 14.7 %، ثم جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 10.9 %، ثم دولة قطر بنسبة 10.1 %، ثم سلطنة عمان بنسبة 10 %، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9 %، ثم دولة الكويت التي جاءت في المرتبة الأخيرة من بين دول المجلس من حيث نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت نحو 5.9 % خلال عام 2014. (أنظر الرسم التوضيحي (6))

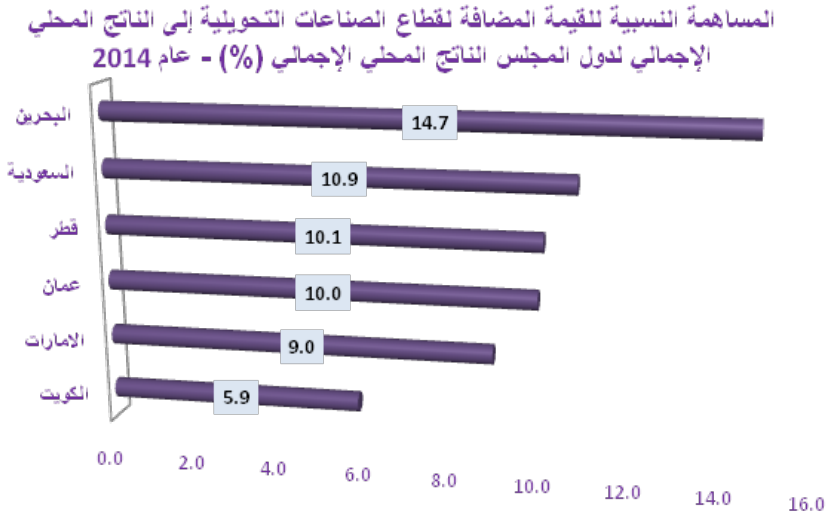

رسم توضيحي 6 : المساهمة النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس (%) - 2014

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT)

2.4 نظرة حول المسوح الصناعية في دولة الكويت:

ضمن خطط برامجها الاستراتيجية تبنت الهيئة العامة للصناعة المسح الميداني للمنشآت الصناعية والذي يهدف لبناء قاعدة معلوماتية للصناعة المحلية في سبيل تنمية القطاع الصناعي. ويهدف المسح الميداني للقطاع الصناعي في الكويت إلى توفير المعلومات والمؤشرات الصناعية المساعدة لمتخذي السياسات الصناعية وتفعيل التواصل المستمر بين الهيئة العامة للصناعة والمنشآت الصناعية على اختلاف أنواعها، ورصد التطور في الصناعة المحلية وتحليل مشكلاتها ومعوقاتها بهدف التغلب عليها. وفي هذا الصدد أجرت الهيئة العامة للصناعة خمسة مسوح ميدانية للقطاع الصناعي في الأعوام 2000 و 2003 و2005 و2008 و2011 في محاولة لتشخيص واقع قطاع الصناعة بدولة الكويت والتعرف على التحديات في هذا القطاع وبالتالي تحديد أولويات القطاعات الصناعية الفرعية بغرض تطويرها وتنميتها مستقبلاً. جدول (10) يمثل أهم أوجه المقارنة فيما بين المسوح الميدانية الأربعة المذكورة (لم يتم عرض المسح الميداني لعام 2000 بسبب عدم توافره) :

جدول 10: مقارنة فيما بين المسوح الميدانية للقطاع الصناعي المعدة من قبل الهيئة العامة للصناعة

	العام 2003	العام 2005	العام 2008	العام 2011
عدد المنشآت الصناعية	438	514	578	679
القيمة المضافة للقطاع الصناعي (مليون دينار)	×	√	√	√
عدد العمالة الكويتية	√	√	√	√
عدد العمالة الوافدة	√	√	√	√
العائد على راس المال في القطاع الصناعي (%)	×	√	√	√
معدل الربح (%)	×	√	√	√
القيمة المضافة للعامل في القطاع الصناعي (بالدينار الكويتي لكل عامل)	×	√	√	√
تحليل المؤشرات الرئيسية	×	√	√	√

بناءً على الجدول أعلاه ، وبشكل عام، يتضح من المسوح الميدانية التي قامت بها الهيئة منذ إنشائها نمو أعداد المنشآت الصناعية المشاركة في القطاع الصناعي خلال الفترة المذكورة فقد سجل المسح الصناعي للعام 2011 أكثر عدد من المنشآت الصناعية التي استجابت لاستيفاء بيانات المسح الميداني بمقدار 679 منشأة، في حين نجد أن بيانات القيمة المضافة للقطاع الصناعي كانت تُحسب في جميع المسوح الميدانية الصناعية باستثناء مسح عام 2003. هذا وتشمل جميع المسوح الميدانية للقطاع الصناعي باستثناء مسح عام 2003 على بيانات العائد على رأس المال ومعدل الربح والقيمة المضافة للعامل في القطاع الصناعي.

والجدير بالذكر أن في عام 2011 تمت أضافة بعض المنشأت الصناعية الحكومية و المشتركة التي كان لها أثرا كبيرا في المؤشرات الاقتصادية و الاحصائية، كما تم تغطية اعداد العمالة بشكل مفصل في القطاع الصناعي في المسح الميداني الصناعي للأعوام 2008 و 2011.

وبالتركيز على أحدث تلك المسوح (المسح الميداني للقطاع الصناعي للعام 2008 والعام 2011) ، فقد بلغ إجمالي عدد المنشآت المشمولة بالمسح الميداني للقطاع الصناعي لعام 2008 حوالي 578 منشأة مثلت منشآت صناعية قائمة موزعة علي مختلف المناطق الصناعية وبمختلف الأنشطة الصناعية من بينها قطاع تكرير النفط، حيث أن نسبة التغطية بلغت نحو 96 % من المنشآت القائمة المستدل عليها و بنسبة 88.8% من المنشآت القائمة. واعتمد المسح الميداني لعام 2008 على البحث السنوي على إطار المنشآت الذي تم إعداده من واقع بيانات حصر المنشآت لعام 2000 بينما اعتمدت المسوح السابقة على إطار منشآت تعداد عام 1985. **وتشير أهم نتائج المسح الميداني لعام 2008 إلى مايلي:**

- أكبر عدد للمنشآت كان لقطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول بواقع (129) منشأة.
- أكثر تمركز للمنشآت الصناعية كان في منطقة صبحان ثم الشويخ الصناعية.
- القطاعات التي شغلت أكبر مساحة هي صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، ثم صناعة المنتجات المعدنية غير التعدينية عدا البترول.
- حققت اكثر عدد من العمالة صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، يليها الصناعات المعدنية الأساسية.
- أكثر تمركز عدد للعمالة كان في منطقة الشعيبة ثم منطقة صبحان.
- نسبة التزام المنشآت بتوظيف الكويتيين بنسبة (2 %) فأكثر كانت (81.3 %).
- نسبة استخدام التشغيل الإلكتروني للمنشآت بلغت (16 %).
- إجمالي حجم الاستثمار الصناعي بلغ (3.055) مليون د.ك .
- معدل النمو الصناعي منذ 2005 وحتي 2007 بلغ (3.1 %) وأعلى معدل نمو سجلت كان لقطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول.
- أعلى نسبة صادرات حققها قطاع الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك.
- بلغ معدل الربح لاجمالي الصناعات (17.74 %) أما العائد على رأس المال فقد بلغ (75.32 %).
- إجمالي القيمة المضافة بلغ (3180) مليون د.ك .
- أعلى قيمة مضافة سجلت في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك و بلغت (2138) مليون د.ك.
- أعلى معدل أجر للعامل كان في صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول وبلغ معدل الأجر (5803) د.ك سنوياً.

ومن جهة أخرى، تشيرنتائج المسح الميداني الأخير لعام 2011 على مجموعة من النتائج أهمها :

- أكبر القطاعات عدداً هو قطاع المنتجات المعدنية.
- اكثر تمركز للمنشآت الصناعية في منطقة صبحان ثم منطقة امغرة ثم الشويخ الصناعية.
- أكبر المنشآت استغلالا ًللمساحة هي في منطقة الشعيبة ثم منطقة صبحان .

- أكبر القطاعات التي شغلت أكبر مساحة هي صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ثم صناعة المواد الغذائية .
- أكثر القطاعات نمواً من حيث عدد المنشآت هي صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، تليها صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك .
- نسبة القوة العاملة الوافدة في القطاع الصناعي هي في حدود (90 %).
- أكبر عدد للعمالة هو في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ثم الصناعات المعدنية .
- تمركز العمالة بكثافة عالية في منطقة الشعيبة، ثم صبحان، ثم الشويخ الصناعية.
- بلغ حجم الاستثمار الصناعي نحو (2717) مليون دينار، وأكبر حجم استثمار كان في صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك .
- معدل نمو الانتاج للمنشآت الصناعية بلغ (2.5%).
- بلغت القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الخاصة نحو (1530) مليون دينار وللمنشآت الصناعية عامة نحو (5283) مليون دينار كويتي وأعلى قيمة مضافة حققها قطاع الصناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، وذلك بسبب اعتماد هذه الصناعات على الغاز الطبيعي والنفط المتوفر محلياً.
- من أهم المشاكل التي تواجه الصناعة المحلية هي المنافسة القوية لمنتجاتها، محلية كانت أو أجنبية، في ظل محدودية قنوات التوزيع ما يؤدي إلى إغراق السوق المحلي، وكذلك عدم وجود العمالة المؤهلة وضعف إنفاق المنشآت الصناعية على تدريب العمالة .

2.5 المؤشرات الاقتصادية المقترحة في المسح الميداني الصناعي لعام 2014:

أن القدرة على تطوير الانتاج الصناعي يتوقف على عدة عوامل يجب التركيز عليها (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، 1993) حيث تشمل تلك المعايير توافر الموارد الاقتصادية، ورأس المال المطلوب، والأهمية الاستراتيجية، و حجم العمالة في القطاع، والعائد المتوقع بمختلف مجالاته، والصعوبات التي تواجه المنشأة، ومدى القدرة على التصدير واحلال الواردات، والتأثير على الموازنة العامة للدولة. والتالي هو مختصر لتلك العوامل المؤثرة على تطوير الانتاج الصناعي:

مدي توفر عناصر الإنتاج للمنشأة ، ومقدار استفادتها من المميزات النسبية التي تتمتع بها دولة الكويت مثل النفط والغاز .

1- حجم رأس المال المطلوب ، والتأكيد علي الاستثمار في أصول عينية .

2- الأهمية الاستراتيجية للمنشأة (من حيث توسيع القاعدة الإنتاجية في القطاع الصناعي ، وقوة درجة تشابك المنشأة مع المنشآت الأخرى) .

3- حجم العمالة الوافدة المطلوبة في المنشأة، ومدي توفر فرص العمل الممكنة للكويتيين في المديين القصير والطويل .

4- العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في المنشأة ، ويحدد عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية للمنشأة قبل إقرار البدء في التنفيذ .

5- المخاطر التجارية وغير التجارية المرتبطة بالمنشاة الصناعية .

6- إمكانية إحلال الواردات والقدرة علي التصدير .

7- إمكانية فتح أسواق جديدة في بلد الشريك الأجنبي .

8- مدي المساهمة في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة .

وعلى أساس تلك العوامل فإن بناء المؤشرات الاقتصادية والإحصائية في القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير على مدى توافر بيانات وارقام احصائية ميدانية ومكتبية والتي تستطيع رسم الصورة الحقيقية لوضع أي منشأة صناعية. هذا وفيما يخص المعايير الموضوعية الخاصة بالتنمية الصناعية، فقد أشارت الدراسات السابقة إلى وجود معايير عدة تحدد التطور في التنمية الصناعية حيث يعتمد وجود تلك المعايير على مدى توفرها في الدولة وعلى مدى القدرة على الحصول على بياناتها. ونوجز المعايير التالية وأهم المؤشرات الخاصة فيها:

أولاً: معيار الأهمية الاستراتيجية

المعيار	أهم المؤشرات	الأهمية
معيار الأهمية الاستراتيجية		مدي الأهمية الاستراتيجية للصناعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومساسها بالأمن الوطني .
	1- حجم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية	تصنف هذه الصناعات علي أساس أنها ذات عائد اجتماعي عالي ، وتشبع الحاجات الأساسية للسكان
	2- حجم صناعات ذات طابع تصديري	يدعم توجهات الدولة الخاصة بإحلال الواردات والاعتماد علي الصناعات الوطنية في تلبية الطلب المحلي علي السلع والخدمات

ثانياً: معايير التنمية الصناعية

المعيار	أهم المؤشرات	الأهمية
معايير تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي		تهدف إلى ترشيد وتخطيط الاستثمار
	1- الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة	وتتضح أهمية هذا المعيار في المحافظة علي المواد الأولية النادرة (scar-city Of raw materials) التي تمتلكها دولة الكويت ، وخصوصاً المواد الأولية (ماعدا النفط والغاز الطبيعي) التي تدخل في الإنتاج بصورة رئيسية.
	2-العلاقات التشابكية	تبرز أهمية العلاقات التشابكية الأمامية أو حتي الخلفية في تنشيطها للصناعات القائمة وزيادة الطلب علي منتجاتها من خلال قدرتها علي الانتشار واتساع مجالات التنمية الصناعية، مما يحقق التكامل بين السلاسل المختلفة ويؤدي للمزيد من علاقات الترابط الصناعي .
	3- اقتصاديات الحجم (كبر حجم المشروع)	تبرز أهمية هذا المؤشر كون كلما زاد حجم المشروع كلما استطاعت إدارة المشروع من خفض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة من المنتجات النهائية إلى الحد الذي تتساوي عنده التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة، وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للمشروع.مما يعني زيادة قدرة المشروعات الكبيرة علي التنافس في السوق الخارجي وتصدير منتجاتها إلى الخارج.
	4- القيمة المضافة للمشروع الصناعي	يعكس مصطلح القيمة المضافة المساهمة النسبية الأولية الداخلة في الإنتاج الصناعي (المنتج النهائي) فائدة وأجراً وريعاً وأرباحاً
	5- العمالة الوطنية المستخدمة	أهمية هذا المؤشر تكمن في ضرورة تشجيع المشروعات الصناعية علي استخدام العمالة الوطنية وخصوصاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص
	6- قدرة المشروع علي التصدير وإحلال الواردات .	يمثل دعم لتوجهات الدولة الخاصة بإحلال الواردات والاعتماد علي الصناعات الوطنية في تلبية الطلب المحلي علي السلع والخدمات .
	7- الإنتاج البيئي النظيف	يركز هذا المعيار علي ضرورة أن يتم اختيار المشاريع الصناعية التي تدرس التكلفة الاجتماعية للتلوث البيئي وضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في دراسات الجدوى بهدف تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث البيئي.
معايير تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الجزئي		تدخل ضمن نطاق دراسات الجدوى المالية والفنية والتسويقية.
	1. متوسط العائد علي الاستثمار	يعبر عن صافي عائد الوحدة النقدية المستثمرة في المشروع حيث كلما كبرت النسبة كان المشروع أكثر ربحية.
	2. العائد الداخلي	يمثل عائد رأس المال المستثمر في المشروع طوال فترة حياته الإنتاجية .
	3- الربحية للمشروع وعوائد الاستثمار	مؤشرات أخرى تعكس ربحية المنشاة أو القطاع ككل

ثالثاً: معايير الحماية للصناعات الوطنية

المعيار	أهم المؤشرات	الأهمية
الحماية للصناعات الوطنية		أهمية هذا المعيار تكمن بتوفير الحماية اللازمة للمنتج المحلي بما يساعد على تطويره وبالتالي رفع القدرة التصديرية لتلك المنتجات.
	1- نسبة العمالة الوطنية إلى مجموع العمالة الكلي	قدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل بالاقتصاد.
	2- القيمة المضافة للمنشأة بالنسبة إلى قطاع الصناعة وإلي الناتج المحلى الإجمالي	تفسر القيمة المضافة على أنها إحدى أدوات إدارة المنشأة التي تعمل على إحداث قيمة للمنشاة، وبالتالي تقدير مساهمة كل النشاط في الناتج المحلى الإجمالي
	3- نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني	دور الاستثمار الصناعي الخاص في الاقتصاد
	4- معدل إنتاجية المنشأة	هي مقياس للكفاءة التي تحول بها المنشاة المدخلات إلى مخرجات
	5- قدرة المنشأة على التصدير ودعم الاقتصاد الوطني	مقياس لتعزيز الصادرات في الاقتصاد وتنويع الانتاج بالدولة والقدرة على فتح أسواق جديدة وتشجيع النشاط التصديري
	6- الأهمية الاستراتيجية للصناعة المطلوب حمايتها	يوضح أسس حماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المثيلة لها في الأسواق المحلية.
	7- معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة-	توفير بيانات عن حركة الأصول المالية والتكوين الرأسمالي في الأنشطة الصناعية

رابعاً: المعايير المتعلقة بالإطار المؤسسي للإنتاج

المعيار	أهم المؤشرات	الأهمية
معيار الإطار المؤسسي للإنتاج		التعرف على حجم المؤسسة الاقتصادي بحسب عدد العمالة فيها وبالتالي التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد .
	1- عدد المنشآت التي يعمل بها من 1 – 19 عامل	التعرف على درجة تركيز الإنتاج وحجم كل من القطاع الكبير والمتوسط والصغير .
	2- عدد المنشآت التي يعمل بها من 20 -49 عامل	التعرف على درجة تركيز الإنتاج وحجم كل من القطاع الكبير والمتوسط والصغير .
	3- عدد المنشآت التي يعمل بها من 50 -99 عامل	التعرف على درجة تركيز الإنتاج وحجم كل من القطاع الكبير والمتوسط والصغير .
	4- عدد المنشآت التي يعمل بها من 100- فأكثر	التعرف على درجة تركيز الإنتاج وحجم كل من القطاع الكبير والمتوسط والصغير .

خامسا : معيار القضاء على تبديد الموارد

المعيار	أهم المؤشرات	الأهمية
معيار القضاء على تبديد الموارد	1- نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة	قياس نسبة الطاقة العاطلة في الصناعة .
	2- نسبة ما تنفقه الصناعة علي البحث والتطوير قياساً للناتج الصناعي .	مساهمة قطاع الصناعة في نفقات البحث والتطوير .
	3-نسبة مساهمة الصناعة في تمويل البحث والتطوير	متابعة ما ينفقه قطاع الصناعة علي البحث والتطوير .

سادساً : معيار الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي

المعيار	أهم المؤشرات	الأهمية
الأداء الاقتصادي	1- نسبة الصادرات إلى الواردات الإجمالية للصناعات التحويلية	قياس الكفاءة الخارجية للبحث والتطوير في مجال التجارة الخارجية.
	2- نسبة التصنيع المحلي (في عدد من الصناعات المختارة).	قياس الكفاءة الخارجية للبحث والتطوير في مجال توطين الصناعة المحلية.

سابعاً: المعايير المتوقع استخدامها لأول مرة في المسح الميداني للقطاع الصناعي للعام 2014 مقارنة بالمسوح الأخرى

من أن تحقيق نتائج جيدة في المعايير السابقة من شأنه أن يجعل الاستثمار الصناعي وسيلة تضمن التقدم والتطور والتنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي، لذلك فإن استحداث وايجاد معايير ومؤشرات جديدة ذات صلة سيؤدي إلى فهم سلوك القطاع الصناعي في دولة الكويت بشكل أدق ومحدد، لذلك فان المؤشرات التالية سيتم توفيرها في هذا التقرير للحصول على معلومات وبيانات دقيقة للقطاع الصناعي:

المعيار	أهم المؤشرات	الأهمية
معيار جودة الإنتاج الصناعي	مؤشر شهادات الجودة	وجود علامة الجودة على السلع يعني أن هذه السلع قد تم فحصها واختبارها والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية ، وأن المنشأة المنتجة لها تطبق نظاماً متكاملاً لضبط الجودة واستيفاء المعايير والاشتراطات المطلوبة. و تعتبر شهادات الأيزو لنظم ادارة الجودة أو البيئة أو السلامة من علامات الجودة الدولية و هناك شهادات أخري اقليمية أو محلية لقياس الجودة و هذا المؤشر أدخل حديثا في مسح 2014 و لم يكن موجودا في مسح 2011
معيار خطط الإنتاج	قيمة الاستثمار المتوقعة لخطط الإنتاج	أهميتها تعكس الزيادة المتوقعة في الإنتاج الصناعي
معيار القضاء على تبديد الموارد	قيمة الانفاق علي التدريب والدراسات والبحوث بحسب كل نشاط	يعكس متابعة ما ينفقه قطاع الصناعة علي البحث والتطوير ومدى اهتمام المنشأة بالتطور التكنولوجي من خلال البحث والتطوير.
معيار التوزيع المساحي	التوزيع المساحي لوحدات المصانع	يوضح التوزيع المساحيلاستعمالات الأراضي الصناعية، حيث يتم تقسيم وحدات المصنع للمنشآت الصناعية إلى خمسة أقسام وهي: صالة الإنتاج، مخازن المواد الأولية ، مخازن المنتجات النهائية، الإدارة ، المنافع
معيار تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي – معيار التنمية الصناعية	التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية	تحديد الدول التي يتم التصدير إليها مما يساعد في معرفة اتجاه الصادرات غير النفطية

الفصل الثالث

التحليل الاحصائي للمعايير و المؤشرات لمسح 2014

3.1 معيار الأهمية الاستراتيجية

المعيار	أهم المؤشرات
معيار الأهمية الاستراتيجية	1- حجم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية
	2- حجم الصناعات ذات طابع تصديري

3.1.1 حجم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية

3.1.1.1 الترتيب القطاعي للمنشآت الصناعية

تشير نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي لعام 2014م أن نشاط صناعة المنتجات المعدنية الأساسية و المصنعة في المرتبة الأولى من حيث أعداد المنشآت و بنسبة (27.1 %) ويشمل هذا القطاع الصناعات المعدنية الأساسية وتندرج فيها صناعة القضبان والمنتجات المعدنية المختلفة وصناعة المنتجات المصنعة الذي يضم تشكيلة واسعة من المنتجات كالهياكل المعدنية والأواني المنزلية والأجهزة الكهربائية وإنشاءات المباني من الحديد والألمونيوم.كما هو موضح بالجدول (11) و الرسم التوضيحي (7).

أما نشاط صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول فيشكل (23 %) . ويضم هذا النشاط صناعة الإسمنت ومنتجاته كالبلاط والطابوق ومواد البناء المختلفة.

و بمقارنة هذه النتائج مع نتائج المسح الإحصائي لعام 2008 و 2011 نلاحظ أنه لم يطرأ أي تغيير جذري في توزيع القطاعات مما يدل علي ثبات سياسة الهيئة العامة للصناعة بالنسبة لإصدار التراخيص الصناعية وفقا للخطة الإستراتيجية ولا يوجد فروقات معنوية خلال السنوات من 2008 إلى2014 .(انظر جدول (11) والرسم التوضيحي (7)).

جدول 11:نسب الترتيب القطاعي للمنشآت الصناعية

نوع النشاط	2008 النسبة (%)	2011 النسبة (%)	2014 النسبة (%)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	10.6	10	10.1
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	2.9	2.8	2.6
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	9.2	9.1	7.8
صناعة الورق و الطباعة و النشر	7.8	8	6.9
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	19.7	20.2	19.7
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	22.3	23.7	23.0
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	27.8	24.2	27.1
صناعات تحويلية أخرى	0.7	2.1	2.8
الإجمالي	100	100	100.0

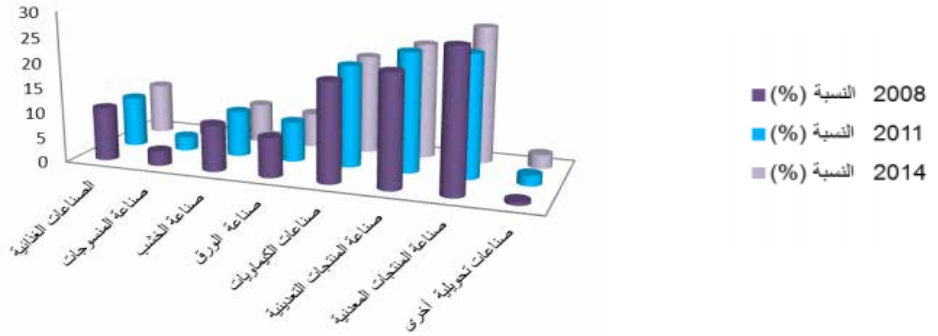

رسم توضيحي 7: التوزيع النسبي المنشآت الصناعية حس

3.1.1.2 التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية :

اتضح من نتائج المسح الصناعي لعام 2014 أن هناك 37 منشأة صناعية كانت لها 3 مواقع متعددة موزعة على أماكن مختلفة، و58 منشأة لها موقعين مختلفين، وقد بلغ عدد المواقع الموزعة للمنشآت المشاركة في المسح الصناعي لعام 2014 (854) موقعاً منها 627 ذات الموقع الواحد توزعت على كافة المناطق الصناعية في دولة الكويت

تعتبر صبحان حاضنة للمنشآت الصناعية، وتمثل المناطق (صبحان - أمغره - الشعيبة - الشويخ الصناعية - الصليبية – والري الصناعية) (94.1 %) من جميع مناطق الكويت من حيث تغطيتها لعدد القسائم الصناعية .كما هو موضح في جدول (12) و الرسم التوضيحي رقم (8).

جدول 12: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية حسب عدد الفروع

المنطقة	عدد المنشآت الصناعية ذات الموقع الواحد	عدد المنشآت الصناعية ذات موقعين	عدد المنشآت الصناعية ذات 3 مواقع	عدد المواقع
صبحان	172	20	16	260
الشويخ الصناعية	74	4	2	88
الري الصناعية	15	2	3	28
أمغرة	152	14	4	192
الصليبية	65	7	6	97
الشعيبة	110	7	5	139
ميناء عبدالله	5			5
شرق الأحمدي	14	2		18
الدوحة	3	1		5
الجهراء	2			2
مناطق أخرى	15	1	1	20
الإجمالي	627	58	37	854

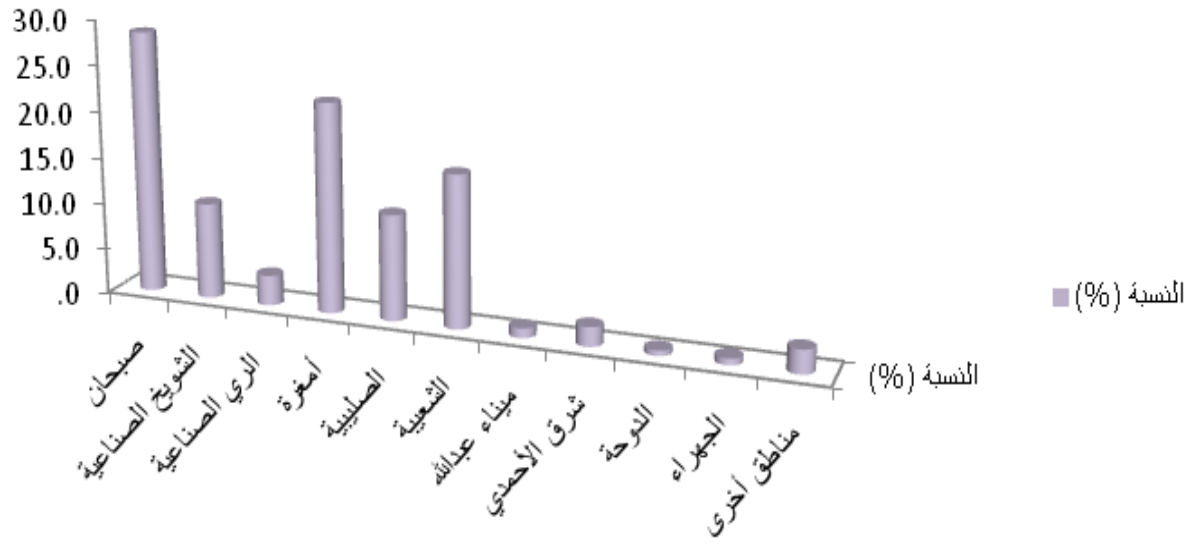

رسم توضيحي 8: التوزيع الجغرافي النسبي للمنشآت الصناعي

وتتنوع الأنشطة الصناعية في قسائم صبحان، فهناك (61) منشأة صناعية تقوم بنشاط كيماوي أو في مجال البترول والفحم والمطاط والبلاستيك، و حوالي ربع القسائم الصناعية القائمة في صبحان للمنشآت ذات النشاط المعدني، و (17.6 %) منها تعمل في قطاع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، وهناك (22) مصنع للخشب ومنتجاته.

أما في منطقة أمغره بلغ عدد القسائم الصناعية (192) قسيمة أغلبها لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول بنسبة (37.6 %) .

أغلب المصانع في الشعيبة كانت لنشاط الصناعات الكيماوية و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك والمنتجات المعدنية بنسبة متعادلة (31.2 %) لكل منها .

في منطقة الشويخ الصناعية بلغ عدد القسائم الصناعية (88) تمثلت أغلبها في الصناعات المعدنية (33.7%) ونشاط الأغذية والمشروبات والتبغ ونشاط الورق(25.8%) .

تمركزت صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية في الصليبية يليها ميناء عبدالله، بينما تمركزت الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك في الجهراء، أما صناعة المنتجات المعدنية فقد كانت أغلبها في الري الصناعية، كما هو موضح في جدول (13).

جدول 13:التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الموقع الجغرافي ونوع النشاط

المنطقة	نوع النشاط							
	الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	صناعة الورق و الطباعة و النشر	صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	صناعات تحويلية أخرى
صبحان	17.6	3.3	9.0	9.8	25.0	7.8	26.6	0.8
الشويخ الصناعية	25.8		9.0	19.1	9.0	3.4	33.7	
الري الصناعية	7.1			21.4	10.7	7.1	53.6	
أمغرة	0.5	3.1	9.8	2.1	16.0	37.6	25.3	5.7
الصليبية	4.1	4.1	2.0	2.0	15.3	50.0	21.4	1.0
الشعيبة	0.7	3.5	3.5	3.5	31.2	23.4	31.2	2.8
ميناء عبدالله					33.3	44.4	11.1	11.1
شرق الأحمدي	5.6				16.7	33.3	33.3	11.1
الدوحة	20.0		80.0					
الجهراء	16.7				66.7	16.7		
مناطق أخرى	36.4	4.5	18.2	22.7		4.5	9.1	4.5
الإجمالي	**10.0**	**2.8**	**7.5**	**7.4**	**20.1**	**22.4**	**27.3**	**2.6**

3.1.1.3 مساحة الأراضي الصناعية

تفاوتت مساحة الأراضي الصناعية التي تقع عليها المنشآت الصناعية في دولة الكويت طبقاً لنتائج المسح الصناعي لعام 2014م كما هو موضح في جدول (14) والرسم التوضيحي (9)، فهناك (40) منشأة ذات مساحة أقل من 1000م^2 وهناك (385) منشأة تقع على أراضي مساحتها بين 1000م^2 و5000م^2، وتمثل القسائم التي مساحتها بين 5000 م^2 و10000م^2(24.1%) من مجموع القسائم المختلفة، وهناك (123) قسيمة مساحتها أكثر من 10000م^2 وتمثل (17%) من اجمالي القسائم . ومن الجدير بالذكر أن بعض المنشآت الصناعية لديها أكثر من موقع، وعليه فإن عدد المواقع أكثر من عدد المنشآت و قد تم دمج مساحات هذه المواقع.

جدول 14:توزيع المنشآت الصناعية حسب مساحة المنشأة

المساحة (م^2)	عدد المنشآت	النسبة (%)
أقل من 1000	40	5.5
5000-1000	385	53.3
10000-5000	174	24.1
أكثر من 10000	123	17.0
الإجمالي	722	100

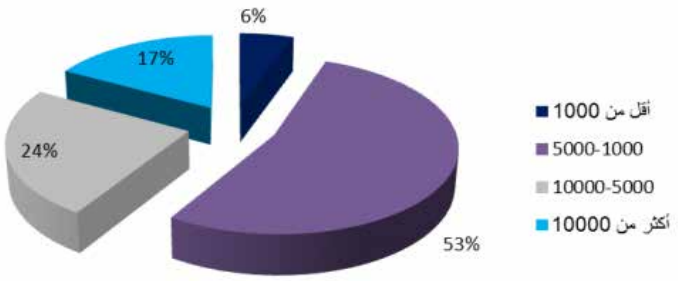

رسم توضيحي 9:التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب مساحة المنشأة

بمقارنة نتائج المسح الحالي لعام 2014م مع مسوح 2008م و2011 كما هو موضح في جدول (15) و الرسم التوضيحي (10) نلاحظ أن نسبة المنشآت الصناعية التي تقع على أراضي مساحتها بين 5000م^2 و10000م^2 زادت و قلت نسبة المنشآت الصناعية ذات المساحة أقل من1000م^2 .

جدول 15: نسب مواقع المنشآت الصناعية حسب مساحة المنشأة

المساحة	النسبة (%) 2008	النسبة (%) 2011	النسبة (%) 2014
أقل من 1000	8	6.9	5.5
5000-1000	51	64.1	53.3
10000-5000	20	12.6	24.1
أكثر من 10000	22	16	17
الإجمالي	100	100	100

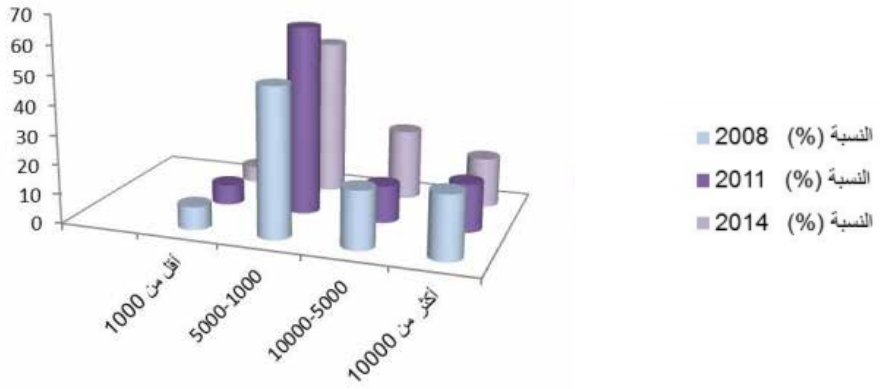

رسم توضيحي 10: التوزيع النسبي التسلسلي للمنشآت الصناعية حسب مساحة المنشأة

يبين جدول (16) أن هناك علاقة بين مساحة المنشأة ونوع النشاط، فقد استحوذ نشاط الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط على أعلي نسبة حيث بلغت (29.3 %) من الأراضي التي تزيد مساحتها عن 10000 م^2 ويليه نشاط المنتجات الصناعات المعدنية بنسبة (24.4 %).

أما بالنسبة للقسائم التي مساحتها بين 5000 م^2 و 10000 م^2 فقد استحوذ نشاط صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول على الحصة الأكبر منها حيث بلغ عدد منشآتها عن المساحة المشار إليها (73) منشأة وتشكل (42%) من إجمالي المنشآت التي تبلغ مساحتها بين 5000 م^2 و 10000 م^2 . أما بالنسبة للقسائم ذات المساحة بين 1000 م^2 - 5000 م^2 فقد استحوذت الصناعات المعدنية المصنعة علي عدد (121) منشأة و بنسبة (31.4 %) يليها الصناعات الكيماوية و منتجات البترول و الفحم بنسبة (17.7 %) و بعدد 68 منشأة.

بلغت أعلى نسبة للقسائم التي مساحتها أقل من 1000 م^2 لنشاط الصناعات المعدنية (37.5 %) بعدد (15) منشأة ، تليها الصناعات الغذائية (22.5 %) بعدد (9) منشآت. و صورة توضيحية لما سبق تظهر في الشكل (11).

جدول 16: توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع النشاط والمساحة

نوع النشاط	المساحة (م^2)					الإجمالي	إجمالي المساحة (م2)
	أقل من 1000	5000-1000	10000-5000	أكثر من 10000			
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	9	40	6	18		73	1,008,118
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود		13	3	3		19	88,758
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	7	38	11			56	153,105
صناعة الورق و الطباعة و النشر	4	34	8	4		50	219,372
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	1	68	37	36		142	5,682,379
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	1	65	73	27		166	3,091,823
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	15	121	30	30		196	1,981,975
صناعات تحويلية أخرى	3	6	6	5		20	441,231
الإجمالي	**40**	**385**	**174**	**123**		**722**	12,666,761

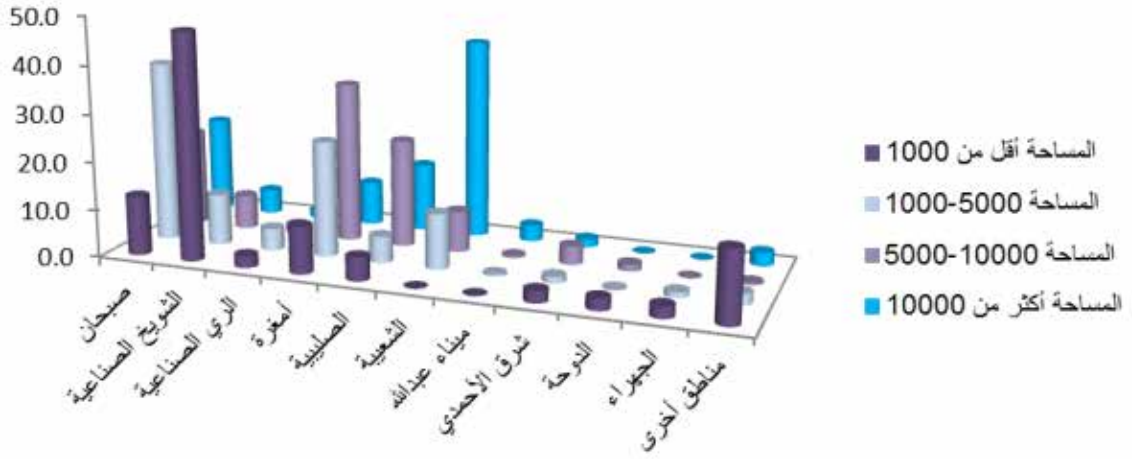

رسم توضيحي 11: التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب نوع النشاط

وبالنظر لمحتوي الجدول (17) و الرسم التوضيحي (12) نجد أن منطقة الشعيبة استحوذت على أكبر عدد من المواقع ذات المساحات الكبيرة التي تزيد عن 10000 م^2 حيث اشتملت علي 73 موقعا يليها في الترتيب منطقة صبحان بواقع (35) موقعاً، فالصليبية بواقع (25) موقعاً.

أما بالنسبة للمواقع التي تقع بين 5000 م^2 و 10000 م^2 فقد كانت أمغرة الأكثر احتواءً لها بواقع (70) موقعاً، ثم الصليبية بواقع (47) موقعاً، فصبحان (42) موقعاً، وقد كان النصيب الأكبر لمنطقة صبحان في احتوائها للمساحات من 1000 م^2 إلى 5000 م^2 بواقع (162) موقعاً يليها منطقة أمغره بواقع (104) موقعاً، ومنطقة الشويخ الصناعية تعد من الأكثر احتواء للمساحات الأقل من 1000 م^2 (19 منشأة من أصل 40 أي حوالي 50 %).

جدول 17: توزيع المنشآت الصناعية حسب الموقع الجغرافي والمساحة

المنطقة	المساحة (م2)				إجمالي المنشآت	إجمالي النسبة (%)	إجمالي المساحة (م2)
	أقل من 1000	5000-1000	10000-5000	أكثر من 10000			
صبحان	5	162	42	35	**244**	**28.6**	1,177,927
الشويخ الصناعية	19	46	15	9	**89**	**10.4**	595,886
الري الصناعية	1	20	4	3	**28**	**3.3**	80,287
أمغرة	4	104	70	16	**194**	**22.7**	1,046,977
الصليبية	2	24	47	25	**98**	**11.5**	1,428,452
الشعيبة		50	18	73	**141**	**16.5**	6,964,824
ميناء عبدالله		2	1	6	**9**	**1.1**	53,775
شرق الأحمدي	1	6	8	3	**18**	**2.1**	766,654
الدوحة	1	1	3		**5**	**0.6**	11,960
الجهراء	1	5			**6**	**0.7**	1,436
مناطق أخرى	6	10	1	5	**22**	**2.6**	538,583
الإجمالي	**40**	**430**	**209**	**175**	**854**	**100**	12,666,761

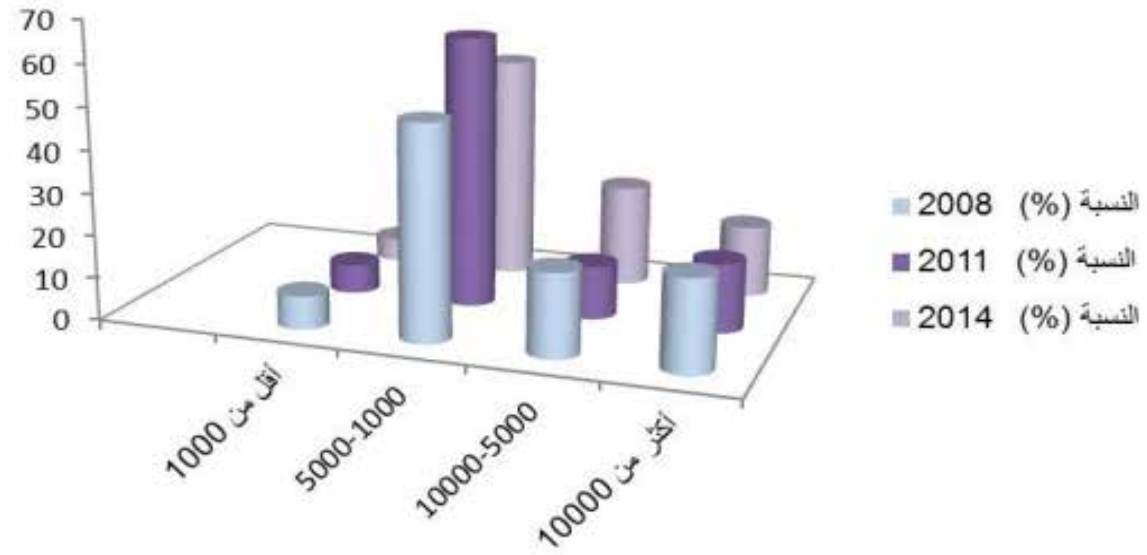

رسم توضيحي 12:التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب الموقع الجغرافي

3.1.1.4 تاريخ بدء الإنتاج

بلغت نسبة المنشآت الأقدم، التي بدأت إنتاجها قبل عام 1960م، (0.7 %) من إجمالي المنشآت القائمة في التاريخ الحالي، وعددها (5) منشآت شاركت في المسح الصناعي لعام 2014وهي: شركة المتحدة للمرطبات، وشركة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده للتجارة العامة (فرعين)، وشركة أكسجين الكويت ومصنع باركو للإسفلت، وبلغ عدد المنشآت التي بدأت الانتاج من الأعوام بعد 1960 إلى 1969 بلغ (50) منشأة وبلغ عدد منشآت القطاع الصناعي التي بدأت إنتاجها في فترة السبعينات (95) منشأة، وفي الثمانينات (140) منشأة، وفي التسعينات (131) منشأة، وبلغت عدد المنشآت التي بدأ الإنتاج فيها في العقد الأول من الألفية الثانية (242) منشأة وقد وصلت الي 60 منشأة بعد عام 2010 . (انظر (جدول (18) و الرسم التوضيحي (13))

أما عن تاريخ بدء الإنتاج وعلاقته بنوع النشاط فنلاحظ بأنه قبل 1960م كان نشاط صناعة الخشب هو الأكبر نسبة (40 %) من المنشآت الصناعية. في الستينات زاد نشاط المنتجات المعدنية وبلغ (11) منشأة توازيا مع صناعة الورق بنسبة (22 %)، ثم نشاط الصناعات الغذائية التي وصلت إلى (9) منشآت بنسبة (18 %).

في حقبة السبعينات كان الإقبال على صناعة الكيماويات ومنتجات البترول بنسبة (26.3 %) من إجمالي المنشآت التي بدأت إنتاجها في السبعينات، ويليها المنتجات المعدنية بواقع (22) منشأة.

في الثمانينات استمر الإقبال على قطاع المنتجات المعدنية بواقع (37) منشأة، ثم صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول بـ (35) منشأة، تليها بالترتيب صناعة الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط والبلاستيك بنسبة (14.3 %).

وفي حقبة التسعينات ازداد صناعة المنتجات المعدنية بنسبة (26 %)، وبعدها صناعة الكيماويات و منتجات البترول و الفحم والبلاستيك والصناعات التعدينية حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في نشاط الكيماويات التي بدأ إنتاجها ما بين الأعوام 1990م و1999م (29) منشأة ، وتوزعت المنشآت الأخرى التي بدأت في حقبة التسعينات بين الصناعات الغذائية والخشب والورق ونشاط صناعة المنسوجات.

وبين عامي 2000م-2009م بلغ عدد منشآت صناعة المنتجات المعدنية (78) منشأة، ، ونشاط الصناعات التعدينية غير المعدنية عدا البترول (63) منشأة، وصناعة الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط والبلاستيك (48) منشأة.

وجدير بالذكر في عام 2010 احتلت الصناعات التعدينية غير المعدنية عدا البترول المركز الأول بنسبة (23.3 %)، وتأتي بعد ذلك المعدنية عدا البترول بنسبة (21.7 %).

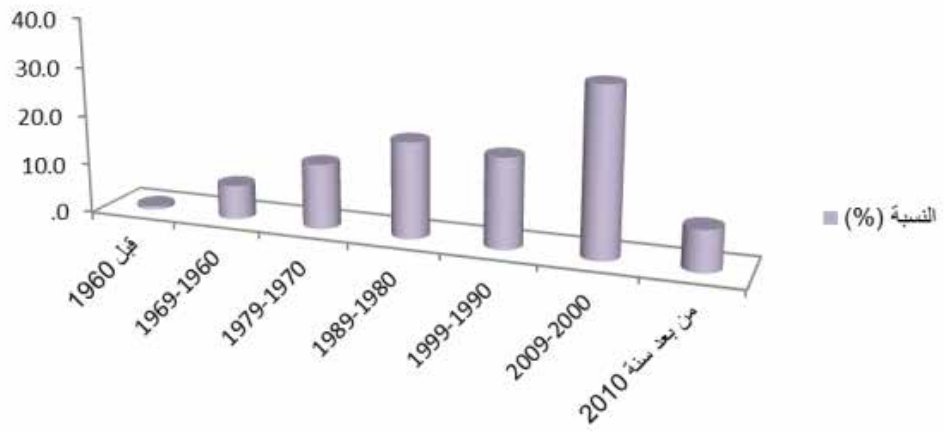

رسم توضيحي 13: نسبة المنشآت الصناعية حسب سنة الإنتاج

جدول 18: عدد المنشآت الصناعية وتوزيعها النسبي حسب سنة الإنتاج ونوع النشاط

نوع النشاط	تاريخ بدء إنتاج المنشأة													
	قبل 1960	النسبة (%)	1969-1960	النسبة (%)	1979-1970	النسبة (%)	1989-1980	النسبة (%)	1999-1990	النسبة (%)	2009-2000	النسبة (٪)	من سنة 2010	النسبة (٪)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	1	20.0	9	18.0	15	15.8	17	12.1	13	9.9	14	5.8	4	6.7
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود							9	6.4	2	1.5	8	3.3		
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	2	40.0	3	6.0	7	7.4	5	3.6	12	9.2	19	7.9	8	13.3
صناعة الورق و الطباعة و النشر			11	22.0	9	9.5	16	11.4	8	6.1	3	1.2	3	5.0
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك			8	16.0	25	26.3	20	14.3	29	22.1	48	19.8	12	20.0
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	1	20.0	8	16.0	17	17.9	35	25.0	29	22.1	63	26.0	14	23.3
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	1	20.0	11	22.0	22	23.2	37	26.4	34	26.0	78	32.2	13	21.7
صناعات تحويلية أخرى							1	7.	4	3.1	9	3.7	6	10.0
الإجمالي	5	100	50	100	95	100	140	100	131	100	242	100	60	100

3.1.2 حجم الصناعات ذات طابع تصديري

اتضح من نتائج المسح الصناعي لعام 2014 أن هناك 225 منشأة صناعية مصدرة لمنتجاتها من إجمالي 722 منشأة، أي بما يعادل (31.2 %) من إجمالي المنشآت. وامتاز نشاط صناعة المنسوجات بأن لها النصيب الأكبر من المنشآت المصدرة بالنسبة للقطاعات الأخرى وهي (73.7 %)، تليها صناعة الكيماويات ومنتجات البترول بنسبة (52.8 %). وقد تراجعت نسبة المنشآت المصدرة في مسح 2014 عن مسح 2011 التي بلغت نسبتها (53.8 %) طبقا لاجابات بعض المنشآت الصناعية التي اجابت بالايجاب في مسح 2011 وعدم الايجاب في مسح 2014، كما هو موضح في جدول (19) والرسم التوضيحي (14).

جدول 19: عدد المنشآت المصدرة ونسبتها طبقا لنوع النشاط

نوع النشاط	عدد المنشآت المصدرة		إجمالي عدد المنشآت		نسبة المنشآت المصدرة (%)	
	2011	2014	2011	2014	2011	2014
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	37	34	68	73	54.4	46.6
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	14	14	19	19	73.7	73.7
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	20	7	62	56	32.3	12.5
صناعة الورق و الطباعة و النشر	32	14	54	50	59.3	28.0
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	96	75	137	142	70.1	52.8
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	68	16	161	166	42.2	9.6
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	88	55	164	196	53.7	28.1
صناعات تحويلية أخرى	10	10	14	20	71.4	50.0
الإجمالي	365	225	679	722	53.8	31.2

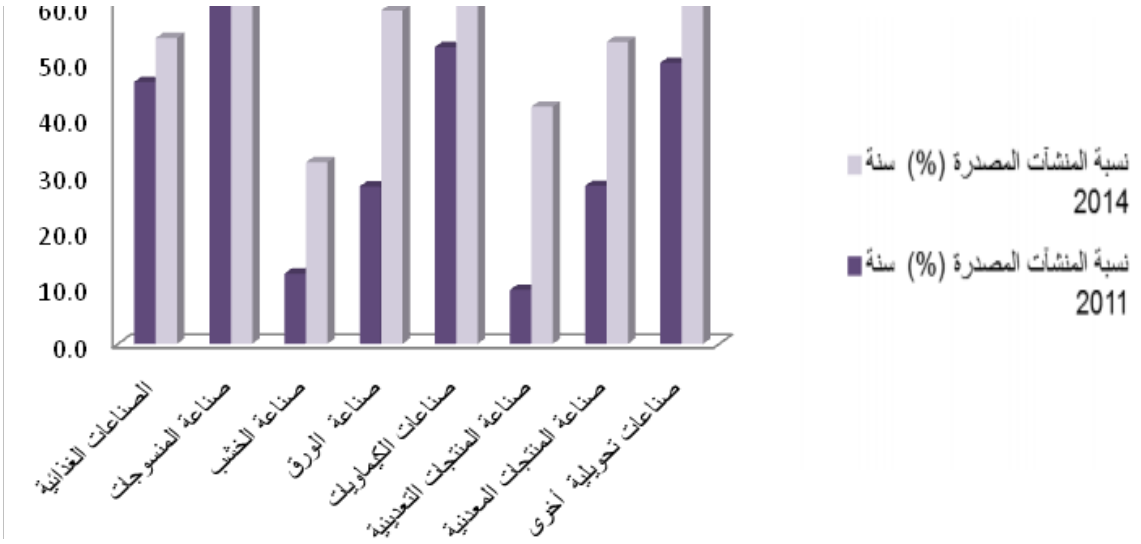

رسم توضيحي 14: نسبة المنشآت المصدرة طبقا لنوع النشاط

3.2 معايير التنمية الصناعية - تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي

المعيار	أهم المؤشرات
معايير تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي	1- الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة
	2-العلاقات التشابكية
	3- اقتصاديات الحجم (كبر حجم المشروع)
	4- القيمة المضافة للمشروع الصناعي
	5- العمالة الوطنية المستخدمة
	6- قدرة المشروع علي التصدير وإحلال الواردات .
	7- الإنتاج البيئي النظيف

3.2.1 الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة

3.2.1.1 طبيعة التكنولوجيا المستخدمة

طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من المؤشرات المهمة في التنمية الصناعية (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 1993). ونريد أن نؤكد في هذا السياق أن المشاريع الصناعية التي تمتلك القدرة رفع مستوى أداءها وكفاءتها الإنتاجية باستخدامها للتكنولوجيا و التقنيات الصناعية العالمية لتواكب التطور العالمي و تمكن منتجاتها من منافسة المنتجات العالمية يجب أن يكون لها الأولوية في الدعم والتشجيع ضمن معايير تضمن قدرة المشروع الصناعي على زيادة حجم المبيعات بأقل كلفة ممكنة.

كما في جدول (20) والرسم التوضيحي (15) أظهرت نتائج المسح الميداني لدولة الكويت لعام 2014م أن معظم المنشآت الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية تعمل آلاتها بطريقة آلية، أو نصف آلية، آو إلكترونية وحيث أن التطبيقات التكنولوجية والإلكترونية من المؤشرات الدالة على القدرة الإنتاجية للصناعة، فقد تم حساب نسبة التشغيل الإلكتروني للمنشآت وبلغت في المتوسط الإجمالي (33.3 %) أما في مسح 2011م فقد كانت (31.5 %).

أعلي نسبة تشغيل إلكتروني في مسح 2014 سجلها قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة (62 %)، ويأتي بعدها قطاع صناعة الورق والطباعة والنشر بنسبة (43.5 %). وتساهم الآلات الإلكترونية بنسبة تقارب (39.2 %) من التشغيل الكلي للمنشآت في قطاع صناعة المنتجات التعدينية،و بنسبة (33.8 %) في الصناعات الغذائية.

جدول 20: نسبة التشغيل الإلكتروني في القطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	النسبة (%) 2011	النسبة (%) 2014
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	30.2	33.8
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	19.2	32.1
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	31.3	29.5
صناعة الورق و الطباعة و النشر	37.6	43.5
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	38.8	30.6
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	38.9	39.2
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	19.9	27.6
صناعات تحويلية أخرى	41.5	62.0
الإجمالي	31.5	33.3

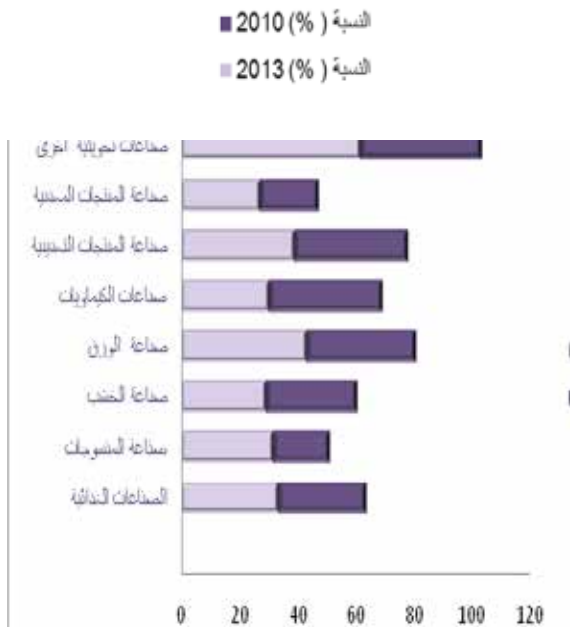

رسم توضيحي 15: نسبة التشغيل الإلكتروني في القطاعات الصناعية المختلفة

3.2.1.2 الطاقة العاطلة

لا بد أن تأخذ المعايير الموضوعية الخاصة بالتنمية الصناعية على عاتقها تخفيض معدل الطاقة الإنتاجية المعطلة في المنشآت الصناعية،علاوة على القدرة على خفض معدل التكلفة، وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

يتضح من نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام 2014م أن إجمالي متوسط الطاقة الإنتاجية العاطلة وغير المستغلة في قطاع الصناعات التحويلية بلغ (31.2 %) في عام 2013م موزعة على الأنشطة الصناعية على النحو التالي:

نشاط صناعة الخشب بنسبة قدرها (40.7 %) وهي الأكبر من بين جميع الأنشطة الصناعية، ثم نشاط المنسوجات والملبوسات والمنتجات الجلدية بنسبة (38.6%) ، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية العاطلة في المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك (25.6%) أما نشاط صناعة المنتجات المعدنية فقد بلغت الطاقة الإنتاجية العاطلة به (30.6%). كما سجلت الأنشطة التالية : نشاط الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، ونشاط المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول طاقة إنتاجية عاطلة كما يلي نسبهم على التوالي (33.8%)، (31.6%) (جدول (21)) ويجدر بالذكر بأن النسبة المئوية للطاقة العاطلة تتناقص تدريجيا منذ عام 2008 وهذا مؤشر جيد.

جدول 21: النسبة المئوية للطاقة العاطلة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	60.7	59.2	59.4	35.6	32.3	29.8
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	51.9	47.7	43.7	45.0	40.1	38.6
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	50.8	45.2	42.9	47.3	45.0	40.7
صناعة الورق و الطباعة و النشر	36.8	33.3	34.0	37.9	37.9	33.8
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	52.5	53.5	46.7	32.8	30.7	25.6
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	42.9	42.6	42.2	40.0	35.7	31.6
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	40.1	42.7	34.5	40.3	35.7	30.6
صناعات تحويلية أخرى	63.5	61.4	58.3	42.5	38.3	38.0
الإجمالي	49.9	48.2	45.2	38.8	35.4	31.2

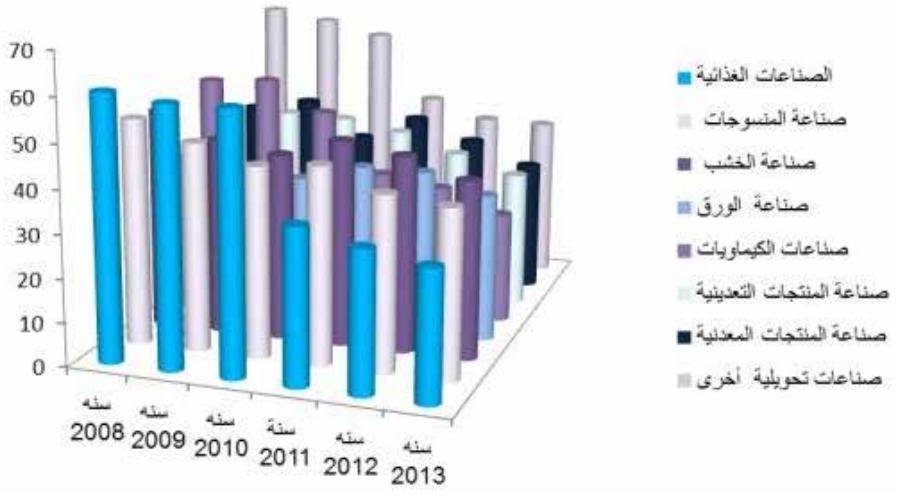

رسم توضيحي 16: النسبة المئوية التسلسلية للطاقة العاطلة حسب نوع النشاط

3.2.2 العلاقات التشابكية (الأمامية – الخلفية) للمشروع (Backward – Forward Linkages)

تبرز أهمية العلاقات التشابكية (الأمامية – الخلفية) في تنشيطها للصناعات القائمة وزيادة الطلب على منتجاتها، وذلك من خلال قدرتها على الانتشار واتساع مجالات التنمية الصناعية، بما يحقق التكامل بين السلاسل المختلفة، ويؤدي الى المزيد من علاقات الترابط الصناعي.

إن اعتماد هذا المعيار (Backward – Forward Linkages) سيؤدي الى تكامل السلاسل الإنتاجية المختلفة، ويحقق المزيد من العلاقات الترابطية الإيجابية بين النشاطات الصناعية المتعددة، وأن الإنتاج الصناعي في دول مجلس التعاون عامة ودولة الكويت خاصة لا يزال يتم بين القطاعات الأمامية والوسطي فقط (أي في نشاط إنتاج المواد الأولية وبعض العمليات البسيطة عليها)(منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 1999).

وتتميز معظم المنتجات الصناعية الكويتية بغياب العديد من المنتجات الصناعية في وسط سلاسلها الإنتاجية، ولا يصل الى المرحلة الأخيرة إلا عدد قليل من المنتجات مما يدل على تسرب الآثار الإنتعاشية للقطاع الصناعي الى الخارج (نتيجة الاعتماد على الواردات)، وانخفاض قوي الدفع الامامية – الخلفية للنشاط الصناعي من المؤشرات الهامة المستخدمة لقياس كثافة عملية التصنيع ودرجة التقدم الصناعي (بنك الكويت الصناعي، 1995).

لذلك فإن العلاقات التشابكية تعتبر من أهم المعايير لتحديد الاستثمارات الصناعية واختيار المسار الأمثل للتصنيع. ويتم تحديد قوة الدفع للأمام والخلف لأي نشاط صناعي عن طريق هذه الارتباطات الأمامية والخلفية. ونعني بالارتباطات الخلفية قدرة النشاط الصناعي محل البحث على خلق فرص استثمارية في المراحل السابقة للعملية الإنتاجية، أما الارتباطات الأمامية فتمثل قدرة النشاط الصناعي على خلق فرص استثمارية في المراحل التالية للعملية الإنتاجية.

إن وجود قوة دفع أمامية يعني توفير مستلزمات الإنتاج للمراحل التالية للعملية الإنتاجية بتكلفة منخفضة، في حين أن قوة الدفع للخلف تعني توفير السوق للمنتجات الصناعية وشبه الصناعية للمراحل السابقة للعملية الإنتاجية، ويعني معيار قوة الترابط والتشابك إعطاء الأولوية والأفضلية في الدعم والاستقرار والاستثمار للصناعات ذات العلاقات التشابكية الأقوى. وتجدر الإشارة هنا الى أن بنك الكويت الصناعي قد أعد دراسة وضحت بعض الصناعات التي تتميز بقوة دفع للأمام والخلف باستخدام مصفوفة المستخدم/ المنتج (28/29) للاقتصاد الكويتي لعام 1983م.

يوضح جدول (22) نسبة قوة الدفع الأمامية للقطاعات المختلفة لجميع المنشآت الصناعية بما فيها المنشآت الحكومية و المشتركة. حصل قطاع صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول على أعلى نسبة في قوة الدفع الأمامية والتي بلغت نسبتها (41.6 %) وهو الأمر المتوقع حيث انها تأخذ موادها الخام محليا ، و تستورد نسبة قليلة من الموادة المحفزة من الخارج. تأتي صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك بالمرتبة الثانية لهذا المؤشر بواقع (26.2 %)، ثم صناعة االخشب ومنتجاته بنسبة (13.5 %).

جدول 22 : نسبة قوة الدفع الأمامية للقطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	قوة الدفع الأمامية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	10.6
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	0.4
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	13.5
صناعة الورق و الطباعة و النشر	1.2
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	26.2
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	41.6
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	6.5
صناعات تحويلية أخرى	0
الإجمالي	100.0

و نظراً لتأثير المنشآت الحكومية و الخاصة فى تضخم قيمة قوة الدفع الأمامية فقد تم حساب هذه القيمة بعد استبعاد هذه المنشآت كما هو واضح فى جدول (23) . بلغت أعلى نسبة لقوة الدفع الأمامية في قطاع التعدينية غير المعدنية بواقع (48.1 %)، تليها الصناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك بنسبة (27.1 %)، ثم المعدنية (11.9 %). وحصدت قوة الدفع الأمامية على أقل نسبة في قطاع المنسوجات بواقع (0.2 %).

جدول23: نسبة قوة الدفع الأمامية للقطاعات الصناعية المختلفة للمنشآت الخاصة

نوع النشاط	نسبة قوة الدفع الامامية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	3.8
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	0.2
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	7.6
صناعة الورق و الطباعة و النشر	1.3
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	27.1
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	48.1
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	11.9
صناعات تحويلية أخرى	0.00
الإجمالي	100

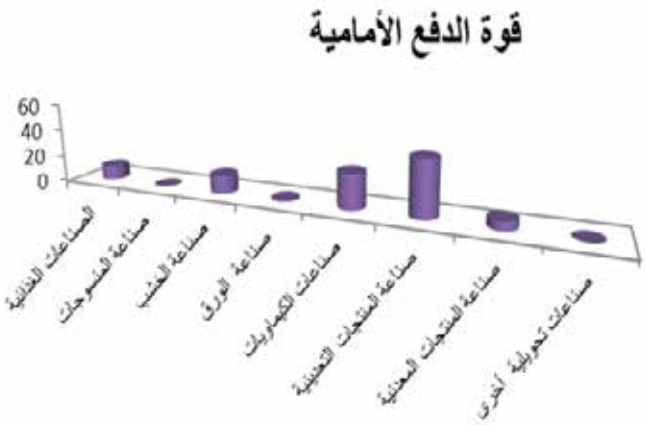

رسم توضيحي 17: قوه الدفع االأمامية للمنشات الصناعية لكل قطاع

يوضح جدول (24) نسبة قوة الدفع الخلفية للقطاعات المختلفة. حصل قطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول على أعلى نسبة في قوة الدفع الخلفية والتي بلغت نسبتها (54.6 %)، تليها صناعة صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك بنسبة (23 %)، ثم المنتجات المعدنية المصنعة بنسبة (15.4 %).

جدول 24: نسبة قوة الدفع الخلفية للقطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	قوة الدفع الخلفية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	3.4
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	0.0
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	3.4
صناعة الورق و الطباعة و النشر	0.2
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	23.0
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	54.6
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	15.4
صناعات تحويلية أخرى	0.0
الإجمالي	100.0

وكما يتضح من جدول (25) تظل الصورة قائمة بالنسبة للمنشآت الصناعية.

جدول 25: نسبة قوة الدفع الخلفية للقطاعات الصناعية المختلفة للمنشآت الصناعية الخاصة

نوع النشاط	نسبة قوة الدفع الخلفية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	0.00
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	0.01
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	3.52
صناعة الورق و الطباعة و النشر	0.18
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	23.80
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	56.56
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	15.92
صناعات تحويلية أخرى	0.00
الإجمالي	100

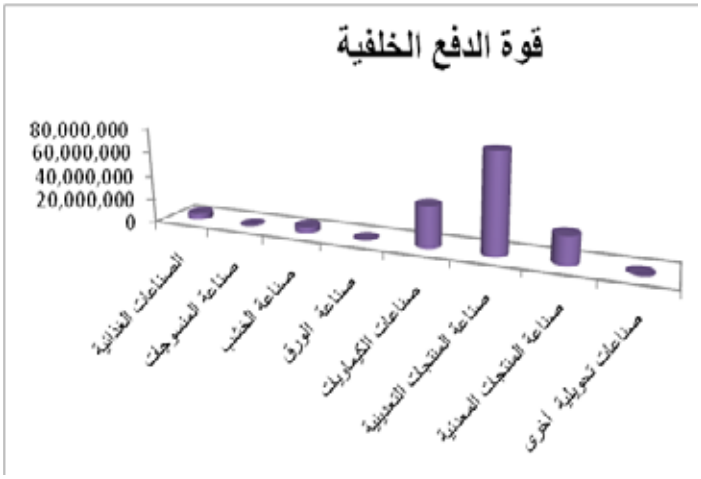

رسم توضيحي 18: قوه الدفع الخلفية للمنشات الصناعية لكل قطاع

3.2.3 اقتصاديات الحجم (كبر حجم المشروع)

تبرز أهمية تحديد حجم الاستثمار في القطاع الصناعي بسبب طبيعة الاقتصاد الكويتي من جانبي الطلب والعرض، فمن ناحية الطلب يضيق السوق المحلي عن استيعاب بعض الصناعات التي تستلزم حجماً كبيرا من الإنتاج لتخفيض تكاليفها الحدية، ومن ثم تحقيق الاستفادة مما يسمى بوفورات الحجم (Economics Of Scale) مما قد يعني إقرار مشروعات صغيرة ذات حجم لا يحقق ما يسمي الحجم الأمثل للمشروع (Optimal Size of the Project).

إن إقرار مشروعات كبيرة ذات حجم اقتصادي أمثل يُمكّن إدارة المشروع من خفض التكاليف الحدية للإنتاج وبالتالي يرفع القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

اما من ناحية العرض فلابد أن تأخذ المعايير المقترحة بعين الاعتبار نقص الخامات واليد العاملة الوطنية، والمياه، والخبرات الإدارية والتسويقية.

يجب أن يلعب معيار الحجم الاقتصادي للمشروعات (Economics Of Scale) دوراً في تحديد مستوي الدعم والحوافز الصناعية التي يمكن أن تتمتع بها الصناعات ذات الأولوية، بحيث تكون برامج الدعم والإعانات موجهه لأنشطة معينة بناء على أهميتها في برامج التنمية الاقتصادية. وبناء على هذا المعيار كلما زاد حجم المشروع كلما تمكنت إدارة المشروع من خفض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة من المنتجات النهائية إلى الحد الذي تتساوي عنده التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة، وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للمشروع. مما يعني زيادة قدرة المشروعات الكبيرة على التنافس في السوق الخارجي وتصدير منتجاتها إلى الخارج.

وتتميز المشروعات الكبيرة عادة بقدرتها على توفير العمالة الماهرة والكوادر الإدارية القادرة على الابتكار والتطوير، وتنمية الكوادر البشرية وتطوير قدرتها الإنتاجية، ومن جهة أخرى تقوم الصناعات الكبيرة بإعداد الدراسات والأبحاث الصناعية المهمة ورفع كفاءتها وتطوير منتجاتها، مقارنة مع المشروعات الصغيرة التي لا تتمتع بمثل هذه القدرة لعدم وجود الإمكانات المادية والبشرية.

من جدول (26) بلغ إجمالي حجم استثمار المنشآت الصناعية في المسح الصناعي لعام 2014م (4,222,229,154) د.ك موزعة مابين القطاع الحكومي والخاص بنسبة (45.5 %) و (54.5 %) على التوالي.

جدول 26: إجمالي حجم الاستثمار طبقا لنوع المساهمة

نوع المساهمة	إجمالي استثمار القطاع (د.ك)	النسبة %
حكومي ومشترك	1,921,828,243	45.5
خاص	2,300,400,911	54.5
الإجمالي	4,222,229,154	100.0

أكبر قطاع لاجمالي الاستثمارات في الشركات الخاصة كانت في صناعة المنتجات المعدنية وبلغت (923) مليون د.ك و بنسبة (40.1 %) من إجمالي الاستثمارات في القطاع الخاص. أما في القطاع الحكومي والمشترك فقد بلغ حجم استثمارات صناعة المنتجات الكيماويات (1,690) مليون د.ك بنسبة (88 %) (انظر جدول (27) والرسم التوضيحي (19)و(20)).

جدول 27: إجمالي حجم الاستثمار طبقا لنشاط المنشأة

نوع النشاط	إجمالي استثمار القطاع الشركات الخاصة (د.ك)	نسبة الاستثمار الشركات الخاصة (%)	إجمالي استثمار القطاع الشركات الحكومية والمشتركة (د.ك)	نسبة الاستثمار الشركات الحكومية والمشتركة (%)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	167,949,261	7.3	71,112,267	3.7
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	20,247,693	9.		0
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	35,242,377	1.5		0
صناعة الورق و الطباعة و النشر	164,194,265	7.1		0
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	381,752,564	16.6	1,690,546,541	88.0
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	572,124,047	24.9	137,636,330	7.2
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	923,440,167	40.1	22,533,105	1.1
صناعات تحويلية أخرى	35,450,537	1.5		0
الإجمالي	2,300,400,911	100.0	1,921,828,243	100.0

نسبة الاستثمار % - الشركات الخاصة

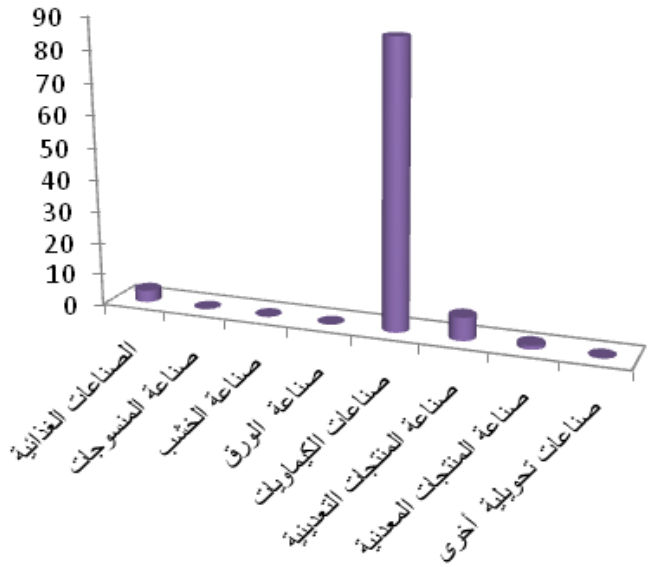

رسم توضيحي 19 : التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات طبقا لنشاط المنشاة – المنشآت الخاصة

نسبة الاستثمار % - الشركات الحكومية والمشتركة

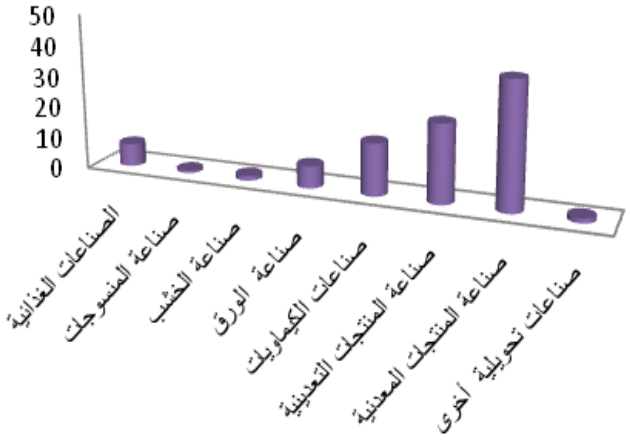

رسم توضيحي 20: التوزيع النسبي لحجم الاستثمارات طبقا لنشاط المنشاة – المنشآت الحكومية والمشتركة

و باستخدام معيار (وفورات الحجم الكبير) فإن الصناعات الكويتية الخاصة بالكيماويات و البتروكيماويات والصناعات المعدنية التي تتميز بكبر حجمها تأخذ الأولوية في الدعم والحوافز، مما يعطيها القدرة على التنافس في الأسواق الخارجية، وتتميز الصناعات البترولية والكيماوية الكويتية بحجمها الكبير من الاستفادة من اقتصاديات الحجم و خفض تكلفة الإنتاج، وقدرتها على تدريب وتأهيل القوي العاملة الوطنية في مجالات إنتاجها، وتقديم منتجات نهائية ذات قيمة مضافة عالية. (انظر جدول ((28)

جدول 28: عدد المنشآت الصناعية وتوزيعها النسبي حسب حجم الاستثمار ونوع النشاط

نوع النشاط	إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك.)												الإجمالي	إجمالي استثمار القطاع (د.ك)
	أقل من 50000		من 50000 إلى أقل من 100000		من 100000 إلى أقل من 250000		من 250000 إلى أقل من 500000		من 500000 إلى أقل من1000000		1000000 وأكثر			
	عدد المنشآت	النسبة (%)	عدد المنشآت	النسبة (%)	عدد المنشآت	النسبة (%)	عدد المنشآت	النسبة (%)	عدد المنشآت	النسبة (%)	عدد المنشآت	النسبة (%)		
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	1	1.4	5	6.8	7	9.6	12	16.4	17	23.3	31	42.5	73	239,061,528
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود		0.0		0.0	2	10.5	3	15.8	4	21.1	10	52.6	19	20,247,693
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	2	3.6	6	10.7	12	21.4	11	19.6	14	25.0	11	19.6	56	35,242,377
صناعة الورق و الطباعة و النشر		0.0	2	4.0	3	6.0	8	16.0	11	22.0	26	52.0	50	164,194,265
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك		0.0	1	0.7	17	12.0	22	15.5	24	16.9	78	54.9	142	2,072,299,105
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	4	2.4	5	3.0	22	13.3	40	24.1	24	14.5	71	42.8	166	709,760,377
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	3	1.5	7	3.6	37	18.9	32	16.3	34	17.3	83	42.3	196	945,973,272
صناعات تحويلية أخرى		0.0	1	5.0		0.0	5	25.0	4	20.0	10	50.0	20	35,450,537
الإجمالي	10	1.4	27	3.7	100	13.9	133	18.4	132	18	320	44.3	722	4,222,229,154

من جدول (29) والرسم التوضيحي (21) نلاحظ أن حجم الاستثمار كان أكبر مايمكن في حقبة التسعينات ولكن عدد المنشآت التي بدأت الانتاج كانت أكبر مايمكن في العقد الأول من الألفية الثالثة.

جدول 29: عدد المنشآت الصناعية وتوزيعها النسبي حسب حجم الاستثمار وسنة الإنتاج

تاريخ بدء إنتاج المنشأة	إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك)												الإجمالي	إجمالي استثمار القطاع (د.ك)
	أقل من 50000		من 50000 إلى أقل من 100000		من 100000 إلى أقل من 250000		من 250000 إلى أقل من 500000		من 500000 إلى أقل من1000000		1000000 وأكثر			
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)		
1960 قبل		0	1	20		0		0	2	40	2	40	5	239,061,528
1969-1960	2	4	3	6	5	10	3	6	12	24	25	50	50	20,247,693
1979-1970	1	1.1	1	1.1	16	16.8	27	28.4	14	14.7	36	37.9	95	35,242,377
1989-1980	1	0.7	6	4.3	21	15	19	13.6	30	21.4	63	45	140	164,194,265
1999-1990	1	0.8	8	6.2	25	19.2	25	19.2	15	11.5	56	43.1	130	2,072,299,105
2009-2000	2	0.8	8	3.3	28	11.6	46	19	43	17.8	115	47.5	142	709,760,377
من بعد سنه 2010	3	5		0	5	8.3	13	21.7	16	26.7	23	38.3	60	981,423,809
الإجمالي	10	1.4	27	3.7	100	13.9	133	18.4	132	18.3	320	44.3	622	4,222,229,154

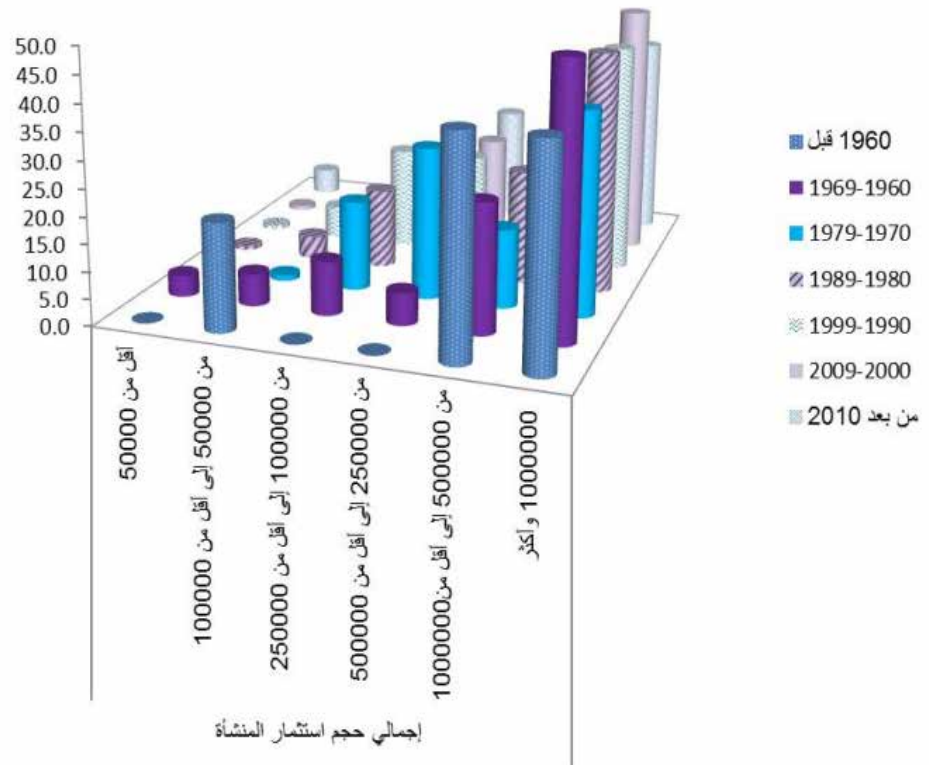

رسم توضيحي 21: التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب حجم الاستثمار وسنة الإنتاج

3.2.4 القيمة المضافة للمشروع الصناعي (Value Added Criteria)

يعكس مصطلح القيمة المضافة المساهمة النسبية الأولية الداخلة في الإنتاج الصناعي (المنتج النهائي) فائدة وأجراً وريعاً وأرباحاً ، ويمكن أن ترتفع القيمة المضافة لعنصر العمل مثلاً : عن طريق زيادة رأس المال المستخدم لكل عامل (الصناعات الكثيفة رأس المال)، أو زيادة التدريب والتأهيل الذي يتلقاه العامل بما يرفع الإنتاجية. وتجدر الإشارة هنا أن دراسة أعدتها إدارة الاقتصاد التقني في معهد الكويت للأبحاث العلمية (2000) بينت أنه ينبغي التركيز على مفهوم الصناعة الرائدة (The pioneering Industry Concept) ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتميز بقدرتها على التصدير من خلال التنافس واختراق الأسواق المجاورة. وترتفع القيمة المضافة للمشروع من خلال التشجيع والتدريب والتقدم التكنولوجي وبذل الجهود من أجل تحقيق التميز والتنوع في المنتجات الصناعية.

وفي ظل ظروف المنافسة الخارجية وانضمام دولة الكويت لمنظمة التجارة العالمية وما يتضمنه ذلك من ضرورة فتح الأسواق الكويتية للمنتجات الصناعية من الدول الأعضاء في المنظمة بداية من عام 2003، فإنه يجب التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية (البتروكيماويات، والميكرو إلكترونيات ، التكنولوجيا الحيوية .... إلخ). خاصة الصناعات المخصصة للتصدير. وفي هذا النوع من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية يمكن الاستمرار في الدعم التدريجي المسموح به. ونذكر هنا أيضاً ضرورة تكامل هذا النوع من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والميزة النسبية بشكل رأسي، وذلك للحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءة والمنافسة الدولية.

من جدول (30) نجد أن نتائج المسح الصناعي حول القيمة المضافة التي يحققها قطاع الصناعات التحويلية في دولة الكويت كانت كما يلي: إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات يبلغ (5,283) مليون د.ك لعام 2011 و(5,007) مليون د.ك لعام 2014 ، وهذا يمثل إسهام قطاع الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي منها (1,530) مليون د.ك لعام 2011 و(2,257) مليون د.ك لعام 2014 للمنشآت الخاصة .

سجلت منشآت المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك أعلي قيمة مضافة وهي (3,945) مليون د.ك. لعام 2011 يليها المنتجات المعدنية فالتعدينية، بينما سجل نشاط المنسوجات و الملابس و الجلود أدني قيمة مضافة. أما في عام 2014 سجلت منشآت المنتجات الكيماوية (3,475) مليون د.ك وهي الأعلى تليها المنتجات المعدنية فالتعدينية، بينما سجل نشاط المنسوجات و الملابس و الجلود أدني قيمة مضافة.

أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة لكل عامل فقد بلغ (69,452) د.ك لعام 2011 و(54,115) د.ك لعام 2014، وكذلك نجد أن القيمة المضافة لكل عامل في نشاط المنتجات الكيماوية وبلغ (220,044) د.ك لعام 2011 و (178,264) د.ك لعام 2014، بينما سجل نشاط صناعة المنسوجات أدني قيمة مضافة لكل عامل لكلا 2011 و2014.

وبمراجعة إحصائيات وزارة التخطيط في الفترة (1975- 1995) ومسح المنشآت الصناعية الخاصة بالناتج الصناعي يتضح أن الصناعات البتروكيماوية تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية وقيمتها المضافة بالنسبة الى الناتج الصناعي،ويعود السبب في ذلك الى أن الصناعات البتروكيماوية تعتمد على الغاز الطبيعي والنفط المتوفر محلياً، وتتميز بأنها من الصناعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال والاعتماد القليل على العمالة، الأمر الذي من شأنه أن يعطي دولة الكويت ميزة في هذا النوع من الصناعات.

جدول 30: القيمة المضافة للمنشآت الصناعية طبقا للنشاط 2011 و 2014

نوع النشاط	القيمة المضافة بالدينار الكويتي		معدل النمو	القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	
	2011	2014		2011	2014
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	126,122,875	284,384,173	125	8,344	17,872
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ **	113,156,318	257,555,651	128	9,359	19,053
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	13,522,283	10,815,110	-20	8,764	7,283
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	47,492,584	57,385,968	21	12,705	14,937
صناعة الورق و الطباعة و النشر	157,704,676	139,281,189	-12	29,812	29,578
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	3,945,382,719	3,475,603,294	-12	220,044	178,264
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك **	1,416,864,321	1,058,116,394	-25	131,642	94,984
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	406,342,872	306,592,169	-25	33,326	20,659
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول **		258,985,979			19,455
المنتجات المعدنية	555,601,967	713,597,267	28	25,236	23,016
المنتجات المعدنية **		682,738,508			22,422
صناعات تحويلية أخرى	30,766,775	19,427,197	-37	31,267	15,705
الإجمالي	5,282,936,751	5,007,086,367	-9	69,452	54,115
الإجمالي (للمنشآت الخاصة) **	1,530,020,639	2,257,396,532	-15	39,953	28,326
الناتج المحلي الاجمالي*	42,511,600,000	46,564,100,000			
نسبة القيمة المضافة الي الناتج المحلي الاجمالي	%12	%11			
نسبة القيمة المضافة الي الناتج المحلي الاجمالي (للمنشآت الخاصة) **	%4	%5			

* المصدر : بنك الكويت المركزي-التقرير الاقتصاديhttp://www.cbk.gov.kw/ar/index.jsp
** للمنشآت الخاصة

3.2.5 العمالة الوطنية المستخدمة

3.2.5.1 أعداد القوى العاملة

من الشروط الواجب مراعاتها في اختيار معايير التنمية الصناعية (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 1993) حجم العمالة الوافدة المطلوبة في المنشأة، ومدي توفر فرص العمل الممكنة للكويتيين في المدى القصير وعلي المدى البعيد.

وتجدر الإشارة الى أن هذه المعايير المقترحة يجب أن تتصف بالمرونة والقدرة على الحد من الاستعانة بالعمالة غير الكويتية في قطاع الصناعات التحويلية، وزيادة فعالية القطاع الصناعي من خلال التنمية الصناعية الجادة والحقيقية، وإعادة تأهيل القوة العاملة الفائضة في القطاع الحكومي، وتشجيعها على الانخراط في القطاع الصناعي الخاص ، بما يساعد على تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة.

ومن الطبيعي أن تزيد أهمية تلك المعايير المقترحة وكفاءتها كلما ساعدت في زيادة تشغيل العمالة الكويتية.

يتضح من جدول (31) أن عدد العاملين في النشاط الصناعي بلغ (92,527)عاملا في عام 2013م معظمهم من العمالة الوافدة الذين بلغوا (82,940) عامل، وبنسبة (89.6 %) وتتركز معظم العمالة الكويتية في قطاع الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط بـ (7162) عاملاً ثم في قطاع الصناعة المعدنية بعمالة تقدر بـ (1097) عاملاً و يلاحظ أن نسبة العمالة الكويتية كبيرة نظرا لشمول المسح الاقتصادي لعام 2014 م على منشآت صناعية حكومية ومشتركة كشركة البترول الوطنية وأفرعها وشركة ايكويت و شركتي الصناعات البترولية وناقلات النفط و شركات مطاحن الدقيق الكويتية و هذه المنشآت تطبق مبدأ الإحلال في تعيينات موظفيها.

جدول 31: مؤشرات العمالة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	عدد المنشآت	إجمالي استثمار القطاع (د.ك)	العمالة الكويتية	العمالة غير الكويتية	إجمالي العمالة	نسبة العمالة الكويتية	العمالة: المنشآت	الاستثمار: العمالة
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	73	239,061,528	433	15479	15912	2.7	218	15024
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	19	20,247,693	54	1431	1485	3.6	78	13635
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	56	35,242,377	173	3669	3842	4.5	69	9173
صناعة الورق و الطباعة و النشر	50	164,194,265	163	4546	4709	3.5	94	34868
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	142	2,072,299,105	7162	12335	19497	36.7	137	106288
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	166	709,760,377	456	14385	14841	3.1	89	47824
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	196	945,973,272	1097	29907	31004	3.5	158	30511
صناعات تحويلية أخرى	20	35,450,537	49	1188	1237	4.0	62	28658
الإجمالي	722	4,222,229,154	9587	82940	92527	10.4	128	45632

وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2014 مقارنه مع نتائج المسح الصناعي في عام 2011 أن إجمالي عدد العمالة الكويتية قلت إلى نسبة (7.7 %) بينما كانت (10 %) في عام 2010، أي أن إجمالي العمالة الوافدة زادت بنسبة (2.3 %). ونلاحظ في نشاط الصناعات الكيماوية نسبة العمالة الكويتية (36.7 %)، وكذلك في قطاع الورق نسبة الكويتيين وقلت نسبتهم في القطاعات الأخرى.(الرسم التوضيحي (22)).

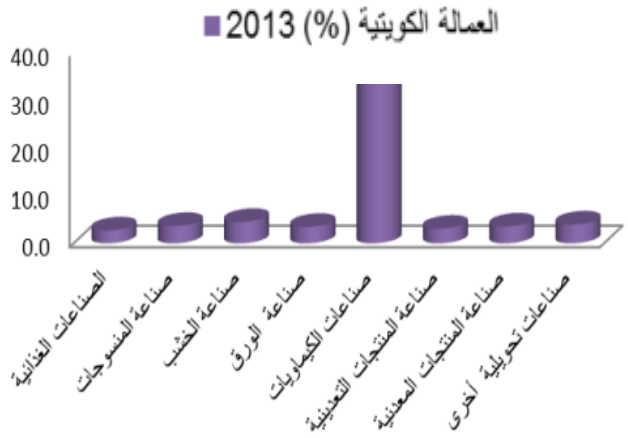

رسم توضيحي 22: التوزيع النسبي للعمالة الكويتية حسب نوع النشاط

3.2.5.2 العمالة و التصنيف المهني

طبقا لتصنيف الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، فقد تم تصنيف العمالة حسب المهنة إلى عمال في الإدارة العليا والإدارة المساعدة، الإدارة الفنية وعمال الإنتاج، وعمال الخدمات و الصيانة كما في جدول (32). و بلغ عدد العاملين في الإدارة العليا و المساعدة (11,667) عامل و تشكل نسبة (12.6 %) من إجمالي العاملين، منهم (2,971) عامل كويتي بنسبة (25.5 %) و(8,696)عامل غير كويتي بنسبة (74.5%). كما بلغت نسبة العاملين في الإدارة الفنية وعمال الإنتاج (59.8 %)، انقسمت بين (8.8 %) عامل كويتي و (91.2 %) عامل غير كويتي. وأخيرا بلغت نسبة عمال الخدمات والصيانة (27.58 %) منها (6.8 %) عامل كويتي و(93.2 %) عامل غير كويتي (جدول (32) و رسم التوضيحي (23)).

جدول 32: عدد العاملين في المنشآت الصناعية موزعين حسب نوع النشاط وفئات العمل

نوع النشاط	الإدارة العليا والإدارة المساعدة			إدارة فنية وعمالة الإنتاج			عمال الخدمات والصيانة			الإجمالي
	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	كويتي	غير كويتي	جملة	
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	300	1393	1693	91	8974	9065	42	5112	5154	15912
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	48	113	161	3	1076	1079	3	242	245	1485
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	122	289	411	37	2620	2657	14	760	774	3842
صناعة الورق و الطباعة و النشر	152	1067	1219	10	2553	2563	1	926	927	4709
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	1117	1521	2638	4489	7428	11917	1556	3386	4942	19497
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	378	1391	1769	69	8301	8370	9	4693	4702	14841
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	810	2834	3644	179	18801	18980	108	8272	8380	31004
صناعات تحويلية أخرى	44	88	132	4	705	709	1	395	396	1237
إجمالي العاملين	2971	8696	11667	4882	50458	55340	1734	23786	25520	92527

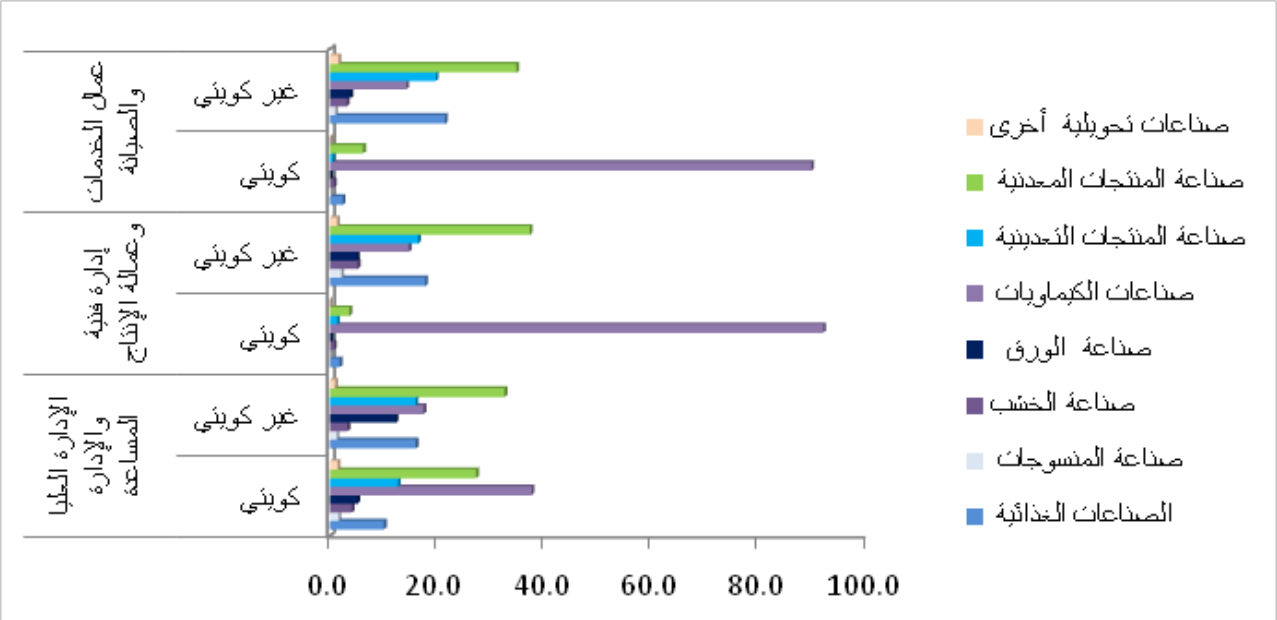

رسم توضيحي 23: التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الصناعية موزعين حسب نوع النشاط وفئات العمل

تشير نتائج المسح الصناعي أن (10.4 %) من العمالة للمنشآت الصناعية في دولة الكويت من الكويتيين، وأن نسبة قليلة (0.3%) من العمالة هم من الخليجيين و(25.5 %) من العمالة هم عرب غير الخليجيين. كما هو موضح في جدول (33) و الرسم التوضيحي (24).

جدول 33:عدد العاملين في المنشآت الصناعية موزعين حسب نوع المساهمة والجنسية

نوع المساهمة	جنسية العمالة					الإجمالي
	كويتي	خليجي	عربي	أجنبي	غير كويتي	
حكومي ومشترك	6727	22	2363	3722	6107	12834
خاص	2860	258	21207	55368	76833	79693
إجمالي العاملين	9587	280	23570	59090	82940	92527

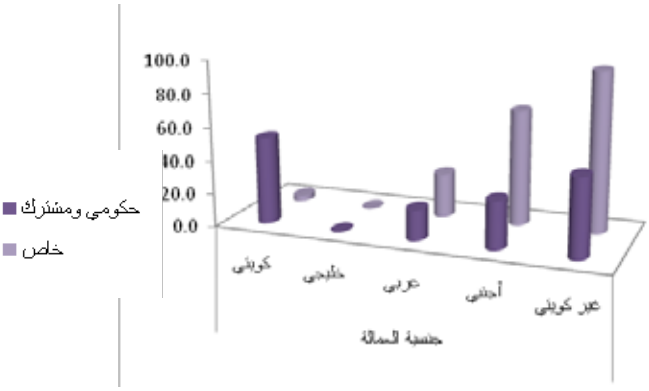

رسم توضيحي 24: التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الصناعية موزعين حسب نوع المساهمة والجنسية

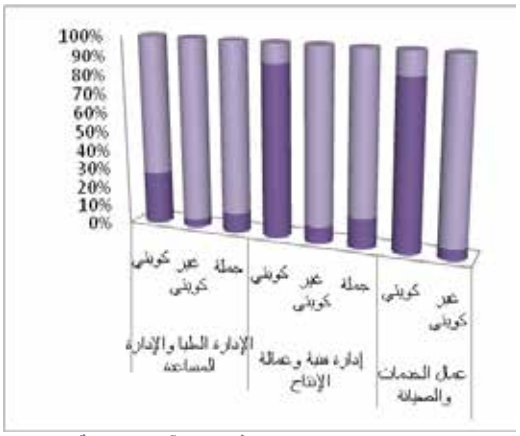

رسم توضيحي 25: التوزيع النسبي للعاملين في المنشآت الصناعية موزعين حسب نوع المساهمة وفئات العمل

ويوضح جدول (34) تمركز القوى العاملة الكويتية في الإدارة العليا والإدارة المساعدة بنسبة (27.4 %) في القطاع الحكومي و(72.6 %) في القطاع الخاص. أما بالنسبة للإدارة الفنية وعمال الإنتاج، فقد نالت العمالة الكويتية على نصيب الأكبر في القطاع الحكومي بنسبة (89.9 %) وفي المقابل حصدت العمالة الأجنبية في القطاع الخاص بنسبة (91.5 %) بعدد (46,162) عامل في هذه الإدارة. وبلغ عدد العمالة الكويتية العاملين في إدارة عمال الخدمات والصيانة في القطاع الحكومي (1,526) عامل و(208) عامل في القطاع الخاص كما هو موضح في جدول (34) والرسم التوضيحي (25). كذلك فان 68 % من المدراء في القطاع الحكومي و المشترك من الكويتيين و لكن في القطاع الخاص نجدهم فقط 20 % .

جدول 34:عدد العاملين في المنشآت الصناعية موزعين حسب نوع المساهمة وفئات العمل

نوع المساهمة	الإدارة العليا والإدارة المساعدة			إدارة فنية وعمالة الإنتاج			عمال الخدمات والصيانة			الإجمالي
	كويتي	غير كويتي	الاجمالي	كويتي	غير كويتي	الاجمالي	كويتي	غير كويتي	الاجمالي	
حكومي ومشترك	813	379	1,192	4,388	4,296	8,684	1,526	1,432	2,958	12,834
خاص	2,158	8,317	10,475	494	46,162	46,656	208	22,354	22,562	79,693
إجمالي العاملين	2,971	8,696	11,667	4,882	50,458	55,340	1,734	23,786	25,520	92,527

من حيث التوزيع حسب الموقع الجغرافي،يتضح من جدول (35) تمركز أكثر العمالة في صبحان بعدد (27,359) عامل و بنسبة (29.6 %) من إجمالي العمالة، بنسب (3.2 %) للكويتيين و (29.1%) للعرب غير الخليجيين و(67.5 %) للعمالة الأجنبية تليها منطقة الشعيبة بنسبة (27.9 %) وبعدد (25,771) عاملا بنسب (28.5 %) للعمالة الكويتية و (57.1 %) للعمالة الأجنبية و(14.2 %) للعمالة العربية.

وبالنسبة للعمالة العربية الغير خليجية فكانت سائدة في منطقة الصليبية (42.5 %). أما شرق الأحمدي فقد احتوت على أعلى نسبة عمالة أجنبية بواقع (963) عاملا والتي تشكل (83.7 %) من إجمالي عامليها.

جدو ل 35: عدد العاملين في المنشآت الصناعية حسب الموقع الجغرافي للمنشأة

المنطقة	جنسية العمالة					الإجمالي
	كويتي	خليجي	عربي	أجنبي	غير كويتي	
صبحان	880	61	7,967	18,461	26,489	27,369
الشويخ الصناعية	441	87	3,355	9,662	104	13,545
الري الصناعية	61	3	482	1,069	1,554	1,615
أمغرة	439	47	2,800	7,292	10,139	10,578
الصليبية	306	15	4,296	5,490	9,801	10,107
الشعيبة	7,341	64	3,654	14,712	18,430	25,771
ميناء عبدالله	8	1	85	189	275	283
شرق الأحمدي	30	2	155	963	1,120	1,150
الدوحة	11	-	157	362	519	530
الجهراء	11	-	35	74	109	120
مناطق أخرى	59	-	584	816	1,400	1,459
الإجمالي	9,587	280	23,570	59,090	82,940	92,527

3.2.5.3 الإدارة حسب جنسية المدير المسئول

تشير نتائج المسح الصناعي أن (66.2 %) من المدراء للمنشآت الصناعية في دولة الكويت من الكويتيين، وأن نسبة قليلة (0.7 %) من المدراء هم من الخليجيين و(19.5 %) من المدراء هم عرب غير الخليجيين. كما بلغت نسبة المنشآت ذات الإدارة الأجنبية الغير عربية في القطاعات الصناعية المختلفة (13.6 %) أكثرهم يشتغلون في نشاط منتجات الصناعة المعدنية حيث بلغ عدد المنشآت ذات الإدارة الأجنبية بهذا النشاط (29) منشأة. ويلي ذلك قطاع الصناعات التعدينية الذي يشكل نسبة الإدارة الأجنبية فيه (15.7 %) ونسبة الإدارة العربية (22.3 %) كما هو موضح في جدول (36).

جدول 36: التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية حسب جنسية المدير

نوع النشاط	جنسية المدير المسئول				الإجمالي
	كويتي	خليجي	عربي	أجنبي	
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	52		11	10	73
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	16		1	2	19
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	35	1	8	12	56
صناعة الورق و الطباعة و النشر	40		9	1	50
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	98		29	15	142
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	102	1	37	26	166
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	121	3	43	29	196
صناعات تحويلية أخرى	14		3	3	20
الإجمالي	478	5	141	98	722

3.2.5.4 الأجور

تبين من نتيجة المسح الصناعي لعام 2014م، أن إجمالي قيمة الأجور في ازدياد منذ عام 2011م إلى عام 2013م،فقد بلغت قيمة الأجور (657.2) و(690.5) (796.8) مليون د.ك للاعوام 2011 و 2012 و 2013 على التوالي. و قد كانت نسبة الأجور في نشاط صناعات الكيماويات الأعلى نسبة حيث تراوحت بين (68.1 %) و (69.4 %)، يليها نشاط المنتجات المعدنية الذي تراوحت نسبته بين (13.7 %) و (15 %). أما نشاط صناعة المنسوجات حازت على أقل نسبة وهي (0.3 %) لجميع السنوات (انظر جدول (37) و الرسم (26)).

جدول37: قيمة الأجور في القطاعات الصناعية المختلفة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	الأجور 2011		الأجور 2012		الأجور 2013	
	القيمة (د.ك)	النسبة (%)	القيمة (د.ك)	النسبة (%)	القيمة (د.ك)	النسبة (%)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	38,314,787	5.8	41,642,236	6.0	45,291,389	5.7
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	2,230,635	0.3	2,252,957	0.3	2,309,953	0.3
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	6,459,191	1.0	7,096,354	1.0	9,015,532	1.1
صناعة الورق و الطباعة و النشر	18,125,000	2.8	17,851,016	2.6	17,384,851	2.2
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	455,954,540	69.4	470,008,571	68.1	552,248,692	69.3
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	42,073,773	6.4	44,023,304	6.4	51,110,345	6.4
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	89,875,820	13.7	103,264,405	15.0	114,278,023	14.3
صناعات تحويلية أخرى	4,246,003	0.6	4,366,660	0.6	5,131,637	0.6
الإجمالي	657,279,749	100.0	690,505,503	100.0	796,770,422	100.0

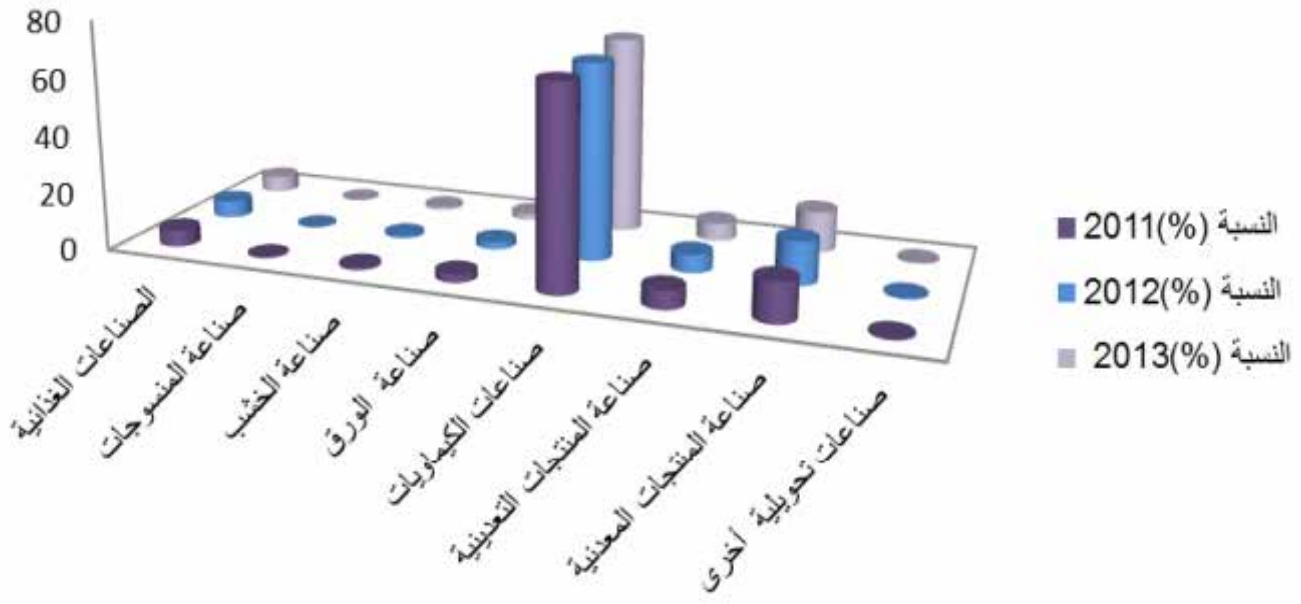

رسم توضيحي 26: نسبة الأجور في القطاعات الصناعية المختلفة حسب نوع النشاط

ونلاحظ أن المنشآت الحكومية والمشتركة السباقة دوما في قيمة الأجور عن المنشآت الخاصة بنسبة تعادل 1:2 كما هو مبين في جدول (38).

جدول 38: قيمة الأجور في القطاعات الصناعية المختلفة حسب نوع المساهمه

نوع المساهمة	الأجور 2011		الأجور 2012		الأجور 2013	
	القيمة (د.ك)	النسبة (%)	القيمة (د.ك)	النسبة (%)	القيمة (د.ك)	النسبة (%)
حكومي ومشترك	439,485,131	66.9	449,947,166	65.2	531,502,266	66.7
خاص	217,794,618	33.1	240,558,337	34.8	265,268,156	33.3
الإجمالي	657,279,749	100.0	690,505,503	100.0	796,770,422	100.0

يتبين لنا من جدول (39) أن القطاع الذي حصد أعلى قيمة في أجور هو قطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول (552,248,692) دينار كويتي وبلغ عدد عامليها (19,497) عامل بمعدل إجر سنوي (28,325) دينار كويتي للعامل، وفي الجهة الأخرى كان لقطاع صناعة المنتجات المعدنية أعلى عدد العاملين (31,004) عامل بإجمالي أجور (114) مليون د.ك أي بمعدل (3,686) أجر سنوي للعامل. أما القطاع الأقل بالنسبة للأجر السنوي للعامل فكان لقطاع صناعة المنشوجات و الملابس الجاهزة و الأحذية و الجلود بمعدل أجر سنوي (1556) د.ك للعامل.

جدول 39: معدل الأجر السنوي للعمالة في القطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	الأجور 2013	عدد العاملين	معدل الأجر السنوي للعامل
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	45,291,389	15,912	2,846
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	2,309,953	1,485	1,556
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	9,015,532	3,842	2,347
صناعة الورق و الطباعة و النشر	17,384,851	4,709	3,692
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	552,248,692	19,497	28,325
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	51,110,345	14,841	3,444
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	114,278,023	31,004	3,686
صناعات تحويلية أخرى	5,131,637	1,237	4,148
الإجمالي	796,770,422	92,527	8,611

بلغ معدل أجر العاملين السنوي لعام 2013م في القطاع الخاص (3,329) د.ك أما في القطاع الحكومي والمشترك (41,414) د.ك و على ذلك فأن معدل الأجر السنوي للعامل في القطاع الحكومي والمشترك أكثر من 12 ضعف معدل الأجر السنوي للعامل في القطاع الخاص. (انظر جدول (40)).

جدول 40: معدل الأجر السنوي للعمالة في القطاعات الصناعية المختلفة حسب نوع المساهمة

نوع المساهمة	الأجور 2013	عدد العاملين	معدل الأجر السنوي للعامل
حكومي ومشترك	531,502,266	12,834	41,414
خاص	265,268,156	79,693	3,329
الإجمالي	796,770,422	92,527	8,611

3.2.6 قدرة المشروع علي التصدير وإحلال الواردات .

3.2.6.1 الصادرات

يوضح جدول (41) بلغ إجمالي حجم الصادرات لعام 2014 ما يقارب (11,214) مليون دينار كويتي. حصدت قيمة صادرات صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والنفط والفحم والمطاط والبلاستيك (10,892) مليون دينار بنسبة (97 %) من إجمالي الصادرات. ومقارنة مع نتائج المسح الصناعي لعام 2011م، بلغت قيمة الصادرات في قطاع الصناعات التحويلية (11202) مليون د.ك. و تشكل (71.5 %) من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي تساهم فيها المنشآت العاملة في مجال تكرير النفط بالنسبة العظمى منها (97 %) . كما هو موضح في جدول (41).

جدول 41: قيمة الصادرات ونسبتها طبقا لنوع النشاط

نوع النشاط	الصادرات (د.ك)	إنتاج 2013	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	نسبة الصادرات إلى الإنتاج (%)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	53,072,844	592,602,557	0.5	9.0
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	5,894,309	19,559,935	0.1	30.1
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	2,011,257	79,745,697	0.0	2.5
صناعة الورق و الطباعة و النشر	14,969,022	190,835,549	0.1	7.8
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	10,892,892,470	18,396,131,114	97.1	59.2
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	81,752,370	591,395,572	0.7	13.8
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	141,711,457	1,025,212,865	1.3	13.8
صناعات تحويلية أخرى	21,483,782	33,432,671	0.2	64.3
الإجمالي	11,213,787,510	20,928,915,960	100.0	53.6

ويوضح الجدول (42) و الرسم التوضيحي (27) تمركز قيمة الصادرات في القطاع الحكومي بنسبة (95%) من إجمالي الصادرات بقيمة (10,646) مليون دينار. أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد كانت قيمة الصادرات (567) مليون دينار كويتي بنسبة (5%).

جدول 42: قيمة الصادرات طبقا لنوع المساهمة

نوع المساهمة	قيمة الصادرات (د.ك)	النسبة من الإجمالي (%)	نسبة الصادرات إلى الإنتاج (%)
حكومي ومشترك	10,646,634,696	94.9	59.2
خاص	567,152,814	5.1	19.3
الإجمالي	11,213,787,510	100.0	53.6

رسم توضيحي27: نسبة الصادرات طبقا لنوع المساهمة لعام 2013

كما هو متوقع أيضا فقد نالت صناعة الكيماويات النسبة الأعلى من صادرات القطاع الخاص بنسبة (40.3 %) من اجمالي انتاج القطاع الخاص و بنسبة (27.8 %) من انتاجها، يليها نشاط صناعة المنتجات المعدنية بنسبة (31.7 %) من إجمالي القطاع الخاص و لكن فقط بنسبة (14.4 %) من انتاجها. أقل القطاعات تصديرا في القطاع الخاص هو نشاط صناعة الخشب فقد صدرت فقط (0.4 %) من إجمالي تصدير القطاع الخاص انظر جدول (43) و الرسم التوضيحي (28).

جدول 43: قيمة الصادرات طبقا لنوع النشاط –الشركات الخاصة 2013

نوع النشاط	قيمة الصادرات (د.ك)	النسبة من إجمالي القطاع الخاص (%)	نسبة الصادرات إلى الإنتاج (%)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	42,973,449	9.6	9.5
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	5,894,309	1.3	30.1
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	2,011,257	0.4	2.5
صناعة الورق و الطباعة و النشر	14,969,022	3.3	7.8
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	300,022,887	40.3	27.8
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	38,086,651	8.5	7.1
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	141,711,457	31.7	14.4
صناعات تحويلية أخرى	21,483,782	4.8	64.3
الإجمالي	567,152,814	100	19.3

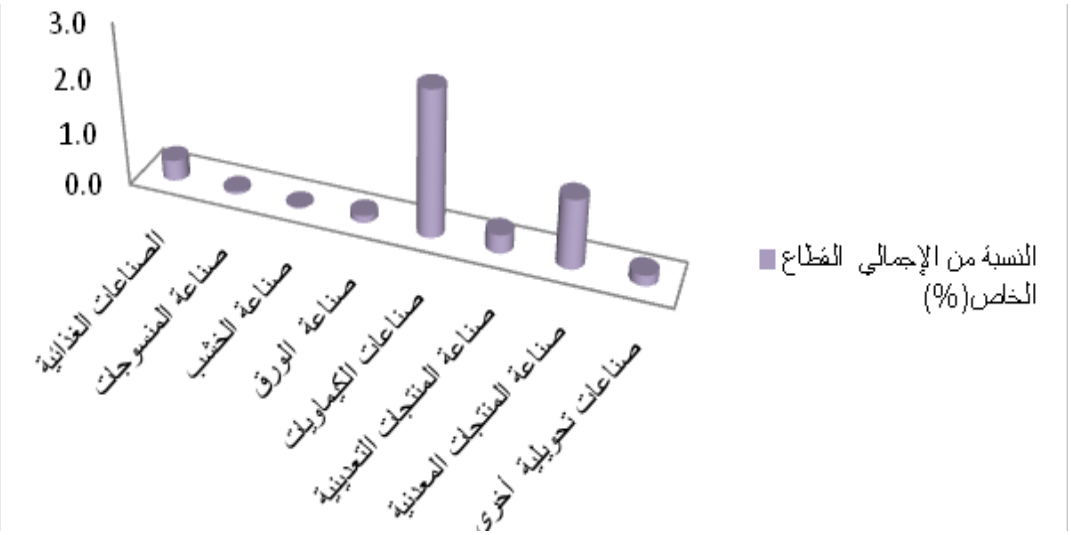

رسم توضيحي 28: نسبة الصادرات في القطاع الخاص 2013

3.2.6.2 الواردات

في جدول (44) و الرسم التوضيحي (29) نستعرض بعض المؤشرات الهامة للمنتجات الكويتية والمستوردة من المواد الأولية في كل قطاع صناعي، ونلاحظ أن صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك تعد الأكبر في استهلاك المنتجات الكويتية كمواد أولية و بلغت (15,615) مليون دينار تقريبا بنسبة (92 %) من إجمالي المواد الأولية لهذا القطاع .بالنسبة إلى المنتجات المستوردة لهذا القطاع فبلغت قيمتها (1,343) مليون دينار كويتي والتي شكلت (8 %) من إجمالي المواد الأولية لهذا القطاع.

أما عن قطاع صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول بلغت قيمة المنتجات الكويتية فيها (116.4) مليون دينار كويتي بنسبة (54 %) و(99.5) مليون دينار كويتي للمنتجات المستوردة بواقع (46 %) من إجمالي هذا القطاع. في قطاع الصناعات الغذائية شكلت المنتجات الكويتية (28 %) من إجمالي المواد الأولية لهذا القطاع والتي بلغت قيمتها (86) مليون دينار كويتي.وتفاوتت نسبة المنتجات الكويتية إلى نسبة المنتجات المستوردة للمواد الأولية في القطاعات الصناعية الأخري، حيث نجد في قطاعي صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود والصناعات الخشبية طغت نسبة المنتجات الأولية المستوردة (74 %) تقريبا من المواد الأولية المستخدمة في هذا القطاع.

جدول 44: قيمة المنتجات الكويتية والمستوردة من المواد الأولية لكل قطاع

نوع النشاط	منتجات كويتية	منتجات مستوردة
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	86,058,527	192,656,708
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	2,280,619	6,390,042
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	9,983,129	10,579,289
صناعة الورق و الطباعة و النشر	16,498,127	33,884,459
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	15,614,693,152	1,342,754,628
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	116,387,657	99,509,705
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	63,110,184	250,099,402
صناعات تحويلية أخرى	6,231,949	6,867,676
الإجمالي	15,915,243,344	1,942,741,910

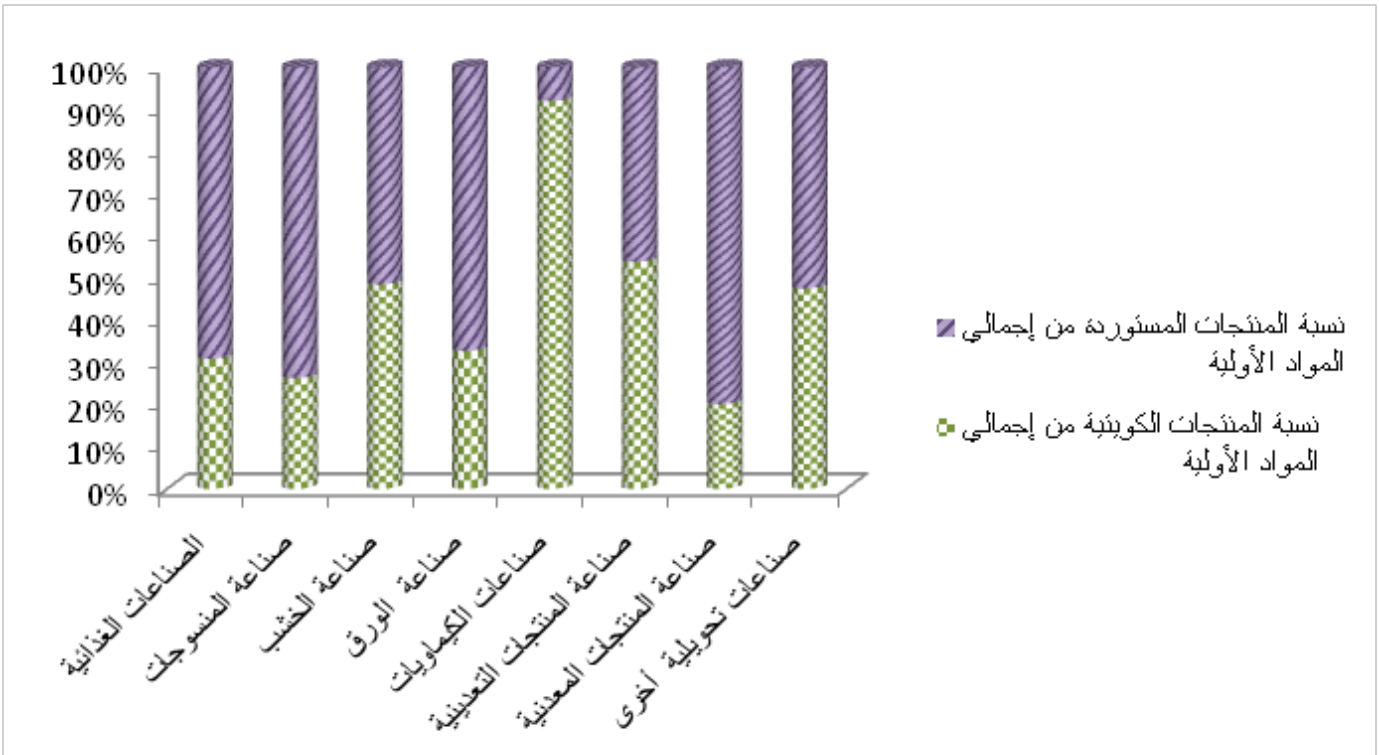

رسم توضيحي 29: نسبة المنتجات الكويتية والمستوردة من المواد الأولية في لقطاع

من جدول (45) نري أن (92 %) من المواد الأولية المستخدمة في القطاع الحكومي و المشترك هي منتجات كويتية في حين أن (33 %) فقط من المواد الأولية المستخدمة في الشركات الخاصة كان كويتيا.

جدول 45: قيمة المنتجات الكويتية والمستوردة من المواد الأولية لكل قطاع

نوع المساهمة	منتجات كويتية	منتجات مستوردة	نسبة المنتجات الكويتية من إجمالي المواد الأولية	نسبة المنتجات المستوردة من إجمالي المواد الأولية
حكومي ومشترك	15,593,373,198	1,285,040,058	92	8
خاص	321,870,147	657,701,852	33	67
الإجمالي	15,915,243,344	1,942,741,910	89	11

جدولا (46) و (47) يحتويان توزيع المنتجات من حيث كونها كويتية أو مستوردة في كل من الشركات الحكومية و الشركات الخاصة موزعة علي الأنشطة المختلفة. نستنتج أن (92 %) من المنتجات الأولية المستخدمة في الشركات الحكومية و المشتركة هي منتجات كويتي و في حين أن النسبة المقابلة في الشركات الخاصة هي فقط (32 %)، وفي حين كانت نسبة المنتجات الكويتية في صناعة الكيماويات وفي صناعة المنتجات التعدينية كانت (93 %)، (91 %) على الترتيب للشركات الحكومية، فإن المقابلة كانت (33 %)، (51 %) على الترتيب للشركات الخاصة.

جدول 46: قيمة المنتجات الكويتية والمستوردة من المواد الأولية في كل قطاع صناعي – الشركات الحكومية والمشتركة

نوع النشاط	منتجات كويتية	منتجات مستوردة	نسبة المنتجات الكويتية من إجمالي المواد الأولية (%)	نسبة المنتجات المستوردة من إجمالي المواد الأولية (%)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	24,785,109	67,478,790	27	73
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود				
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث				
صناعة الورق و الطباعة و النشر				
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	15,553,587,521	1,214,242,855	93	7
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	10,350,568	1,080,162	91	9
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	4,650,000	2,238,250	68	32
صناعات تحويلية أخرى				
الإجمالي	15,593,373,198	1,285,040,058	92	8

جدول47: قيمة المنتجات الكويتية والمستوردة من المواد الأولية في كل قطاع صناعي – الشركات الخاصة

نوع النشاط	منتجات كويتية	منتجات مستوردة	نسبة المنتجات الكويتية من إجمالي المواد الأولية (٪)	نسبة المنتجات المستوردة من إجمالي المواد الأولية (%)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	61,273,419	125,177,918	29	59
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	2,280,619	6,390,042	26	74
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	9,983,129	10,579,289	46	49
صناعة الورق و الطباعة و النشر	16,498,127	33,884,459	33	67
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	61,105,631	128,511,773	32	68
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	106,037,089	98,429,543	51	47
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	58,460,184	247,861,152	19	81
صناعات تحويلية أخرى	6,231,949	6,867,676	48	52
الإجمالي	321,870,147	657,701,852	33	67

3.2.7 معيار الإنتاج البيئي النظيف (Environment Friendly Projects)

يركز هذا المعيار على ضرورة أن يتم اختيار المشاريع الصناعية التي تدرس التكلفة الاجتماعية للتلوث البيئي، وضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في دراسات الجدوى بهدف تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث البيئي. إن المشاريع التي يتم إقرارها وتشجيعها بناء على هذا المعيار هي تلك التي ترفع مستوى معيشة ورفاه الأفراد وتحفز الاقتصاد الوطني ولكن ليس على حساب البيئة والأجيال القادمة في محاولة الحد من الآثار السلبية علي البيئة بأكبر قدر ممكن، بما يساعد على استمرار عملية التنمية والتصنيع من أجل رفاه الأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار نود أن نشير الى ضرورة رقابة الهيئات والمؤسسات المعنية (الهيئة العامة للبيئة، الهيئة العامة للصناعة) وتحديد معدلات التلوث الصناعي المسموح به، ومحاسبة المصانع التي تزيد عن هذا الحد بتحميلها ضرائب عالية جداً، أو رسوم باهظة ومحاولة إقصاء هذا النوع من المصانع بقدر الإمكان عن مناطق التجمعات السكنية، وإعطاء الأفضلية في التراخيص الصناعية والدعم الصناعي للمصانع الصديقة للبيئة، والتي تهتم بإعادة استخدام مخلفاتها (RecyclingBy prod-ucts).

جدول (48) يبين توزيع المنشآت المتوسطة و الكبيرة حسب نوع المخلفات التي تتركها من حيث الصلابة ومدي قابليتها للتدوير وتأثيرها علي البيئة وذلك حسب كل نشاط من الأنشطة الصناعية بلغت نسبة المخلفات الصلبة الخطرة الي المخلفات الصلبة اجمالا للصناعات التحويلية في الكويت (11 %)، أعلى القطاعات نسبة كانت للصناعات المعدنية و بلغت (14 %) ثم لصناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك و صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول و بلغت هذه النسبة (11 %) . في نشاط الأغذية كان هناك (3) منشآت تترك مخلفات صلبة خطرة و (28) منشأه تترك مخلفات صلبة غير خطرة. عدد (2) من المنشآت التي تترك مخلفات صلبة خطرة قابلة للتدوير و(3) غير قابلة للتدير ومنشأة واحدة مخلفاتها الصلبة الخطرة مؤثرة علي البيئة (5) غير مؤثرة علي البيئة.

أما صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود إجمالي الشركات التي تترك مخلفات صلبة وغير خطرة (8) كان منهم (5) منشأت تترك مخلفات غير قابلة للتدوير (3) قابلة للتدوير و(8) منشآت غير مؤثرة علي البيئة. ولصناعة الخشب ومنتجاته والأثاث والتي يمثل عدد المنشآت العادية التي تترك مخلفات صلبة وخطرة (3) منهم (2) قابلة للتدوير و(2) غير قابلة للتدوير كان (3) منهم مخلفاتهم غير مؤثرة علي البيئة. في حين أن كل (42) منشأة تترك مخلفات صلبة غير خطرة منهم (15) غير قابلة للتدوير و(18) قابلة للتدوير وكان (37) منشأة تترك مخلفات غير مؤثرة علي البيئة وواحدة فقط مؤثرة علي البيئة.

بالنسبة لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول كان هناك (9) منشآت تترك مخلفات صلبة خطرة منهم (4) قابلة للتحويل و(3) غير قابلة للتدوير (8) منشآت كانت مخلفاتهم غير مؤثرة علي البيئة وواحدة فقط مؤثرة علي البيئة.

و بلغ إجمالي عدد مخلفات الصلبة الخطرة التي تتخلص منها حاوية الشركات (52) شركة وتبلغ نسبة التخلص منها (92 %)، وأما التي تتخلص منها بواسطة حاويه البلدية فقد بلغ عددها (22) شركة بنسبة (72 %). وبلغت نسبة التخلص من المخلفات السائلة الغير خطرة بواسطة حاويات الشركة (96 %) .

جدول 48: المخلفات الصناعية طبقا للنشاط الصناعي لإجمالي المنشآت الصناعية

نوع النشاط	صلبة خطرة قابلة للتدوير		صلبة خطرة مؤثرة على البيئة		صلبة غير خطرة قابلة للتدوير		صلبة غير خطرة غير البيئة		صلبة خطرة	صلبة غير خطرة	النسبة
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا			
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	2	3	1	5	27	13	1	41	3	28	10%
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود					5	3		8	0	5	0%
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	2	3		3	19	22		39	2	19	10%
صناعة الورق و الطباعة و النشر		3	1	2	32	4	1	36	1	33	3%
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	6	7	2	15	57	23	5	76	8	62	11%
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	5	7	2	9	51	70	3	114	7	54	11%
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	14	7	4	21	110	31	5	135	18	115	14%
صناعات تحويلية أخرى		1			5	6		11	0	5	0%
الإجمالي	29	31	10	55	306	172	15	460	39	321	
النسبة	% 48	% 52	% 15	% 85	% 64	% 36	% 3	% 97	% 11	% 89	

جدول 49: طرق التخلص من المخلفات الصناعية الصلبة للقطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	صلبة خطرة - حاوية شركات		صلبة خطرة - حاوية بلدية		صلبة غير خطرة - حاوية شركات		صلبة غير خطرة - حاوية بلدية	
	العدد	نسبة التخلص	العدد	نسبة التخلص	العدد	نسبة التخلص	العدد	نسبة التخلص
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	4	76	1	100	33	100	9	90
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود					7	100	3	67
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	5	100			43	99	3	50
صناعة الورق و الطباعة و النشر	1	100	1	100	32	96	7	61
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	16	100	2	1	62	84	18	81
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	10	97	2	65	99	104	26	84
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	15	78	15	69	127	94	38	66
صناعات تحويلية أخرى	1		1	100	11	92	4	48
الإجمالي/ المتوسط	52	92	22	72	414	96	108	68

ومن خلال المسح الصناعي لعام 2014 وبالنظر لمحتوى الجدول (50) نجد أن نسبة المخلفات السائلة في قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة (40%) وهي الأعلى نسبة من بين جميع القطاعات تتوزع بين (2) مخلفات سائلة خطرة و(3) غير خطرة. تليها الصناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك (22%) وهي الأعلى نسبة من بين جميع القطاعات تتوزع بين (9) مخلفات سائلة خطرة و(32) غير خطرة. بينما سجلت صناعة الخشب والصناعات التحويلية على أدنى نسبة. في نشاط الأغذية كان هناك (3) منشآت تترك محلفات سائلة خطرة و (1) منشأه تترك مخلفات سائلة غير خطرة. عدد (1) من المنشآت التي تترك مخلفات سائلة خطرة قابلة للتدوير و(4) غير قابلة للتدير و(2) منشأة مخلفاتها السائلة الخطرة مؤثرة علي البيئة (41) غير مؤثرة علي البيئة.

جدول 50: المخلفات الصناعية السائلة للقطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	سائلة خطرة قابلة للتدوير		سائلة خطرة مؤثرة على البيئة		سائلة غير خطرة قابلة للتدوير		سائلة غير خطرة البيئة		سائلة خطرة	سائلة غير خطرة	النسبة
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا			
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	3	1	1	4	28	17	2	41	4	30	12%
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	1	1	1	1	3	3		6	2	3	40%
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث					4	12	1	14	0	5	0%
صناعة الورق و الطباعة و النشر	1	2	1	2	14	8	1	23	2	15	12%
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	4	10	5	8	27	23	5	48	9	32	22%
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	1	6	1	6	36	53	2	84	2	38	5%
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	2	7	2	5	28	24	3	48	4	31	11%
صناعات تحويلية أخرى					3	7		9	0	3	0%
الإجمالي	12	27	11	26	143	147	14	273	23	157	
النسبة	31%	69%	30%	70%	49%	51%	5%	95%	13%	87%	

و بلغ إجمالي عدد المخلفات السائلة الخطرة التي تتخلص منها حاوية الشركات (34) شركة وتبلغ نسبة التخلص منها (95 %)، وأما التي تتخلص منها حاويه البلدية فهي (4) شركات بنسبة (63 %). وبلغت نسبة التخلص من المخلفات السائلة الغير خطرة بواسطة حاوية البلدية (64 %) انظر جدول (51).

جدول51: طرق التخلص من المخلفات الصناعية السائلة للقطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	سائلة خطرة - حاوية شركات		سائلة خطرة - حاوية بلدية		سائلة غير خطرة - حاوية شركات		سائلة غير خطرة - حاوية بلدية	
	العدد	نسبة التخلص	العدد	نسبة التخلص	العدد	نسبة التخلص	العدد	نسبة التخلص
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	4	100	1	100	35	97	10	91
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود					3	100	1	1
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث					10	98	3	73
صناعة الورق و الطباعة و النشر	2	90	2	60	18	99	2	60
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	13	100			36	96	10	44
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	7	96	1	30	76	97	13	89
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	8	88			41	95	15	79
صناعات تحويلية أخرى					12	93	3	75
الإجمالي/ المتوسط	34	95	4	63	231	97	57	64

3.3 معاييرالتنمية الصناعية - تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الجزئي

المعيار	أهم المؤشرات
معايير تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الجزئي	1. متوسط العائد علي الاستثمار
	2- الربحية للمشروع وعوائد الاستثمار

3.3.1 متوسط العائد علي الاستثمار

متوسط العائد على الاستثمار Benefit / Cost Ratio من أهم المعايير المستخدمة في دراسة وتقييم الاستثمارللمشروع ، وكلما كبرت القيمة كان المشروع أكثر ربحيةأما بالنسبة إلى أهم العوائد التي يمكن حسابها في هذا المجال فهي العائد على المبيعات، العائد على رأس المال العامل، العائد على الأصول، العائد على الاستثمارات الكلية .

وبلغ معدل العائد على رأس المال (123.2 %) في مسح2011 و (85.59 %) لمسح 2014 لأجمالي قطاع الصناعات في دولة الكويت. وقد حازت صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك علي أعلى عائد على رأس المال في مسح 2011، وكذلك في مسح 2014. كما هو موضح في جدول (52).

جدول 52: مؤشرات الربحية طبقا لنوع النشاط لمسوحات 2011 و 2014

نوع النشاط	العائد على رأس المال (%)	
	2011	2014
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	8.80	69.76
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ **	11.70	98.72
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	40.40	28.74
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	73.30	114.67
صناعة الورق و الطباعة و النشر	82.50	60.42
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	182.30	125.46
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك **	280.50	244.75
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	66.00	25.64
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول **		27.20
المنتجات المعدنية	61.40	53.99
المنتجات المعدنية **		53.18
صناعات تحويلية أخرى	58.40	25.25
الإجمالي	123.20	85.59
الإجمالي (للمنشآت الخاصة) **	110.70	82.65

** للمنشآت الخاصة

3.3.2 ربحية المشروع

يمكن أن يتكون هذا المعيار من ثلاثة مكونات أساسية تعكس ربحية المشروع، حيث تعرف الأرباح من الناحية الاقتصادية بالفرق بين الإيرادات الكلية في فترة زمنية محددة والتكاليف الكلية في تلك الفترة مع أخذ الفرصة الضائعة في حسابها بعين الاعتبار.

بلغ إجمالي معدل الربحية (21.5 %) لمسح 2011 و (15.75 %) لمسح 2014، موزعاً حسب الأنشطة الصناعية المختلفة، حيث حاز نشاط الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول للمنشآت الخاصة على أعلى معدل ربحية 2011 ثم نشاط صناعة الورق والطباعة والنشر (51.99%)) لمسح 2014. كما هو موضح في جدول (53).

جدول 53: مؤشرات الربحية طبقا لنوع النشاط لمسوحات 2011 و 2014

نوع النشاط	معدل الربح	
	2011	2014
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	2.60	28.18
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ **	5.00	35.13
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	33.70	29.64
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	40.40	50.90
صناعة الورق و الطباعة و النشر	52.80	51.99
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	17.50	12.70
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك **	69.20	74.49
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	48.70	34.04
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول **		32.80
المنتجات المعدنية	40.80	49.57
المنتجات المعدنية **		49.48
صناعات تحويلية أخرى	61.10	26.89
الإجمالي	21.50	15.75
الإجمالي (للمنشآت الخاصة) **	52.54	54.07

3.4 معايير الحماية للصناعات الوطنية

المعيار	أهم المؤشرات
الحماية للصناعات الوطنية	1.نسبة العمالة الوطنية إلى مجموع العمالة الكلي
	2.القيمة المضافة للمنشأة بالنسبة إلى قطاع الصناعة وإلي الناتج المحلى الإجمالي*
	3.نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني
	4.معدل إنتاجية المنشأة
	5.قدرة المنشأة على التصدير ودعم الاقتصاد الوطني*
	6.الأهمية الاستراتيجية للصناعة المطلوب حمايتها*
	7.معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة

* تم حساب هذا المؤشر سابقا.

3.4.1 نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني

نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني يبلغ (8.47 %) وهو ناتج عن قسمة حجم الاستثمار التي بلغت (4222) مليون د.ك الي الناتج المحلي الاجمالي (49392.2) مليون د.ك كما ورد في تقرير بنك الكويت المركزي لعام 2013.

3.4.2 معدل إنتاجية المنشأة

من جدول (54) نلاحظ أن الانتاج يتزايد سنويا علي وجه العموم الا في سنتي 2011 و 2012 في معظم الصناعات التحويلية.

جدول 54: الانتاج طبقا للنشاط الصناعي بالمليون دينار كويتي

نوع النشاط	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	520	536	589	565	562	593
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	19	21	21	20	19	20
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	44	51	59	76	77	80
صناعة الورق و الطباعة و النشر	188	201	201	163	168	191
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	13,379	12,261	12,629	17,762	19,005	18,396
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	487	569	670	520	541	591
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	716	906	869	940	920	1,025
صناعات تحويلية أخرى	34	33	36	32	32	33
الإجمالي	15,388	14,580	15,073	20,077	21,321	20,929

ويعتبر معدل النمو من الظواهر الاقتصادية ، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى علاقة الارتباط القوية بين معدل الانتاج ومعدل النمو الاقتصادي.

يعرض جدول (55) معدل النمو السنوي للمنشآت الصناعية طبقاً لنتائج المسح الصناعي لعام 2014م و مسح 2011 . بلغ معدل النمو السنوي الاجمالي للمنشآت الصناعية لعام 2013 (1.839- %)، وسجلت صناعة الورق والطباعة والنشر أعلى معدل وبلغ (13.69 %)، يليها الصناعات المعدنية وبلغت (11.4 %) في حين سجلت صناعة الكيماويات أدنى معدل للنمو وبلغ (3.204 - %) و يلاحظ تذبذب معدل النمو خلال السنوات السابقة أما معدل النمو خلال الاربع سنوات التي تعتبر ذو أهمية خاصة للهيئة العامة للصناعة فقد بلغ (12.518 %).

جدول 55: معدل النمو للإنتاج طبقا للنشاط الصناعي

نوع النشاط	2009	2010	2011	2012	2013	معدل النمو (2013-2010)
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	3.077	9.888	-4.075	-0.531	5.516	0.303
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	10.526	0	-5.263	-5	5.263	-1.667
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	15.909	15.686	28.814	1.316	3.896	11.342
صناعة الورق و الطباعة و النشر	6.915	0	-18.905	3.067	13.69	-0.716
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	-8.356	3.001	40.645	6.998	-3.204	14.813
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	16.838	17.75	-22.388	4.038	9.242	-3.036
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	26.536	-4.084	8.17	-2.128	11.413	5.818
صناعات تحويلية أخرى	-2.941	9.091	-11.111	0	3.125	-2.662
الإجمالي	-5.251	3.381	33.198	6.196	-1.839	12.518

ويلاحظ إن معدل النمو في القطاع الحكومي والمشترك في سنة 2013م بلغ (- 3.4 %) بينما كانت النسبة في سنة 2012م تبلغ (6.6 %)، وعلى صعيد القطاع الخاص فمعدل النمو لسنة 2012م بلغ (3.4 %) وتصاعد المعدل في سنة 2013م ليصل إلى (9 %) (أنظر جدول (56)).

جدول 56: معدل النمو للإنتاج طبقا لنوع المساهمة

نوع المساهمة	إنتاج 2011	إنتاج 2012	إنتاج 2013	معدل النمو 2012	معدل النمو 2013
حكومي ومشترك	17,463,123,845	18,623,679,862	17,986,855,031	6.6	-3.4
خاص	2,609,703,426	2,698,088,440	2,942,060,929	3.4	9.0
الإجمالي	20,072,827,271	21,321,768,302	20,928,915,960	6.2	-1.8

ويجدر بالذكر إن معدل النمو يختلف عند استثناء الشركات الحكومية والمشتركة، خاصة في قطاعي: صناعة المنتجات المعدنية حيث بلغ (1.8 %) في عام 2012 و ارتفع الي (11.7 %) في عام 2013 و صناعة الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك التي بلغ معدل نموها (10.6%) لعام 2012م و (7 %) لعام 2013م (انظر جدول (57)).

جدول 57: معدل النمو للإنتاج طبقا للنشاط الصناعي- الشركات الخاصة

نوع النشاط	إنتاج 2011	إنتاج 2012	إنتاج 2013	معدل النمو 2012	معدل النمو 2013
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	441,525,914	429,942,062	453,062,440	-2.6	5.4
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	19,532,317	19,309,636	19,559,935	-1.1	1.3
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	75,675,180	76,515,098	79,745,697	1.1	4.2
صناعة الورق و الطباعة و النشر	163,194,428	167,660,423	190,835,549	2.7	13.8
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	548,966,193	607,173,572	649,507,758	10.6	7.0
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	466,069,886	487,023,216	534,289,413	4.5	9.7
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	863,241,274	878,810,262	981,627,466	1.8	11.7
صناعات تحويلية أخرى	31,498,234	31,654,172	33,432,671	0.5	5.6
الإجمالي	2,609,703,426	2,698,088,440	2,942,060,929	3.4	9.0

3.4.3 معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة حجم الاستثمار الكلي للمنشاة علي عدد العمالة فيها. و في جدول (58) قيم لهذا المؤشر طبقا لنوع النشاط و نوع المساهمة حيث بلغت أعلي نسبة للصناعات الكيماوية و أقلها لصناعة الخشب.

جدول 58: معامل الكثافة الرأسمالية طبقا للنشاط الصناعي

نوع النشاط	معامل الكثافة الرأسمالية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	15,024
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ **	12,424
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	13,635
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	9,173
صناعة الورق و الطباعة و النشر	34,868
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	106,288
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك **	34,269
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	47,824
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول **	42,978
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	30,511
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات **	30,326
صناعات تحويلية أخرى	28,658
الإجمالي	45,632
الإجمالي للمنشات الخاصة **	28,866

3.5 المعايير المتعلقة بالإطار المؤسسي للإنتاج

المعيار	أهم المؤشرات
معيار الإطار المؤسسي للإنتاج	عدد المنشآت التي يعمل بها من 1-19 عامل
	عدد المنشآت التي يعمل بها من 20 -49 عامل
	عدد المنشآت التي يعمل بها من 50 -99 عامل
	عدد المنشآت التي يعمل بها 100 عامل فأكثر

فئات العمالة :

يتضح من نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام 2014م أن فئات العمالة تنقسم إلى 4 أصناف :

- أقل من 20 عامل
- من 20 إلى 49 عامل
- من50 إلى 99 عامل
- 100عامل فأكثر

إجمالي عدد المنشآت التي يعمل بها أقل من عشرون عامل هو (101) منشأة موزعة على الأنشطة والمناطق الصناعية على النحو التالي: نشاط الصناعات العدنية بلغت عدد المنشآت ذات الأقل من عشرون عامل (25) منشأة وهي الحصة الأكبر من بين جميع الأنشطة الصناعية، ثم يليه أنشطة المنتجات التعدينية بعدد (24) منشأة ، بينما بلغ عدد المنشآت التي يعمل بها أقل من عشرون عامل في منطقة أمغرة (27) منشأة و (25) منشأة في منطقة صبحان، أما بالنسبة إلى حجم الاستثمار فتراوحت استثمار أغلبية المنشآت ذات العماله الأقل من عشرون عامل في بين 100,000 دينار و 250,000 د.ك. (شاهد الجداول (59) و(60) و (61))

سجل عدد المنشآت ذات فئات العمالة التي يتراوح عددهم من 20 الي 49 عامل (244) منشأة موزعة على جميع القطاعات الصناعية. و حصدت صناعة المنتجات التعدينية على أعلي عدد من منشآت ذات الفئة بواقع (68) منشأة تليها الصناعات المعدنية بفارق منشأة واحدة. منطقة أمغرة احتوت على (78) منشأة من هذه الفئة تليها منطقة صبحان. و هناك (69) منشأة ذات العماله من 20-49 عامل ذو حجم الاستثمار من 250,000 إلى أقل من 500,000د.ك و(61) منشأة ذو حجم الاستثمار 1000,000د.ك وأكثر.

و بلغ عدد المنشآت ذات فئة العمالة في 50 إلى 99 عامل (168) منشأة منها (47) منشأة في صناعة المنتجات المعدنية و العدد الأكبر من هذه المنشآت في منطقة صبحان بواقع (51) منشأة. وأيضا (84) منشأة من هذه الفئة ذو حجم الاستثمار 1000,000د.ك وأكثر وتعتبر الرقم الأعلي في هذه الفئة.

وأخيرا وليس أخرا إجمالي المنشآت ذات 100 عامل فأكثر (209) منشأة موزعة على الأنشطة والمناطق الصناعية على النحو التالي:(57) منشأة في صناعة المنتجات المعدنية و(41) منشأة في الصناعات التعدينية، (68) منشأة في منطقة صبحان تليها (48) منشأة في الشعيبة، و(164) منشأة منها ذات حجم الاستثمار 1000,000د.ك وأكثر.

جدول 59: فئات العمالة وعدد المنشآت حسب نوع النشاط

نوع النشاط	فئات العمالة (عامل)				الإجمالي
	أقل من 20	20-49	50-99	100 فأكثر	
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	8	15	17	33	73
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	3	6	4	6	19
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	7	28	12	9	56
صناعة الورق و الطباعة و النشر	10	12	9	19	50
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	22	40	41	39	142
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	24	68	33	41	166
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	25	67	47	57	196
صناعات تحويلية أخرى	2	8	5	5	20
الإجمالي	101	244	168	209	722

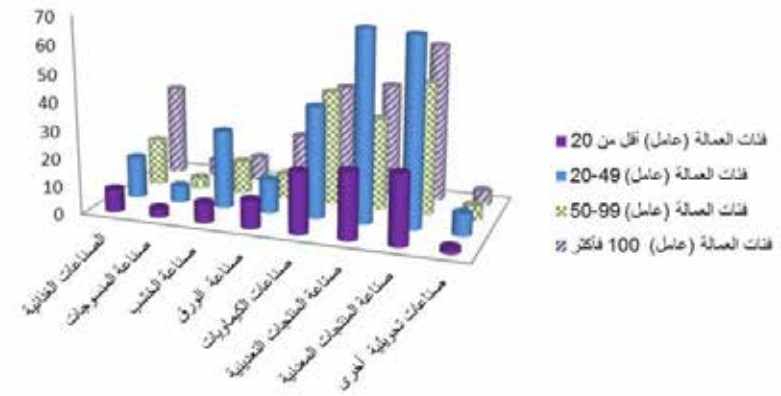

رسم توضيحي 30: فئات العمالة وعدد المنشآت حسب نوع النشاط

جدول 60: عدد المنشآت حسب توزيع العمالة والموقع الجغرافي

المنطقة	فئات العمالة (عامل)				الإجمالي
	أقل من 20	49-20	99-50	100 فأكثر	
صبحان	25	64	51	68	208
الشويخ الصناعية	16	25	17	22	80
الري الصناعية	3	7	3	7	20
أمغرة	27	78	43	22	170
الصليبية	9	24	14	31	78
الشعيبة	12	30	32	48	122
ميناء عبدالله	0	2	2	1	5
شرق الأحمدي	3	6	3	4	16
الدوحة	0	1	1	2	4
الجهراء	1	0	0	1	2
مناطق أخرى	5	7	2	3	17
الإجمالي	101	244	168	209	722

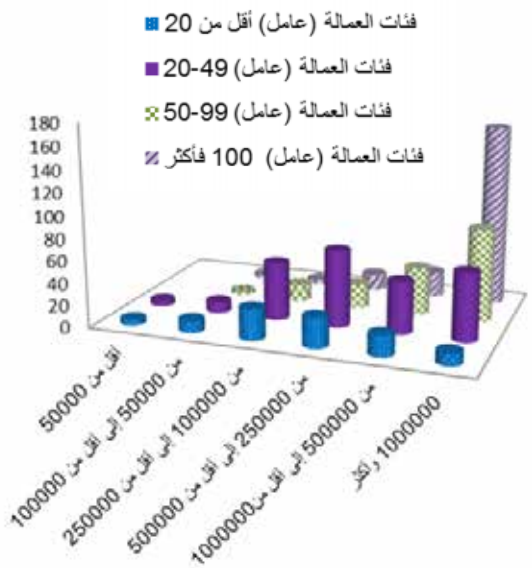

رسم توضيحي 30: فئات العمالة وعدد المنشآت حسب نوع النشاط

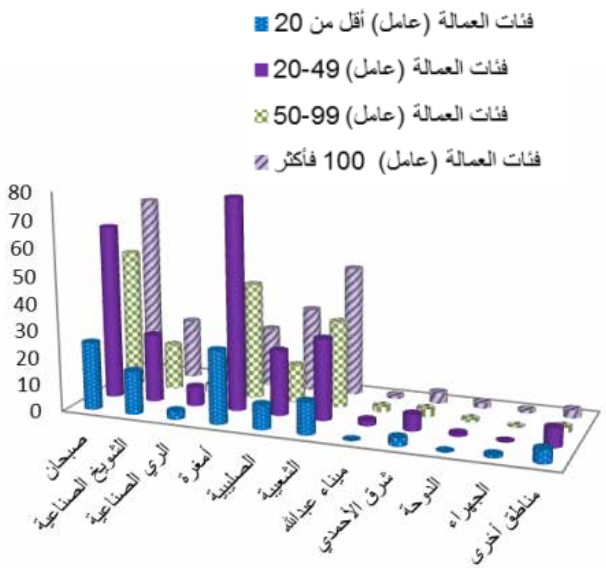

رسم توضيحي 31: عدد المنشآت حسب توزيع العمالة والموقع الجغرافي

جدول61: عدد المنشآت حسب توزيع العمالة وحجم الاستثمار

إجمالي حجم استثمار المنشأة	فئات العمالة (عامل)				الإجمالي
	أقل من 20	49-20	99-50	100 فأكثر	
أقل من 50000	5	5			10
من 50000 إلى أقل من 100000	11	10	3	3	27
من 100000 إلى أقل من 250000	28	52	16	4	100
من 250000 إلى أقل من 500000	27	69	22	15	133
من 500000 إلى أقل من1000000	19	47	43	23	132
1000000 وأكثر	11	61	84	164	320
الإجمالي	101	244	168	209	722

3.6 معيار القضاء على تبديد الموارد

المعيار	أهم المؤشرات
معيار القضاء على تبديد الموارد	1- نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة*
	2- نسبة مساهمة الصناعة في تمويل البحث والتطوير

*تم حساب هذا المؤشر سابقا.

3.6.1 نسبة مساهمة الصناعة في تمويل البحث والتطوير

أظهرت نتائج المسح الميداني لدولة الكويت لعام 2014م أن معظم المنشآت الصناعية في جميع القطاعات تعمل على استخدام جزء من إنفاقها على التدريب والدراسات والبحوث. ومن خلال جدول (62) نستنتج أن صناعه الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك لها النصيب الأكبر في قيمة الإنفاق وذلك لحرص المنشأة على تدريب العمالة وخاصة الكويتيين فيهم، حيث بلغت قيمة الإنفاق لعام 2011م (15.9) مليون د.ك على التدريب و (9.1) مليون د.ك على الدراسات، وفي عام 2012م انفقت (18.5) مليون د.ك على التدريب و(11.2) على الدراسات، و (18.5) (12.4) مليون د.ك على التدريب و الدراسات على التوالي لعام 2013م.

القطاع الثاني من حيث قيمة الانفاق علي التدريب و علي الدراسات هو قطاع الصناعات الغذائية حيث تراوحت قيمة الانفاق علي التدريب بين (374) ألف د.ك و (496) ألف د.ك للتدريب و بين (884) ألف د.ك و (1,303) ألف د.ك خلال الفترة 2011-2013.

وجدير بالذكر أن قيمة الإنفاق على الدراسات لنشاط الصناعات التعدينية غير المعدنية كان (124) ألف دينار كويتي لسنة 2013م وتعتبر أعلى قيمة على مر السنوات الثلاث الأخيرة لهذا القطاع، والنشاط الذي تعتبر قيمة إنفاقاتها الأقل من حيث الدراسات والتدريب هو نشاط المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود.

جدول 62: المبالغ المنفقة علي التدريب والدراسات والبحوث حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة

نوع النشاط	2011		2012		2013	
	التدريب	الدراسات	التدريب	الدراسات	التدريب	الدراسات
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	374,346	883,975	431,939	1,140,977	495,716	1,303,247
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	5,730	10,575	5,840	11,000	6,500	29,097
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	8,529	12,420	11,755	14,270	16,386	18,520
صناعة الورق و الطباعة و النشر	95,365	45,663	96,971	54,083	106,167	65,003
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	15,855,521	9,067,824	18,501,622	11,223,064	18,500,984	12,413,057
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	144,502	97,408	142,338	91,905	179,495	124,234
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	332,047	239,150	310,023	396,427	331,428	503,632
صناعات تحويلية أخرى	11,210	18,778	8,339	22,138	8,602	25,321
الإجمالي	16,827,250	10,375,793	19,508,827	12,953,864	19,645,278	14,482,111

تتراوح المبالغ المنفقة علي التدريب والدراسات والبحوث على حسب نوع المساهمة، فالقطاع الحكومي والمشترك تأرجحت ما بين (25) إلى (31) مليون د.ك بينما تراوحت المبالغ للمنشآت الخاصة من (2) مليون دينار إلى (3) مليون دينار. (انظر جدول (63)).

جدول 63: المبالغ المنفقة علي التدريب والدراسات والبحوث حسب نوع المساهمة

نوع المنشأة	2011		2012		2013	
	التدريب	الدراسات	التدريب	الدراسات	التدريب	الدراسات
حكومي ومشترك	15,967,864	9,151,137	18,642,500	11,161,139	18,706,105	12,472,506
خاص	859,386	1,224,656	866,327	1,792,725	939,173	2,009,605
الإجمالي	16,827,250	10,375,793	19,508,827	12,953,864	19,645,278	14,482,111

من جدول (64) نستنتج أن المبالغ المنفقة علي التدريب وإعداد العمالة خلال الفترة 2011م الي 2013م تراوح بين (16.2) مليون د.ك و (18.8) مليون د.ك للعمالة الكويتية بالمقارنة مع ما تم انفاقه علي العمالة الوافدة الذي تراوح بين و(671) ألف د.ك و (816) ألف د.ك. هذا التفاوت الكبير في حجم الانفاق علي تدريب العمالة الوطنية مقارنة بالانفاق علي تدريب العمالة الوافدة (أكثر من 23 ضعفا) منطقي (مع أن حجم العمالة الوافدة هو الأكبر كما وضح سابقا) حيث أن الشركات المختلفة تختار بين العمالة الوافدة فقط المميزين و ذوي الخبرة في مجال العمل المطلوب).

جدول 64: المبالغ المنفقة علي التدريب موزعة حسب جنسية العمالة

نوع النشاط	2011		2012		2013	
	تدريب العمالة الوطنية	تدريب العمالة غير الكويتية	تدريب العمالة الوطنية	تدريب العمالة غير الكويتية	تدريب العمالة الوطنية	تدريب العمالة غير الكويتية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	133,703	240,643	153,076	278,863	164,065	331,651
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	2,000	3,730	2,000	3,840	2,000	4,500
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	3,628	4,901	5,353	6,402	6,641	9,745
صناعة الورق و الطباعة و النشر	10,700	84,665	13,019	83,952	16,768	89,399
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	15,787,150	68,371	18,431,875	69,747	18,415,542	85,442
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	77,332	67,170	76,599	65,739	75,527	103,968
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	133,118	198,929	134,443	175,580	144,775	186,653
صناعات تحويلية أخرى	8,480	2,730	4,133	4,206	4,298	4,304
الإجمالي	16,156,111	671,139	18,820,498	688,329	18,829,616	815,662

من جدول (65) نري أن معدل الإنفاق السنوي لتدريب العامل حوالي (212) دينار كويتي علما بأن القطاع المؤثر هنا هو القطاع الكيماوي، في حين أن القطاعات الأخرى لا تنفق ألا مبالغ زهيدة جدا في تدريب وتأهيل العمال. وهناك فرق شاسع بين معدل الإنفاق السنوي لتدريب العامل الوطني من غيره بنسبه 1:196، بمعنى أن لكل دينار ينفق في تأهيل وتدريب العامل الوافد ينفق (196) دينار كويتي في تدريب العامل الكويتي. و قد يرجع السبب الي أن العامل الوافد يكون ماهرا في الأصل عند توظيفه في هذه القطاعات.

جدول 65: معدل المبالغ المنفقة على التدريب للعامل فيا لقطاعات المختلفة 2013

نوع النشاط	معدل الانفاق السنوي للتدريب للعامل	معدل الانفاق السنوي للتدريب للعمالة الوطنية	معدل الانفاق السنوي للتدريب للعمالة الغير وطنية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	31	379	21
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	4	37	3
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	4	38	3
صناعة الورق و الطباعة و النشر	23	103	20
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	949	2,571	7
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	12	166	7
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	11	132	6
صناعات تحويلية أخرى	7	88	4
الإجمالي	212	1,964	10

من جدول (66) نجد أن معدل الانفاق السنوي للتدريب للعامل في القطاع الحكومي و المشترك (1458) د.ك في حين كان في القطاع الخاص (12) د.ك فقط . يفسر هذا التباين – مرة أخري - وجود عمال وطنيين أكثر في القطاع الحكومي.

جدول 66: المبالغ المنفقة علي التدريب والدراسات والبحوث حسب نوع المساهمة

نوع المنشأة	مبالغ التدريب	إجمالي العاملين	معدل الانفاق السنوي للتدريب للعامل
حكومي ومشترك	18,706,105	12,834	1,458
خاص	939,173	79,693	12
الإجمالي	19,645,278	92,527	212

من جدول (67) نلاحظ معدل انفاق الشركات الحكومية و المشتركة لتدريب العمال سنة 2013م بلغ (1,458) د.ك سنويا للعامل عموما حيث بلغ هذا المعدل (2,836) د.ك للعامل الكويتي و (49) د.ك فقط للعامل الوافد بنسبة 1:58. أي أن كل دينار ينفق علي تدريب العامل الوافد في الشركات الخاصة يقابله 58 دينار ينفق علي تدريب العامل الكويتي.

جدول67: المبالغ المنفقة علي التدريب وأعداد العمالة في القطاعات المختلفة 2013 - الشركات الحكومية والمشتركة

نوع النشاط	مبالغ التدريب	إجمالي العاملين	مبالغ تدريب العمالة الوطنية	العاملين الكويتيين	مبالغ تدريب العمالة غير الكويتية	العاملين غير الكويتيين
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	409,112	2,394	106,883	43	302,229	2,351
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود						
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث						
صناعة الورق و الطباعة و النشر						
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	18,287,414	8,357	18,287,414	6,637	0	1,720
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	9,579	1,529	9,579	25		1,504
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	0	554		22		532
صناعات تحويلية أخرى						
الإجمالي	18,706,105	12,834	18,403,876	6,727	302,229	6,107
معدل الانفاق للعامل	1,458		2,836		49	

من جدول (68) نلاحظ معدل انفاق الشركات الخاصة لتدريب العمال سنة 2013م بلغ (11.8) د.ك سنويا للعامل عموما حيث بلغ هذا المعدل (148.9) د.ك للعامل الكويتي و (6.7) د.ك فقط للعامل الوافد بنسبة 1:22. أي أن كل دينار ينفق علي تدريب العامل الوافد في الشركات الخاصة يقابله 22 دينار ينفق علي تدريب العامل الكويتي.

جدول 68: المبالغ المنفقة علي التدريب وأعداد العمالة في القطاعات المختلفة 2013 - الشركات الخاصة

نوع النشاط	مبالغ التدريب	إجمالي العاملين	مبالغ تدريب العمالة الوطنية	العاملين الكويتيين	مبالغ تدريب العمالة غير الكويتية	العاملين غير الكويتيين
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	86,604	13,518	57,182	390	29,422	13,128
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	6,500	1,485	2,000	54	4,500	1,431
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	16,386	3,842	6,641	173	9,745	3,669
صناعة الورق و الطباعة و النشر	106,167	4,709	16,768	163	89,399	4,546
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	213,570	11,140	128,128	525	85,442	10,615
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	169,916	13,312	65,948	431	103,968	12,881
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	331,428	30,450	144,775	1,075	186,653	29,375
صناعات تحويلية أخرى	8,602	1,237	4,298	49	4,304	1,188
الإجمالي	939,173	79,693	425,740	2,860	513,433	76,833
معدل الانفاق للعامل	11.8		148.9		6.7	

3.7 معيار الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي

المعيار	أهم المؤشرات
الأداء الاقتصادي	نسبة الصادرات إلى الواردات الإجمالية للصناعات التحويلية

3.7.1 نسبة الصادرات إلى الواردات الإجمالية للصناعات التحويلية

و من جدول (69) نلاحظ أن تناسب الصادرات الي الواردات أقل من 1 في معظم الصناعات (و هذا مؤشر علي تواضع الصادرات) باستثناء الصناعات الكيماوية فبلغ التناسب (8.11) للشركات الحكومية و (2.33) للشركات الخاصة. أي أن الصناعات الكيماوية هي الوحيدة التي يزيد صادراتها عن وارداتها.

جدول69: نسبة الصادرات الي الواردات

	2013
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	0.28
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ **	0.34
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	0.92
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	0.19
صناعة الورق و الطباعة و النشر	0.44
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	8.11
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك **	2.33
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	0.82
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول **	0.39
المنتجات المعدنية	0.57
المنتجات المعدنية **	0.57
صناعات تحويلية أخرى	3.13
الإجمالي	5.77
الإجمالي (للمنشآت الخاصة) **	0.86

3.8 معايير أخرى

المعيار	أهم المؤشرات
معيار جودة الإنتاج الصناعي	مؤشر شهادات الجودة
معيار خطط الإنتاج	قيمة الاستثمار المتوقعة لخطط الإنتاج
معيار التوزيع المساحي	التوزيع المساحي لوحدات المصانع
معيار التنمية الصناعية - معيار تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي	التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية

3.8.1 مؤشر شهادات الجودة

وجود علامة الجودة على السلع يعني أن هذه السلع قد تم فحصها واختبارها والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية ، وأن المنشأة المنتجة لها تطبق نظاماً متكاملاً لضبط الجودة واستيفاء المعايير والاشتراطات المطلوبة. و تعتبر شهادات الأيزو لنظم ادارة الجودة أو البيئة أو السلامة من علامات الجودة الدولية و هناك شهادات أخري اقليمية أو محلية لقياس الجودة و هذا المؤشر أدخل حديثا في مسح 2014م و لم يكن موجودا في مسح 2011م .

من جدول (70) نجد أن 184 منشاة صناعية من أصل 722 منشأة لديها شهادات جودة أي أن حوالي ربع المنشآت الصناعية لديها شهادات رسمية للجودة. ونلاحظ أن (90 %) من هذه المنشآت (165) منشأة حاصلة على شهادة ISO و (10 %) أي أن (19) منشأة صناعية حاصلة على شهادات جودة أخرى غير الأيزو.

جدول 70: عدد المنشآت الحاصلة على شهادات عالمية

نوع الشهادة	عدد المنشآت الحاصلة على شهادة	النسبة من إجمالي المنشآت*
شهادة الآيزو – ISO	165	% 23
شهادات أخرى	19	% 3
الإجمالي	184	% 25

بلغت المنشآت الحائزة على شهادة ISO (165) منشأة ، منها (52) لقطاع الكيماويات و (52) منشاة لصناعة المنتجات المعدنية بنسبة (32 %) لكليهما، تليهما صناعة المنتجات الغذائية (27) منشأة بنسبة (16 %)، أما أقل قطاع حاصل على شهادة ISO هو قطاع صناعة المنسوجات بمعدل منشأة واحدة.

أما بالنسبة للشهادات العالمية الأخرى كان القطاع الأكثر اتجاها لها هو الصناعات المعدنية ب (11) منشأة وبلغت نسبتها (58 %) من إجمالي القطاعات، تليها الصناعات الغذائية وصناعة الكيماويات بنسبة (16 %) لكل منهما (انظر جدول (71) و (72)).

جدول71: عدد المنشآت الحاصلة على شهادات عالمية حسب نوع النشاط

نوع النشاط	شهادة الآيزو - ISO	شهادات أخرى	الإجمالي
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	27	3	30
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	1		1
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	4	1	5
صناعة الورق و الطباعة و النشر	3		3
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	52	3	55
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	20	1	21
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	52	11	63
صناعات تحويلية أخرى	6		6
الإجمالي	165	19	184

جدول 72: التوزيع لنسبي للمنشآت الحاصلة على شهادات عالمية حسب نوع القطاع

نوع النشاط	شهادة الآيزو - ISO	شهادات أخرى	الإجمالي
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	16%	16%	16%
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	1%	0%	1%
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	2%	5%	3%
صناعة الورق و الطباعة و النشر	2%	0%	2%
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	32%	16%	30%
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	12%	5%	11%
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	32%	58%	34%
صناعات تحويلية أخرى	4%	0%	3%
الإجمالي	100%	100%	100%

من جدول (73) نلاحظ أن (150) شركة من أصل (165) شركة حاصلة علي شهادة الأيزو بنسبة (91 %) كانت لشركات خاصة. و كذلك فان (19) شركة من أصل (19) الحاصلة علي شهادات جودة أخري كانت لشركات خاصة.

جدول 73: عدد المنشآت الحاصلة على شهادات عالمية حسب نوع المساهمة

نوع النشاط	شهادة الآيزو - ISO	شهادات أخرى	الإجمالي
حكومي ومشترك	15		15
خاص	150	19	169
الإجمالي	165	19	184

تبين الجداول وكذلك الرسوم البيانية بشكل واضح التدني في نسبة المنشآت الصناعية الكويتية الحاصلة على شهادات جودة عالمية في مجالها، حيث كشفت البيانات أن هذه النسبة هي في حدود 25%. وتشكل هذه البيانات دلالة واضحة على غياب الوعي لدى شريحة كبيرة بين المؤسسات الصناعية الكويتية بأهمية التأهيل والحصول على هذه الشهادات كاحدى الآليات الهامة لرفع مستوياتها الانتاجية بما يسمح بتطوير القدرات التنافسية للاقتصاد الكويتي بشكل عام. وتبين الدراسات الاقتصادية في هذا المجال أن عدم المبادرة من قبل المؤسسات المنتجة للحصول على مثل هذه الشهادات يمثل عائقا كبيرا في سعيها نحو توسيع انشطتها وزيادة إنتاجيتها وإكتسابها لقدرات تسويقية متطورة في الاسواق الخارجية. لذلك، تضع المؤسسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة الحصول على مثل الشهادات ضمن أولوياتها. ذلك لأن الخضوع لمعايير تدقيق عالمية كما يتطلبه الحصول على شهادة الايزو أو أي شهادة جودة من جهة عالمية محايدة ذات مصداقية هو من العوامل الفاعلة في تعزيز الثقة لدى المؤسسة المنتجة نفسها، وكذلك لدى السوق والمستهلك الذي يتعامل معها.

وعلى هذا الصعيد، يجب على الهيئة العامة الصناعة أن تلعب دورا إيجابيا في هذا المجال، باعتبارأن هذه المؤسسة هي المرجعية الأولى في دولة الكويت للمؤسسات الصناعية. وبالتالي، يجب أن تكون ضمن توجهاتها المستقبلية آليات تفعل دورها كحلقة وصل بين هذه المؤسسات الصناعية الكويتية وبين الجهات العالمية الرسمية المعنية بهذا الأمر. ومن الضروري أن تلعب الهيئة دورا رياديا في تعزيز ثقافة الجودة في المؤسسات الصناعية المحلية. كما يجب التنسيق مع مؤسسات الدولة بهدف ربط الحصول على هذه الشهادات بحجم الاعمال الذي تحصل عليه المؤسسات الصناعية، كأن يكون الحصول على شهادة جودة شرطا اساسيا للتأهل للمناقصات الحكومية وترسيتها.

3.8.2 قيمة الاستثمار المتوقعة لخطط الإنتاج

بلغت قيمة الاستثمارات المتوقعة لعام 2011 للصناعات التحويلية (6,115,556,056) دينار كويتي، أما في عام 2012م فقد بلغت (4,879,990,610) دينار كويتي، وفي عام 2013 بلغت (4,996,819,168). وبلغت قيمة الاستثمار المتوقعة نشاط الصناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك (5,475,106,108) د.ك لعام 2011 و(4,242,539,608) د.ك لعام 2012 و(4,228,263,763) مليون د.ك لعام 2013. وقيمة الاستثمار المتوقعة لخطط الإنتاج لصناعات التحويلية كانت الأقل من إجمالي باقي النشاطات وأكبرها نشاط الصناعات الكيماويات.

ويجدر بالذكر إن استثمار خطط الإنتاج المتوقعة لعام 2013 للشركات الحكومية والمشتركة (4,212) مليون د.ك وتقريبا هي نفس القيمة المتوقعة لعام 2012، أما الشركات الخاصة بلغت قيمة الاستثمار المتوقعة لخطط الإنتاج لعام 2011 (1,904) مليون د.ك وقلت في عام 2012 بمقدار (668) مليون د.ك وقلت في عام 2013 لتصل إلى (784.9) مليون د.ك (جدول (74)).

جدول 74: قيمة الاستثمارات المتوقعة لخطط الإنتاج المستهدفة للقطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	2011	2012	2013
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	5,419,047	3,752,844	4,626,204
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	15,000	100,000	2,288,006
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	5,952,000	7,644,371	9,111,157
صناعة الورق و الطباعة و النشر	11,086,559	2,376,913	12,411,689
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	5,475,106,108	4,242,539,608	4,228,263,763
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	580,971,691	568,974,506	702,319,473
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	35,575,651	52,932,368	35,628,876
صناعات تحويلية أخرى	1,430,000	1,670,000	2,170,000
الإجمالي	6,115,556,056	4,879,990,610	4,996,819,168

جدول 75: قيمة الاستثمارات المتوقعة لخطط الإنتاج المستهدفة حسب نوع المساهمة

نوع المساهمة	2011	2012	2013
حكومي ومشترك	4,211,930,087	4,211,868,882	4,211,901,133
خاص	1,903,625,970	668,121,729	784,918,035
الإجمالي	6,115,556,056	4,879,990,610	4,996,819,168

بلغت الأسواق المحلية المستهدفة المتوقعة لعام 2011 للصناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك (150) سوق، وفي عام 2012 (140) سوق، وفي عام 2013 (350) سوق. أما نشاط الصناعات التحويلية فاستهدفت (30) سوق لعام 2011 و(72) سوق لعام 2012 و 2013 انظر جدول (76).

جدول76: الأسواق المحلية المستهدفة للإنتاج للقطاعات الصناعية المختلف

نوع النشاط	السوق المحلي 2011	السوق المحلي 2012	السوق المحلي 2013
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ			
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود			
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث			9
صناعة الورق و الطباعة و النشر			
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	150	140	350
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول			
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات			
صناعات تحويلية أخرى	30	72	72
الإجمالي	180	212	431

ويجدر بالذكر إن الأسواق الخارجية المستهدفة لعام 2012، (2) سوق لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود، أما في عام 2013 فاستهدفت (25) سوق. وسوق واحد لصناعة الخشب ومنتجاته والأثاث في عام 2012 و(7) أسواق لعام 2013. وبالنسبة لنشاط صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك فاستهدفت (5) أسواق خارجية لعام 2012 (جدول (77)).

جدول77: الأسواق الخارجية المستهدفة للإنتاج للقطاعات الصناعية المختلفة

نوع النشاط	السوق الخارجي 2011	السوق الخارجي 2012	السوق الخارجي 2013
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ			
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود		2	25
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث		1	7
صناعة الورق و الطباعة و النشر			
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك		5	
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول			
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات			
صناعات تحويلية أخرى			
الإجمالي	0	8	32

3.8.3 التوزيع المساحي لوحدات المصانع

تنقسم وحدات المصنع للمنشآت الصناعية إلى خمسة أقسام وهي:

- صالة الإنتاج
- مخازن المواد الأولية
- مخازن المنتجات النهائية
- الإدارة
- المنافع

بلغ إجمالي المساحات لجميع أنواع الأنشطة في مختلف القطاعات الصناعية في المسح الصناعي لعام 2014م (12,666,760) م^2 كما يوضح جدول (78). أكبر المساحات كانت صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك وبلغت (5,682,379)م^2، موزعة مابين (42%) لصالة الإنتاج تليها (20%) لمخازن المواد الأولية ثم (16 %) لمخازن المنتجات النهائية و (11 %) لكل من الإدارة والمنافع. واحتلت صناعةالمنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول المركز الثاني حيث بلغت مساحتها (3,091,823)م^2 موزعة ما بين (38 %) لصالة الإنتاج و(20%) لمخازن المواد الأولية (22 %) لمخازن المنتجات النهائية و(9 %) للإدارة (11%) للمنافع.

استحوذت مساحة صالة الانتاج في صناعة الخشب و منتجاته علي (55 %) من مساحات الكلية لهذه الصناعة و كانت صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول الأقل تخصيصا لمساحات صالة الانتاج بنسبة (38 %).

أما مخازن المواد الأولية لنشاط صناعة الكيماويات ومنتجات البترول تشكل (20 %) من إجمالي المساحات في هذا القطاع وتعتبر النسبة الأكبر من بين القطاعات الأخرى لمخازن المواد الأولية، وتساويها في النسبة صناعة المنتجات التعدينية.

جدول 78: متوسط التوزيع المساحي النسبي لوحدات المنشآت الصناعية حسب نوع النشاط

نوع النشاط	صالة الإنتاج	مخازن المواد الأولية	مخازن المنتجات النهائية	الإدارة	المنافع	إجمالي المساحات
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	45%	17%	16%	9%	13%	1,008,118
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	43%	17%	23%	9%	8%	88,758
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	55%	14%	15%	10%	6%	153,105
صناعة الورق و الطباعة و النشر	51%	15%	14%	12%	8%	219,372
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	42%	20%	16%	11%	11%	5,682,379
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	38%	20%	22%	9%	11%	3,091,823
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	51%	15%	16%	10%	8%	1,981,975
صناعات تحويلية أخرى	45%	18%	18%	10%	9%	441,231
المعدل العام	46%	17%	18%	10%	9%	12,666,760

يوضح الرسم التوضيحي (33) تمركز المساحات في صالة الإنتاج بنسبة (47 %) في القطاع الحكومي والمشترك و(45 %) في القطاع الخاص. أما بالنسبة لمخازن المواد الأولية، فقد بلغ نسبته في القطاع الخاص (19 %). أما بالنسبة لمساحات الإدارة والمنافع فقد تساوت النسبة للقطاع الحكومي والمشترك والقطاع الخاص.

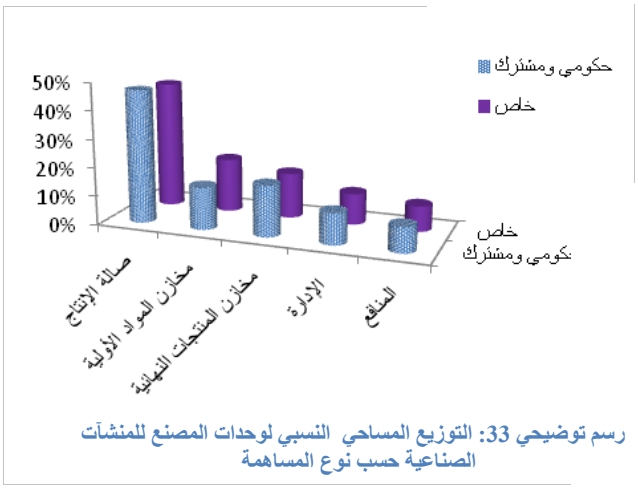

رسم توضيحي 33: التوزيع المساحي النسبي لوحدات المصنع للمنشآت الصناعية حسب نوع المساهمة

3.8.4 التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية

تعتبر دول الخليج الأكثر مستوردا للمنتجات الصناعية الكويتية حيث بلغ عدد المنشآت المصدرة لها (131) منشأة بنسبة (62.4 %)، تليها دول آسيا بعدد (77) منشأة وبنسبة (36.7 %). كما هو موضح بجدول (79). تبين كذلك من جدول (80) بأن إجمالي عدد المنشآت المصدرة إليها من القطاع الحكومي والمشترك (14) منشأة من بينها (5) للدول الخليجية و(9) للدول الآسيوية ولم تصدر لدول أوربا وإفريقيا أي منتج ، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغ إجمالي عدد المنشآت المصدرة (196) منشأة، منها (126) منشأة تصدر لدول الخليج العربي و (68) منشاة تصدر للدول الأسيوية، و منشأة و هي شركة ام تي سي تصدر للدول الأوروبية، و منشأة واحدة تصدر للدول الأفريقية و هي الشركة الكويتية لصناعات المواد الحفازة انظر جدولي (79) و (80).

جدول79: الجهات التي يتم التصدير إليها

الجهة	عدد المنشآت	النسبة (%)
دول الخليج العربية	131	62.4
دول آسيا	77	36.7
دول أفريقيا	1	0.5
دول أوربية	1	0.5
الإجمالي	210	100.0

جدول 80: الجهات التي يتم التصدير إليها حسب نوع المساهمة

نوع المساهمة	دول الخليج العربية	دول آسيا	دول أفريقيا	دول أوربية
حكومي ومشترك	5	9		
خاص	126	68	1	1
الإجمالي	131	77	1	1

بلـغ عـدد المنشـآت الصناعيـة لنشـاط صناعـة الكيماويـات المصـدرة (70) منشـأة، (39) منشـأة منهـا تصـدر لـدول الخليـج و(29) منشـأة لـدول آسـيا ومنشـأة واحـدة إلـى أفريقيـا ومنشـأة واحـدة تصـدر منتجاتهـا الـي أوروبـا. وتليهـا صناعـة المنتجـات المعدنيـة بعـدد (60) منشـأة، (45) منهـا لـدول الخليـج و(15) لـدول آسـيا. أمـا الصناعـات الغذائيـة فشـملت (34) منشـأة تصدرمنهـا (22) منشـأة الـي دول الخليـج و(12) منشـأة الـي الـدول الآسـيوية. (انظـر جـدول (81)).

جدول81: الدول التي يتم التصدير إليها حسب نوع النشاط

نوع النشاط	دول الخليج العربي	دول آسيا	دول أفريقيا	دول أوروبا
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	22	12		
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	3	2		
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	7	2		
صناعة الورق و الطباعة و النشر	2	2		
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	39	29	1	1
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	9	9		
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	45	15		
صناعات تحويلية أخرى	4	6		
الإجمالي	131	77	1	1

الفصل الرابع

التحليل الاقتصادي للمعايير والمؤشرات للمسح الصناعي لعام 2014

يتميز النشاط الصناعي عن سواه من الأنشطة الاقتصادية بمساهمته المرتفعة في تحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي، فقضية التصنيع تعتبر قضية مركزية وأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم الحضاري. وكلما توجهت دول العالم والمالكة للمعرفة الصناعية إلى التصنيع أكثر، كلما حققت مراحل تنموية أعلى، وذلك في ظل غياب دول أخرى عن حلقة التنافس. وفي سبيل جهود الدول النامية لمواصلة النمو، سعت تلك الدول للتحول من اقتصادات زراعية أو أولية الموارد تدريجياً إلى التصنيع في محاولات منها لإعادة التوازن إلى اقتصادها عن طريق قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى من ناحية، ولتخليصها من براثن التخلف والتبعية الاقتصادية من جهة أخرى. وسوف نتناول فيما يلي تحليلاً لأبرز نتائج المسح الصناعي بدولة الكويت لعام 2014.

4.1 معيار الأهمية الاستراتيجية

يعبر هذا المعيار عن مدي الأهمية الاستراتيجية للصناعة الوطنية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى مساسها بالأمن الوطني، ويعبر عن هذا المعيار بمؤشرين أساسيين، هما:

4.1.1 مؤشر حجم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية

تصنف الصناعات وفقاً لهذا المؤشر علي أساس أنها ذات عائد اجتماعي عالي، وتشبع الحاجات الأساسية للسكان. ويندرج ضمن هذا المؤشر عدة مؤشرات فرعية، نبرز أهمها على النحو التالي:

التوزيع القطاعي للمنشآت الصناعية: أشارت نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي لعام 2014 (جدول (11)) إلى أن نشاط صناعة المنتجات المعدنية الأساسية والمصنعة يأتي في المرتبة الأولى من حيث أعداد المنشآت بنسبة (27.1%)، ويشمل هذا القطاع الصناعات المعدنية الأساسية وتندرج فيها صناعة القضبان والمنتجات المعدنية المختلفة وصناعة المنتجات المصنعة الذي يضم تشكيلة واسعة من المنتجات كالهياكل المعدنية والأواني المنزلية والأجهزة الكهربائية وإنشاءات المباني من الحديد والألمونيوم. أما نشاط صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول فيشكل نحو (23%)، ويضم هذا النشاط صناعة الأسمنت ومنتجاته كالبلاط والطابوق ومواد البناء المختلفة. وحلت ثالثا أنشطة صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك والتي تعتمد بشكل اساسي على النفط نسبة (19.7%). ومن تلك النتائج نستخلص أن الأنشطة الصناعية من حيث أعداد منشآتها إنما تتركز وبشكل واضح في القطاعات المرتبطة بالمعادن والصناعات المرتبطة بها وهذا يوضح اعتماد قطاع الصناعة بصورة حيوية من حيث عدد المنشآت على انشطة صناعة المنتجات المعدنية الأساسية والتي تعد من المدخلات الأساسية لتجارة الأواني المنزلية والأجهزة الكهربائية المصنعة محلياً وإنشاءات المباني من الحديد والألمونيوم والذي يغذي قطاع العقار وأنشطة تجارة التجزئة التي تزدهر في الأسواق المحلية بدولة الكويت. هذا والتوسع في عدد المنشآت العاملة في صناعة المنتجات المعدنية الأساسية يعكس النمو في تعاملات هذا القطاع في الاقتصاد والذي يعتبر مؤشر جيد لتشجيع صناعات من شأنها أن تكون بديل للصناعات التي تعتمد على النفط.

وتجدر الإشارة أنه بالمقارنة مع أنشطة الصناعات الأخرى، نجد أن هناك عدد محدود لمنشآت صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود، وذلك كون السوق الكويتي لا يزال يفضل السلع الأجنبية ذات العلامات التجارية وهذا بدوره يعيق التوسع في أنشطة تلك الصناعات محلياً.

توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع المساهمة: اتضح من نتائج المسح الصناعي لعام 2014 أن القطاع الخاص استحوذ على نحو (96.8 %) من نسبة تلك المساهمة. وتعكس تلك النتائج حجم مساهمة القطاع الخاص في هيكل الناتج الصناعي بدولة الكويت، وخاصة مساهمته في الصناعات التحويلية بما يعطي القطاع الخاص دوراً محوريا بقيادة النشاط الاقتصادي في هذا المجال، وبالتالي فإن القطاع الصناعي هو قطاع مؤهل بدرجة ما إلى أن يلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية الشاملة وتوفير فرص عمل. لذا فلابد من الحكومة الكويتية أن تعزز مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الصناعية من خلال المشاركة الفعالة في المشاريع الصناعية التنموية، وهذا يحتاج إلى تكامل وتفاعل أفضل من قبل الدولة بأجهزتها ومؤسساتها الحكومية مع القطاع الخاص من أجل رفع قدرته الإنتاجية والتنافسية.

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية: تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2014 (جدول (12)) أن هناك 37 منشأة صناعية كانت لها 3 مواقع متعددة موزعة على أماكن مختلفة، و58 منشأة لها موقعين مختلفين، وقد بلغت عدد المواقع الموزعة للمنشآت المشاركة في المسح الصناعي لعام 2014 (854) موقعاً منها 627 ذات الموقع الواحد توزعت على كافة المناطق

الصناعية في دولة الكويت. فمنطقة صبحان تعتبر حاضنة للمنشآت الصناعية بنحو (30.4 %) من جميع مناطق الكويت من حيث تغطيتها لعدد القسائم الصناعية. ونستخلص من النتائج أن الأنشطة الصناعية في قسائم صبحان تركز على عدة انشطة صناعية كالأنشطة الكيماوية أو في مجال البترول والفحم والمطاط والبلاستيك وكذلك أنشطة الصناعات المعدنية، في حين تركز منطقة أمغره على صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، أما المصانع في الشعيبة فتشمل نشاط الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك والمنتجات المعدنية بنسبة متعادلة، بينما تركز منطقة الشويخ الصناعية على الصناعات المعدنية ونشاط الأغذية والمشروبات والتبغ ونشاط الورق.

وبناءً على ذلك فإن تنوع هيكل الناتج الصناعي في مختلف المناطق الصناعية يعكس مدى الجاهزية النسبية لكل منطقة صناعية لاحتضان النشاط الصناعي المراد التركيز عليه وهذا يعطي أولوية لتلك الانشطة الصناعية بحيث تتوفر لها جميع التسهيلات المتعلقة بالنقل والشحن والتخزين وغيرها لذات النشاط. فتعتبر أنشطة القطاع الصناعي من اكثر الأنشطة الاقتصادية التي تعطي أهمية قصوى للبعد الجغرافي بسبب الطبيعية الديناميكية لتلك الانشطة في الاقتصاد وترابطها مع الأنشطة الاقتصادية الاخرى. لذلك راعت الدولة عند تحديد مواقع للمنشآت الصناعية التوزيع الجغرافي العادل للصناعة بحيث يرتبط التوطن الصناعي من خلال التوزيع المكاني بالنشاط الصناعي. فالتخصص في الانتاج في أنشطة صناعية محددة بالمنطقة الصناعية يأتي ضمن تحقيق متطلبات أساسية في هذا الموقع لتلك الصناعة. فهناك إلى حد ما تخطيط جيد للصناعة لإنشاء صناعات معينة في مناطق صناعية محددة بناءً على وجود مقومات لتلك الصناعات في تلك المناطق، فالأنشطة الصناعية في منطقة الشعيبة والتي تمتلك منشآت صناعية ذات المساحات الكبيرة (الأراضي التي تزيد مساحتها عن 10000 م2) تركز على الانشطة الصناعية التي تعتمد على البترول أخذا بالاعتبار قرب منطقة الشعيبة للعمليات الانتاجية النفطية والمواد الاولية. في حين تعتبر منطقة صبحان من أهم المناطق الصناعية التي لديها تنوع في الانتاج الصناعي من خلال وجود عدد من الانشطة في منطقة واحدة والتي تتميز في أغلبها بمساحات الاراضي شبه صغيرة الحجم (من 1000 م2 إلى 5000 م2) (جدول (17))، ويأتي ذلك ضمن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به منطقة صبحان وذلك بتوسط موقعها بالدولة وقربها من الأسواق الأساسية بما يجعلها تركز على الصناعات الخفيفة.

من جانب اخر، يعتبر الحيز المكاني للمنطقة الصناعية ذو أهمية جوهرية في التغيرات الهيكلية للنشاط الصناعي وبالتالي التأثير الفعال على دورة الاعمال في الاقتصاد، لذلك لابد من معالجة عنصر توفر الارض والذي يعتبر عائق لتوطن الصناعات الكبيرة ذات الطابع التنموي في دولة الكويت.

القيمة المضافة للأنشطة الصناعية: القيمة المضافة هي كل ما يتم اضافته من قيم لدي كل مرحلة من مراحل الانتاج و التداول السلعي و تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2014 (جدول (30)) أن معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي في عام 2014 تراجع بنسبة 5.22 % مقارنة في عام 2011، وعكس هذا التراجع في المعدل انخفاض مساهمة الانشطة الصناعية في اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي متمثلة بشكل أساسي بتراجع صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول بنسبة 25 %، وصناعة الخشب و منتجاته و الأثاث بنسبة 21 %، وصناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود بنسبة 20 %. وبالنظر إلى حجم القيمة المضافة للقطاع الصناعي في دولة الكويت مقارنة مع نظائرها بدول المجلس، نجد أن مساهمة القطاع جداً متواضعة مما يتطلب جهود حكومية لتعزيز دور القطاع الصناعي في التنمية الصناعية بالدولة. هذا وسيتم التطرق لتفاصيل آثار القيمة المضافة للقطاع الصناعي في معيار التنمية الاقتصادية ومعايير الحماية للصناعات الوطنية.

مساهمة العمالة الوطنية في القطاع الصناعي: تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2014 (جدول (31)) إلى ضعف توزع العمالة الوطنية الكويتية على الأنشطة الصناعية المختلفة في القطاع الصناعي، حيث تركز معظم تلك العمالة في قطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك بنسبة (36.7 %). هذا وسيتم التطرق لتفاصيل آثار مساهمة العمالة الوطنية في القطاع الصناعي في معيار التنمية الاقتصادية ومعايير الحماية للصناعات الوطنية و المعايير المتعلقة بالإطار المؤسسي للإنتاج.

مساهمة انتاج القطاع الصناعي: تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2014 (جدول (54)) إلى أن أكثر الانشطة الصناعية انتاجاً خلال الفترة من 2008 – 2013 هو قطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك بمتوسط 15.6 مليار دينار كويتي سنويا . يأتي بعده من حيث القيمة صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات بمتوسط ما قيمته 896 مليون دينار كويتي. في حين نجد أنه خلال تلك الفترة سجلت انشطة صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود أقل قيمة في الانتاج بحوالي20 مليون دينار كويتي.

هذا ويلاحظ من خلال جدول (54) حجم انتاج القطاعات الصناعية أن حجم الانتاج في قطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك في تزايد مستمر من عام 2011 إلى عام 2013، في حين سجلت انشطة صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود تراجعاً ملحوظاً من عام 2011 إلى عام 2013. وهذه النتيجة تعتبر طبيعية بسبب الأهمية الاستراتيجية لقطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك في دولة الكويت وارتفاع قيمته المضافة مقارنة بالصناعات الاخرى كما أنه القطاع الأكثر تشغيلا للعمالة الوطنية ، خاصة وأن هناك بعض الخطط المستقبلية لعدة مشروعات استراتيجية لقطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول بما يمثل فرصة لإعطائها الأولوية في الانتاج.

4.1.2 حجم الصناعات ذات الطابع التصديري

تكمن هذه الصناعات في دعم توجهات الدولة الخاصة بإحلال الواردات والاعتماد على الصناعات الوطنية في تلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات. وقد أشارت نتائج المسح الصناعي بدولة الكويت لعام 2014 (جدول (19)) إلى أن هناك 225 منشأة صناعية مصدرة لمنتجاتها من إجمالي 722 منشأة، أي بما يعادل (31.2 %) من إجمالي تلك المنشآت. وقد استحوذ نشاط صناعة الكيماويات ومنتجات البترول على النصيب الأكبر كنسبة من إجمالي المنشآت العاملة داخل القطاع، حيث بلغت تلك النسبة نحو (33.4 %)، تليها أنشطة صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات بنسبة (24.4 %). وتتفق تلك النتائج مع هيكل وطبيعة الاقتصاد الكويتي المعتمد على الصناعات المرتبطة بالأنشطة النفطية بالدرجة الأساسية. وقد تلاحظ من تلك النتائج أن جميع الأنشطة الصناعية بلا استثناء لديها قدرة على التصدير، وإن كانت بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يشير إلى تمتع الصناعات الوطنية بالقدرة الي حد ما على سد وتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق نمواً صناعياً يحقق قيمة مضافة أعلى. ومع ذلك تشير النتائج أيضاً إلى تدني قدرة الأنشطة الصناعية ذات صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول على التصدير الخارجي بنحو (7 %) وذلك على الرغم من أهمية تلك الصناعات للاقتصادات الوطنية، كما سجلت بقية الأنشطة نسب متواضعة كمنشآت أنشطة صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث بنحو (3.1 %)، و صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود بنحو (6.2 %)، و صناعة الورق و الطباعة و النشر بنحو (6.2 %)، حيث أن تدني تلك الأنشطة يعتبر طبيعياً للاقتصاد الكويتي بسبب ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإنتاج تلك الصناعة. والنتائج بشكل عام تعكس واقع النظرية الاقتصادية المبنية على تخصص الدولة في انتاج وتصدير السلع ذات الميزة النسبية لها، وهذا ما تمثله تحديداً أنشطة صناعة الكيماويات ومنتجات البترول بدولة الكويت والذي يتوافق مع نتائج المسح في هذا الشأن.
من جانب آخر، توضح هذه النتائج تواضع قدرة الدولة على تنويع صادراتها حيث أنه لا تزال مساهمة السلع الصناعية في اجمالي الصادرات ضعيفاً باستثناء صناعة التكرير، لذا فأن الاقتصاد الكويتي في حاجة ماسة لمزيد من الجهود من أجل تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط من أجل تعزيز المنافسة وضمان استمرار نمو الاقتصاد خاصة في ظل التراجع الحاد في حجم الصادرات النفطية مؤخراً وأثرها على المالية العامة للدولة.

4.2 معيار التنمية الصناعية : تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي

يهدف إلى ترشيد وتخطيط الاستثمار، كما يعبر هذا المعيار عن معايير تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الجزئي، وتدخل ضمن نطاق دراسات الجدوى المالية والفنية والتسويقية. ويعبر عن هذا معيار تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي عدة مؤشرات، أهمها ما يلي:

4.2.1 اقتصاديات الحجم الكبير (كبر حجم المشروع)

من المعلوم أنه كلما زاد حجم المشروع كلما استطاعت إدارة المشروع من خفض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة من المنتجات النهائية إلى الحد الذي تتساوي عنده التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة، وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للمشروع. مما يعني زيادة قدرة المشروعات الكبيرة على التنافس في السوق الخارجي وتصدير منتجاتها إلى الخارج. ويعد حجم الاستثمار من البيانات الأساسية المهمة لأي منشأة صناعية، وتساهم في تحليل المعايير الاقتصادية التالية: معايير التنمية الصناعية وبالأخص معيار تحديد الفرص الاستثمارية على المستوي الكلي المشار اليها باقتصاديات الحجم، وكذلك تدخل ضمن معايير الحماية للصناعة

الوطنية وتحديد الكثافة الرأسمالية للصناعة. يعتبر اقتصاديات الحجم أو كبر حجم المشروع من المؤشرات الهامة جدا لقياس مؤشر الفرص الاستثمارية. وأيضا معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة من المؤشرات التي تدخل ضمن معايير الحماية للصناعة الوطنية.

وبناء على هذا المؤشر، تشير نتائج المسح (جدول (26)) أن إجمالي حجم استثمار المنشآت الصناعية في المسح الصناعي لعام 2014 قد بلغ (4,222) مليون دينار. حيث تبلغ مساهمة القطاع الحكومي نحو (45.5 %) معظمها في انشطة صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك. أما القطاع الخاص فيساهم بنحو (54.5 %) من اجمالي حجم الاستثمار الصناعي حيث يتركز معظمه في صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات. وبمقارنة نتائج مسح 2014 ومسح 2011 نجد أن هناك تغيير وازدياد في حجم الاستثمار الكلي للمنشآت الصناعية من نحو (2,717) مليون دينار إلي (4,222) مليون دينار، حيث يرجع ذلك لوجود إثنى عشر منشأة صناعية في مسح 2014 أغلبها من القطاع الحكومية. كما تشير النتائج إلا انه ما نسبته (44 %) من المنشآت حققت حجم استثمار قيمته مليون دينار فأكثر و هذا مؤشر جيد على قيمته الاستثمارات المحققة في هذا القطاع، حيث تمتلك تلك المنشآت ذات الاحجام المستثمرة العالية اعلى نسبة من العمالة لديها مقارنة بالمنشآت التي تحقق استثمارات صناعية أقل من مليون دينار. هذا وتزايد عدد هذه المنشآت في العقد الاخير ليبلغ 138 من أصل 320 منشأة أي بنسبة (43 %).

وبناء على تلك النتائج، فهناك استمرار لاحتكار المؤسسات الحكومية لأنشطة الصناعات المرتبطة بالنفط، خاصة أن حجم استثمار أنشطة تلك الصناعات قدرت بحوالي (2,073) مليون دينار، أي بنحو نصف حجم الاستثمار الكلي في القطاع الصناعي. وعلى الرغم من واقعية تلك النتائج والذي يعكس اعتماد استثمارات القطاع الصناعي على الصناعات المرتبطة في النفط، إلا أن هذه النتائج لا تلبي الاحتياجات الملحة للاقتصاد الكويتي وراسمي سياستها لتنويع الاقتصاد من خلال وجود صناعات لها أثر على الانشطة الاقتصادية المحلية بحيث لا تعتمد على النفط بشكل أساسي.

4.2.2 العلاقات التشابكية (الأمامية – الخلفية) للمشروع (Backward – Forward Linkages)

تشير نتائج المسح (جدول (22)) بأن أعلى الأنشطة نسبة في قوة الدفع الأمامية في القطاع الصناعي هو نشاط صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول بنسبة (41.6 %) بسبب اعتمادها بشكل رئيسي على المواد الاولية المصنعة المحلية، ثم يأتي من حيث الترتيب أنشطة صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك بنحو (26.2 %). في حين سجلت النتائج أقل نسبة لقوة الدفع الأمامية في قطاع المنسوجات و صناعة الورق و الطباعة و النشر. وبشكل عام لم تختلف النتائج كثير عند احتساب نسبة الأنشطة في قوة الدفع الأمامية للمنشآت الخاصة فقط.

أما على مستوى نسبة قوة الدفع الخلفية للقطاعات المختلفة (جدول (24))، فقد حصل قطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول على أعلى نسبة في قوة الدفع الخلفية (54.6 %)، ثم يأتي بالترتيب صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك بنسبة (23 %). في حين سجل قطاع المنسوجات وقطاع صناعة الورق وقطاع الصناعات الغذائية أقل نسبة لقوة الدفع الخلفية. هذا هو الحال مع أنشطة الصناعات في قوة الدفع الأمامية للمنشآت الخاصة ، ولم تختلف النتائج عند احتساب نسبة الأنشطة في قوة الدفع الخلفية للمنشآت الخاصة.

وتعتبر تلك النتائج طبيعية كون هناك ارتباط بين الصناعات التعدينية والصناعات البتروكيماوية من جانب والصناعات الاخرى من جانب آخر، حيث أن كلا الصناعتان لديها آثار الدفع الخلفي بسبب توفر المادة الاساسية المستخدمة في العملية الانتاجية. فتتمتع الصناعات التعدينية بسهولة توفر المواد الخام اللازمة بالسوق المحلية، وكذلك نجد الصناعات البتروكيماوية والتي تعول على سهولة الحصول على المواد الأولية اللازمة بالاعتماد على البترول. أما من جانب اثار الدفع الأمامي في القطاع الصناعي، فقد وجدت علاقة تبادلية مع مختلف الصناعات الاساسية خاصة تلك المرتبطة بالصناعات التعدينية والصناعات البتروكيماوية. لذلك تعتبر الصناعات التعدينية والصناعات البتروكيماوية من الأولويات للصناعة الوطنية وذلك لوجود المواد الأولية الاستراتيجية التي تعتمد عليها تلك الصناعات، بجانب وجود روابط أمامية وخلفية قوية لهذه القطاعات. هذا ويجب على المعنيين في القطاع الصناعي توسيع فرص الاستثمار المحلي بهدف تنويع التنويع القطاعات في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال تنسيق السياسات الصناعية بغرض زيادة درجة الروابط (التشابك) الأمامية والخلفية بين الصناعات، وايجاد صناعة تصديرية او احلالية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة، واخيراً أن تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحفيزها لصناعة المنتجات الوسيطة ومستلزمات الإنتاج للصناعات الأساسية الكبرى مما سيساهم في العثور على الروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات الوطنية المختلفة.

4.2.3 القيمة المضافة للمشروع الصناعي

تعرف القيمة المضافة بأنها القيمة التي أضافتها العملية الإنتاجية إلى القيم السابقة التي تم إنتاجها سواءً أكانت في صورة مواد خام أو مواد نصف مصنعة، التي يخلقها المشروع، ويساهم بها مع غيره من المشروعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption، وتقيس القيمة المضافة الثروة التي تُخلَق بواسطة الجهود الجماعية للعاملين في المنظمة، والمستثمرين، وأصحاب رؤوس الأموال، من أفراد ومساهمين. والهدف الرئيسي من معيار القيمة المضافة هو معرفة مدى مساهمة المشروع في الإنتاج القومي، حيث يتم تحديد مقدار تلك المساهمة بقيمة ما أضافه المشروع إلى منتجات المشروعات الاخرى، وليس فقط بقيمة ما أنتجه المشروع نفسه. ويعتبر معيار القيمة المضافة من المعايير التي يجري مقارنة أداء مشروع معين من المشروعات الأخرى على أساسها، فالمشروع الذي يعطي قيمة مضافة أكبر من المشروعات الأخرى يعتبر اداؤه أكفأ وانجازه أفضل من أي مشروع آخر يعطي قيمة مضافة أقل. ومن زاوية أخرى، يعكس مصطلح القيمة المضافة قيمة المساهمة الإضافية التي خلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق، وبذلك فهي النسبة الأولية الداخلة في الإنتاج الصناعي (المنتج النهائي) فائدة وأجراً وريعاً وأرباحاً، ويمكن أن ترتفع القيمة المضافة لعنصر العمل مثلاً: عن طريق زيادة رأس المال المستخدم لكل عامل (الصناعات الكثيفة رأس المال)، أو زيادة التدريب والتأهيل الذي يتلقاه العامل بما يرفع الإنتاجية. وفي هذا النوع من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية يمكن الاستمرار في الدعم التدريجي المسموح به. ونذكر هنا أيضاً ضرورة تكامل هذا النوع من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والميزة النسبية بشكل رأسي، وذلك للحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءة والمنافسة الدولية. وقد أشارت نتائج المسح الصناعي فيما بين عامي 2011 و 2014 بدولة الكويت (جدول (30)) إلى أن اجمالي القيمة المضافة لعام 2013 بلغت 5 مليار دينار كويتي.وللمنشآت الخاصة 2.3 مليار دينار كويتي. اعلى قيمة مضافة سجلت في صناعة الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك ثم صناعة المنتجات المعدنية. وكانت الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ هي الصناعات الأسرع نمواً، فقد حققت أعلى معدلات للنمو فيما بين العامين المذكورين بنسبة (125 %)، تليها صناعة المنتجات المعدنية بنسبة (28 %)، الأمر الذي يشير إلى أهمية تلك الصناعات في توليد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ولا سيما وأن هاتين الصناعتين لا تعتمدان بشكل مباشر على الأنشطة النفطية، مما يساهم في تحقيق درجة ما من التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القيمة المضافة المتولدة بالقطاعات النفطية، وتساهم أيضاً في تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية لدولة الكويت من الخارج. وعلى المستوى الإجمالي للأنشطة الصناعية فقد انخفضت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة (5 %) فيما بين العامين المذكورين.

وجدول (9) يوضح القيمة المضافة لقطاع الصناعات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2014، فقد بلغت تلك القيمة نحو (161.16) مليار دولار الأمريكي خلال العام المذكور. وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بمعظم مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات لدول المجلس بنحو (50.3 %) ، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة مساهمة بلغت (22.4 %)، ثم دولة قطر بنحو (13.2 %) ثم دولة الكويت بنسبة (6 %). لذلك بمقارنة حجم القيمة المضافة لقطاع الصناعة في دولة الكويت مع نظائرها بدول المجلس، نجد أن مساهمة القطاع جداً متواضعة مقارنة في دول تتشابه مع دولة الكويت بوجود هيكل اقتصادي يعتمد على النفط.

من جانب آخر فإن متوسط مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات لدول المجلس يقدر بنحو (26.8) مليار دولار، وبالمقارنة مع حجم تلك المساهمة دولة الكويت نجد أن دولة الكويت أقل من متوسط مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات لدول مجلس بفارق كبير جداً. وهذا يدل على محدودية مساهمة القطاع الصناعي بدولة الكويت في الاقتصاد الوطني مقارنة مع الدول المجاورة والتي تتشابه مع دولة الكويت في الهيكل الانتاجي للاقتصاد، وهذا الأمر يتطلب اتخاذ اجراءات وسياسات من شأنها الاسراع في تنمية الصناعة الكويتية ومراجعة العوائق التي تحول دون تنفيذها.

كما أشارت النتائج إلى متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في دولة الكويت بلغت نحو (54) ألف دينار في عام 2014 أي ما يعادل (180) ألف دولار، وهذا الرقم يفوق متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الدول العربية والبالغ نحو (66) ألف دولار. وتدل تلك النتيجة على ارتفاع انتاجية العامل الصناعي بدولة الكويت في المتوسط مقارنة مع نظيره في الدول العربية وهذا يعتبر أمر ايجابي.

من جانب آخر، تتفوق مساهمة نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمنشآت الخاصة في دولة الكويت على مساهمة نصيب العامل الصناعي في المنشآت الحكومية في كلا العامين 2011 و2014، فعلى سبيل المثال في عام 2014 بلغ متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمنشآت الخاصة في دولة الكويت

نحو (28,326) دينار مقارنة بنحو (54,115) دينار لاجمالي المنشآت الحكومية.وهذا الأمر يتطلب من المنشآت الصناعية الحكومية تبني سياسات تطوير وتنمية مهارات العمالة لديها في القطاع الصناعي وذلك بهدف تحقيق المستويات المناسبة من القدرات الانتاجية للعمالة.

4.2.4 العمالة الوطنية المستخدمة

تكمن أهمية هذا المؤشر في ضرورة تشجيع المشروعات الصناعية على استخدام العمالة الوطنية وخصوصاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع الخاص. وفيما يتعلق بتوزيع العمالة الوطنية الكويتية على الأنشطة الصناعية المختلفة، توضح المؤشرات (جدول (31)) أن أنشطة صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك يأتي في المرتبة الأولى من حيث تركز العمالة الوطنية به، حيث بلغت نسبة العمالة الوطنية فيه نحو(36.7 %)، ثم في المرتبة الثانية صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث بنسبة (4.5 %)، ثم صناعات تحويلية أخرى بنسبة (4 %). ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات في هذا المجال فيما يتعلق بتوفر فرص العمل أمام قوة العمل الوطنية في القطاع الصناعي واحتياجات سوق العمل المتعلق بمختلف القطاعات الصناعية من مختلف التخصصات، وخاصة منها التكنولوجية والمهنية. ونستخلص من تلك النتائج مؤشر تركز العمالة الوطنية على انشطة قطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك والتي يغلب عليها الطابع الحكومي في التوظيف حيث يفضل المواطن الكويتي العمل في تلك الشركات مقارنة بشركات القطاع الخاص. وكذلك يساعد على تحليل فرص تحسين المستوى الفني والمهارى للعاملين في مختلف الصناعات وقياس نسب العمالة الوطنية في مختلف الانشطة الصناعية. من جانب اخر، تشير النتائج (جدول (32)) إلى أن نحو (25.5%) من العمالة الوطنية في القطاع الصناعي يعملون ضمن مجموعة الادارة العليا والإدارة المساعدة، في حين لا تتجاوز النسبة (8.8 %) و(6.8 %) في مجموعة الادارة الفنية وعمالة الانتاج و مجموعة عمال الخدمات والصيانة، على التوالي. وهذه النتيجة مؤشر على تفضيل العمالة الوطنية القيام بالأعمال الإدارية مقارنة بالأعمال الفنية في القطاع الصناعي. وهذا الأمر يتطلب السعي لزيادة نسب العمالة الوطنية في القطاع الصناعي من خلال تشجيع تلك العمالة الانخراط في الاعمال الفنية، وتلك الخطوات تعتمد بشكل كبير على الإجراءات والسياسات الحكومية الرامية لتوسيع دور هذا القطاع في الاقتصاد.

4.2.5 قدرة المشروع على التصدير وإحلال الواردات

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المشروع على التصدير واختراق منتوجاته للأسواق الخارجية، وبالتالي فهو يمثل دعم لتوجهات الدولة الخاصة بإحلال الواردات والاعتماد على الصناعات الوطنية في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات. وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2014 (جدول (41)) إلى أن إجمالي حجم الصادرات قد بلغ نحو (11,214) مليون دينار كويتي. حصدت قيمة صادرات صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والنفط والفحم والمطاط والبلاستيك (10,892) مليون دينار بنسبة (97%) من إجمالي الصادرات. وتتفق تلك النتائج، كما تم ذكره سابقًا، مع هيكل الاقتصاد الكويتي المعتمد على الأنشطة النفطية بشكل أساسي، مما يشير إلى تواضع المساهمة النسبية للقطاعات الصناعية غير المرتبطة بالأنشطة النفطية، الأمر الذي يستدعي المزيد من العمل على زيادة مساهمة تلك الصناعات غير النفطية وزيادة الجهود في مجال تحقيق التنويع الاقتصادي، ويأتي في مقدمة الصناعات التصديرية كل من صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات التي ساهمت بنحو(1.3 %) من الصادرات الصناعية لعام 2014، ثم صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول التي ساهمت صادراتها بنحو(0.7 %)، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ التي ساهمت بنحو(0.5 %) من إجمالي الصادرات الصناعية لعام 2014. ومن جانب آخر، تشير النتائج (جدول (42)) إلى تمركز قيمة الصادرات الصناعية في القطاع الحكومي بنسبة (95 %) من إجمالي الصادرات بقيمة (10,646) مليون دينار، أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد كانت قيمة الصادرات (567) مليون دينار كويتي بنسبة (5 %)، ويأتي ذلك نتيجة تركز الأنشطة النفطية بما فيها التصدير في الشركات الحكومية. وتدل تلك النتائج على مدى أهمية الحاجة إلى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي وزيادة قدراته التصديرية.

وبشكل عام، فإن قدرة قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، وقطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات على إحلال الواردات في منشآت القطاع الصناعي في دولة الكويت يعتبر محدودا جداً ولا يرقي للمنافسة في المدي المتوسط أو حتى البعيد، حيث تعاني تلك الصناعات من اختلالات كثيرة وغير مستعدة للتصدير على نطاق واسع. وباستثناء قطاع صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والنفط والفحم والمطاط والبلاستيك والذي يعتبر القطاع

الوحيد المؤهل لإحلال واردات هذا القطاع وبشكل متفاوت بحسب السلعة، فإن سياسة إحلال الواردات في دولة الكويت من شأنها خلق اقتصاد منتج من خلال تبني سياسة واضحة لإحلال الواردات تتلخص بمرحلتين أساسيتين: تطبق المرحلة الأولى بهدف إحلال واردات السلع البسيطة ذات الطابع الاستهلاكي كالمواد الغذائية والملابس وغيرها، وبعد التأكد من فعالية تلك المرحلة يتم الانتقال إلى المرحلة المتقدمة من خلال احلال السلع الرأسمالية والانتاجية، كالآلات والمعدات وغيرها. وهذا الأمر بالتأكيد يحتاج لتبني جهود فعالة وتعاون المنشآت الحكومية مع المنشآت الخاصة لزيادة القدرة الاستيعابية للعمالة وتحديد السلع ذات الأهمية الإستراتيجية التي تحل محل الواردات .

4.2.6 الإنتاج البيئي النظيف

يركز هذا المعيار على ضرورة أن يتم اختيار المشروعات الصناعية التي تدرس التكلفة الاجتماعية للتلوث البيئي وضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في دراسات الجدوى، بهدف تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث البيئي. إن المشروعات التي يتم إقرارها وتشجيعها بناء على هذا المعيار هي تلك التي ترفع مستوى معيشة ورفاه الأفراد وتحفز الاقتصاد الوطني ولكن ليس على حساب البيئة والأجيال القادمة في محاولة الحد من الآثار السلبية على البيئة بأكبر قدر ممكن، بما يساعد على استمرار عملية التنمية والتصنيع من أجل رفاه الأجيال القادمة. وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2014 (جدول (50))، أن نسبة المخلفات السائلة في قطاع صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة (40 %) تتوزع بين (40 %) مخلفات سائلة خطرة و(60 %) غير خطرة، تليها الصناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك (22 %) وهي الأعلى نسبة من بين جميع القطاعات تتوزع بين (22 %) مخلفات سائلة خطرة و(78 %) غير خطرة، بينما سجلت صناعة الخشب والصناعات التحويلية أدنى نسبة. وارتفاع نسب تلك المخلفات في الانشطة الصناعية بدولة الكويت هو بالتأكيد يعكس الدور الرقابي المفترض أن تقوم به الهيئات والمؤسسات المعنية للتأكد من مدى جاهزية الدولة للاستفادة من تلك المخلفات واعادة تدويرها من جانب، والتخلص من الغير المفيد منها بالطرق الآمنة بهدف الحد من التلوث الصناعي وأن يكون ضمن الحدود المسموح بها عالمياً.

فعلى الرغم من أن القطاع الصناعي في دولة الكويت قد سجل نسب جيدة في القدرة على التخلص من المخلفات الصلبة غير الخطرة للأنشطة الصناعية سواء باستخدام حاويات الشركات الخاصة أو حاويات البلدية، إلا أن قدرة القطاع للتخلص من المخلفات الصناعية تفاوتت بين الانشطة الصناعية عند التعامل مع المخلفات الصلبة الخطرة. ففيما يخص عدد المخلفات الصناعية الصلبة الخطرة للمنشآت الصناعية الخاصة، فقد أشارت النتائج (جدول (49)) إلى أن أكثر الانشطة الصناعية قدرة على التخلص من المخلفات الصناعية الصلبة الخطرة باستخدام حاويات الشركات الخاصة بنسبة تخلص تصل إلى (100 %) هي أنشطة صناعة الخشب ومنتجاته، وأنشطة صناعة الورق و الطباعة و النشر و الأثاث، وأنشطة صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك، ثم يأتي بعدهم أنشطة صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول بنسبة تخلص تصل إلى (97 %). في المقابل أكثر الانشطة الصناعية قدرة على التخلص من المخلفات الصناعية الصلبة الخطرة باستخدام حاويات البلدية بنسبة تخلص تصل إلى (100 %) هي أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات، وأنشطة صناعة الورق و الطباعة و النشر و الأثاث، وأنشطة لصناعات التحويلية الاخرى، ثم يأتي بعدهم أنشطة صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات بنسبة تخلص تصل إلى (69 %).
ومن خلال تحليل تلك النتائج نجد أن متوسط المخلفات الصناعية الخطرة التي تم التخلص منها باستخدام حاويات الشركات الخاصة وصلت إلى نحو (92 %). أما متوسط المخلفات الصناعية الخطرة التي تم التخلص منها باستخدام حاويات البلدية فقد وصلت الى نحو (72 %)، وهذا المؤشر يعكس كفاءة الشركات الخاصة بالتخلص من مخلفاتها الخطرة مقارنة شركات الحكومية. هذا والجدير بالذكر أن المخلفات الصناعية الخطرة لأنشطة صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك لم تتجاوز (1 %) باستخدام حاويات البلدية وهذا الأمر يتطلب جهود حثيثة لزيادة نسبة التخلص من تلك المخلفات لما لها من انبعاثات ونفايات سامة وخطرة على البيئة.

4.3 معيار التنمية الصناعية - المستوى الجزئي

4.3.1 متوسط العائد على الاستثمار (Benefit / Cost Ratio)

يعبر هذا المؤشر عن صافي عائد الوحدة النقدية المستثمرة في المشروع، حيث إنه كلما كبرت النسبة كان المشروع أكثر ربحية، ويعتبر من أهم المعايير المستخدمة في دراسة وتقييم الاستثمار للمشروع وهو عبارة عن خارج قسمة إجمالي العائد (التدفقات الداخلة) على إجمالي التكاليف (التدفقات الخارجة) للمشروع طوال فترة حياته الإنتاجية، بما يزيد عن الواحد الصحيح. كما يتم ترتيب المشروعات المقبولة حسب القيمة العددية لمتوسط عائد الوحدة النقدية المستثمرة، حيث إنه كلما كبرت النسبة كان المشروع أكثر ربحية أما بالنسبة إلى أهم العوائد التي يمكن حسابها في هذا المجال فهي العائد على المبيعات، والعائد على رأس المال العامل، والعائد على الأصول، والعائد على الاستثمارات الكلية. وتشير المؤشرات (جدول (52)) إلى أن معدل العائد على رأس المال قد بلغ نحو (123.2 %) لعام 2011 و (85.5 %) لعام 2014 لإجمالي قطاع الصناعات في دولة الكويت، الأمر الذي يشير إلى تراجع معدلات العائد على الاستثمار في المشروعات الصناعية فيما بين الأعوام الثلاث المذكورة. وقد حازت صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك على أعلى عائد على رأس المال في مسح 2011 ومسح 2014.

وعلى الرغم من التراجع في معدل العائد على رأس المال للقطاع الصناعي بدولة الكويت، إلا أن هذا المؤشر (85.5 %) يعكس الأداء الجيد من حيث ربحية الاستثمار بالقطاع الصناعي بالبلاد مقارنة بأداء القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع المصرفي الذي سجل (23.9 %) لعام 2014، والعائد على رأس المال للقطاع العقاري الذي يشير خبراء العقار بأنه يتراوح بين (5 %) و(7 %). ولتلك البيانات دلالة واضحة على كفاءة القطاع الصناعي في استخدام رأس المال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الاخرى بالاقتصاد.

ولتعزيز مزيد من المعدلات الاستثمارية المرتفعة في القطاع الصناعي، يتطلب الأمر تحسين بيئة الاستثمار والأعمال لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي من خلال تفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والعام في أنشطة القطاع الصناعي، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك عن طريق ازالة كافة العوائق البيروقراطية وتسهيل اجراءات منح التراخيص لهذه الاستثمارات.

4.3.2 الربحية للمشروع وعوائد الاستثمار

وهو من المؤشرات التي تعكس ربحية المنشاة أو القطاع ككل، ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مكونات أساسية تعكس ربحية المشروع، حيث تعرف الأرباح من الناحية الاقتصادية بالفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة في فترة زمنية محددة والتكاليف الكلية في تلك الفترة مع أخذ الفرصة الضائعة في حسابها بعين الاعتبار (الأرباح من الناحية المحاسبية تغفل الفرصة الضائعة من حسابها لجدوى المشروع الصناعي). وقد بلغ إجمالي معدل الربحية نحو (21.5 %) لعام 2011 ونحو (15.7%) لعام 2014 (جدول (53))، موزعاً حسب الأنشطة الصناعية المختلفة، حيث حاز نشاط الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول للمنشآت الخاصة على أعلى معدل ربحية لكلا عامي 2011 و 2014، ثم الصناعات التحويلية الأخرى لعام 2011، ونشاط صناعة الورق والطباعة والنشر لعام 2014.

وبناء على تلك النتائج فإن التراجع في معدل الربحية للقطاع الصناعي من نحو (21.5 %) لعام 2011 إلى ما نسبته (15.7%) عام 2014 يرجع بشكل رئيسي إلى تراجع ربحية أنشطة الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول من نحو (17.5 %) لعام 2011 إلى ما نسبته (12.7 %) في عام 2014 بسبب ضعف الطلب في الاسواق العالمية على منتجات هذا القطاع خلال تلك الفترة، حيث يعتمد الانتاج في أنشطة الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول على تصدير جزء كبير من تلك المنتجات، وهذا ما يجعل قطاع الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول يتسم بدرجة تنافسية عالية وحساسية مرتفعة للأسعار في ظل تعرض الاقتصاد العالمي لمزيد من الركود في معدلات النمو الاقتصادي.

وبشكل عام فإن الاستثمار في القطاع الصناعي بدولة الكويت يعتبر من القطاعات التي تتسم بربحية جيدة وذلك يرجع إلى استقرار أسعار السلع المنتجة في هذا القطاع، ودخول منتجات جديدة من فترة لأخرى، ووجود حجم طلب مستقر لمنتجاتها.

وجميع تلك العوامل ستسهم بشكل كبير على استقطاب مزيد من الاستثمارات الصناعية، وهذه فرصة لمتخذي القرار بالدولة لتوجيه الاستثمار نحو صناعات أكثر تخصصاً وبالتالي تشجيع الاستثمار الفعال في هذا القطاع ودعم مزيد من الطلب وتدفق رؤوس الأموال إلى القطاع الصناعي في المستقبل.

4.4 معايير الحماية للصناعات الوطنية

تكمن أهمية هذا المعيار في مدى توفير الحماية اللازمة للمنتجات المحلية، بما يساعد على تطويرها، وبالتالي رفع القدرة التصديرية لتلك المنتجات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مساهمة تلك الصناعات في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال قيمته المضافة وتوظيفها لصالح المواطنين. ويقاس هذا المعيار بعدة مؤشرات، على النحو التالي:

4.4.1 نسبة العمالة الوطنية إلى مجموع العمالة الكلي

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل بالاقتصاد الوطني، وبالتالي مساهمة ذلك القطاع في تشغيل الأيدي العاملة الوطنية ومواجهة البطالة. وفيما يتعلق بتوزيع العمالة الوطنية الكويتية على الأنشطة الصناعية المختلفة، توضح المؤشرات (جدول (31)) أن قطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك يأتي في المرتبة الأولى من حيث تركز العمالة الوطنية به، حيث بلغت نسبة العمالة الوطنية في ذلك القطاع نحو (36.7 %)، ثم في المرتبة الثانية صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث بنسبة (4.5 %)، ثم صناعات تحويلية أخرى بنسبة (4 %). ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات في هذا المجال فيما يتعلق بتوفر فرص العمل أمام قوة العمل الوطنية في القطاع الصناعي واحتياجات سوق العمل المتعلق بمختلف القطاعات الصناعية من مختلف التخصصات، وخاصة منها التكنولوجية والمهنية. وكذلك يساعد على تحليل فرص تحسين المستوى الفني والمهارى للعاملين في مختلف الصناعات وقياس نسب العمالة الوطنية في مختلف الانشطة الصناعية.

4.4.2 القيمة المضافة للمنشأة بالنسبة إلى قطاع الصناعة وإلى الناتج المحلى الإجمالي

تفسر القيمة المضافة على أنها إحدى أدوات إدارة المنشأة التي تعمل على إحداث قيمة للمنشاة، وبالتالي تقدير مساهمة كل نشاط في الناتج المحلى الإجمالي، وتشير النتائج (رسم توضيحي (6)) إلى أن حجم القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014 بلغ نحو (5.9 %) وهذا يعكس القيمة المتواضعة لهذا القطاع بالنسبة لحجم الانشطة في الاقتصاد إذا ما قورنت بمتوسط تلك النسبة لدول المجلس الخليجي إجمالاً والمقدرة نحو (10.1 %)، حيث جاءت مملكة البحرين في المرتبة الأولى من بين دول المجلس بنسبة بلغت نحو (14.7 %)، ثم جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (10.9 %)، ثم دولة قطر بنسبة (10.1 %)، ثم سلطنة عمان بنسبة (10 %)، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (9 %)، ثم دولة الكويت التي جاءت في المرتبة الأخيرة من بين دول المجلس من حيث نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت نحو (5.9 %) في خلال عام 2014.

4.4.3 نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني

ويعكس هذا المؤشر دور الاستثمار الصناعي الخاص في الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمة الاستثمارات الصناعية في جملة الناتج المحلي الإجمالي. وتشير النتائج إلى أن تلك النسبة بلغت نحو (8.47 %) لعام 2013 وهذا مؤشر على اهمية استثمارات القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

4.4.4 معدل إنتاجية المنشأة

يعبر هذا المؤشر عن معدل الكفاءة التي تحول بها المنشاة المدخلات إلى مخرجات. وتشير النتائج إلى أن معدل النمو السنوي الإجمالي للمنشآت الصناعية طبقاً لنتائج المسح الصناعي لعام 2014 (جدول (55)) بلغ نحو (12.518%)، وسجلت صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك أعلى معدل وبلغ (14.813 %)، يليها الصناعة الخشب ومنجاته وبلغ (11.342 %) في حين سجلت صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية أدنى معدل للنمو وبلغ (3.036- %) . ومن جانب آخر، يلاحظ أن معدل النمو في القطاع الحكومي والمشترك في سنة 2013 بلغ نحو (1.839- %) بينما بلغت النسبة في سنة 2012 (6.196 %)، وعلى صعيد القطاع الخاص فمعدل النمو لسنة 2014 بلغ (6.225 %) وتصاعد المعدل في سنة 2013 ليصل إلى (9 %) (جدول (56)). وجدير بالذكر أن معدل النمو يختلف عند استثناء الشركات الحكومية والمشتركة، خاصة في قطاع صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك التي بلغت إنتاجها في 2013 من غير الشركات الحكومية (649,507,758) د.ك بمعدل نمو (10.6 %) لعام 2012 ونحو (7 %) لعام 2013 (جدول (57)). وتعكس المؤشرات ضعف الإنتاجية في غالبية القطاعات، ولزيادة تحسين تلك الإنتاجية، فإن دور الدولة يتمثل في توفير البنية التحتية الأساسية، مثل توفير شبكة جيدة من الطرق والخدمات العامة كالنقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء، والصرف الصحي، وكذلك المؤسسات التعليمية والثقافية، ومراكز التدريب والتأهيل، ومراكز الرعاية الصحية، وغيرها مما يسهم إلى حد كبير في زيادة الإنتاج من السلع والخدمات. كما يتمثل دور الدولة في خلق الجو الملائم للتنمية في البلد من خلال تشريع القوانين والأنظمة والتعليمات والاشراف على تنفيذها، ودعم وتشجيع مؤسسات البحث العلمي والتقني، وخلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية والتنظيمية التي تساعد على التحسين المستمر في الإنتاجية، من خلال اجهزة الدولة وخططها وسياساتها الانمائية وتشريعاتها، والتركيز على المفهوم الانساني للعمل، أي بناء الفرد واحترام كيانه في المجتمع، وكذلك اعداد برامج وانشطة وطنية شاملة وحملات وحركات وطنية للإنتاجية والتنظيمات المؤسسية اللازمة، وذلك لنشر الوعي والثقافة الإنتاجية والتطبيع على السلوك الإنتاجي الصحيح واستيعاب تقنيات العمل المناسبة لرفع كفاءة الاداء في جميع الانشطة الاقتصادية، وانشاء الدولة للمراكز التدريبية والتعليمية، والقيام بدور فاعل في اعداد البرامج والحملات والحركات الوطنية المساندة للإنتاجية. أما دور المنشآت فيتمثل في وضع الخطط ورسم السياسات الكفيلة بتحقيق البرامج الإنتاجية بأقصى قدر من الكفاءة والفاعلية، والاهتمام بالعنصر البشري والعمل على تطويره، واسهامه في القرارات الإدارية، وخلق علاقات انسانية متينة وظروف عمل مريحة، والاستفادة من المنجزات العلمية والتقنيات الحديثة، وتحقيق الانسجام التام بينها وبين العمال، والعمل على توافق مصلحة الادارة مع مصلحة العمال، وعلى اساس توزيع المنافع للطرفين و اقتناع العمال بأن نجاح المنظمة التي يعملون بها إنما هو نجاح للاقتصاد القومي ككل، وأنه سيعود بالنفع عليهم وعلى الأجيال القادمة.

4.4.5 معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة

طبقاً للدراسات والمرجعيات فإن هناك عدة طرق لحساب معامل كثافة راس المال Capital Intensity ، ومن ضمن تلك الطرق أن يتم تعريف معامل كثافة راس المال من خلال نصيب العامل الواحد من رأس المال الثابت للمنشأة كما هو في المعادلة التالية: (رأس المال الثابت ÷ عدد العمال)

حيث تشير تلك النسبة ما اذا كانت المنشأة الصناعية من الصناعات كثيفة راس المال Capital- intensive Industry أو - كثيفة العمل Labor-intensive Industry.، لذلك فوجود نسبة عالية لهذا المؤشر تعكس ارتفاع كثافة راس المال، في حين تعتبر النسبة المتدنية دليل على اعتماد المنشأة الصناعية على كثافة العمل، بمعنى أن المنشأة تقوم بتوظيف اكبر قدر من العمال، وهذا بدوره يعطي دلالة على انخفاض نسبة المدخلات من التكنولوجيا المتطورة Low Technological Inputs

لهذه المنشأة.
يعكس هذا المؤشر مدى توفير بيانات عن حركة الأصول المالية والتكوين الرأسمالي في الأنشطة الصناعية. وتشير النتائج إلى أن صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك تأتي في مقدمة الصناعات من حيث ارتفاع معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة، يلي ذلك صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، ثم صناعة الورق والطباعة والنشر. وأقل معامل للكثافة الرأسمالية للصناعة نجده في أنشطة صناعات الخشب و منتجاته و الأثاث، ثم أنشطة صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود، وأخير أنشطة الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ .

وتعتبر تلك النتائج طبيعية للاقتصاد الكويتي حيث يلاحظ في هذا الشأن أن منشآت القطاعات المرتبطة بالأنشطة النفطية تميل إلى زيادة التجهيز الرأسمالي على حساب زيادة القوة العاملة مما يحسن قدرتها التنافسية ويتيح لها الدخول إلى أسواق التصدير بسهولة أكبر من القطاعات الاخرى، وهذا أمر منطقي نظرًا لضخامة الاستثمارات في القطاع النفطي. لذلك ففي سبيل تطوير الكفاءة الانتاجية للقطاع الصناعي بدولة الكويت، لابد من توجيه المنشآت العاملة فيه إلى زيادة الكثافة الرأسمالية وتخفيض كثافة العمل، كما يجب أن يستخدم هذا المؤشر لعمل مقارنة مع المنشآت في القطاع بغرض اتخاذ إجراءات التحفيز الملائمة.

4.5 المعايير المتعلقة بالإطار المؤسسي للإنتاج

يساعد هذا المعيار في التعرف على حجم المؤسسة الاقتصادي بحسب عدد العمالة التي تعمل فيها، وبالتالي التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد. وعبر هذا المعيار هناك عدة مؤشرات، أهمها عدد المنشآت التي يعمل بها من 1 – 19 عامل، وعدد المنشآت التي يعمل بها من 20-49 عامل، وعدد المنشآت التي يعمل بها من 50-99 عامل، وعدد المنشآت التي يعمل بها 100 عامل فأكثر.

وتشير النتائج (جدول (61)) وفقاً لتصنيف المنشآت الصناعية بحسب أعداد العمالة بها إلى أن المنشآت الصناعية التي يعمل بها من 20 إلى 49 عامل تأتي في المرتبة الأولى وفقاً لهذا التصنيف وبنسبة (33.8 %)، ثم يأتي في المرتبة الثانية المنشآت التي يعمل بها 100 عامل فأكثر وبنسبة (28.9 %)، ثم في المرتبة الثالثة تأتي المنشآت التي يعمل بها من 50 إلى 99 عامل وبنسبة (23.3 %). وهذا مؤشر ايجابي على الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم (حسب عدد العمالة) بدولة الكويت في القدرة على خلق فرص عمل في القطاع الصناعي، وهذه النتيجة تتوافق مع النماذج الاقتصادية في هذا الشأن بمعظم دول العالم حيث تعتبر المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم نواة لتغذية المشاريع الكبرى بالاقتصاد.

4.6 معيار القضاء على تبديد الموارد

4.6.1 نسبة ما تنفقه الصناعة على البحث والتطوير قياساً للناتج الصناعي

أظهرت نتائج المسح الميداني لدولة الكويت لعام 2014 أن معظم المنشآت الصناعية في جميع القطاعات تعمل على استخدام جزء من إنفاقها على التدريب والدراسات والبحوث، إلا أنها ما زالت ضعيفة. وبشكل عام، تؤشر البيانات على ضعف الاهتمام بالموارد البشرية المتوفرة لدى هذه المنشآت، فبالنظر إلى ما تخصصه هذه المنشآت من موارد مالية للتدريب، والذي يمثل أحد أهم مقومات الاستثمار في الموارد البشرية، مقارنةً بما تخصصه للإنفاق الاستثماري فنري أنه لا يتعدى (15%) خلال الفترة 2013-2011. ويتعارض هذا مع التوجهات الحديثة في الإدارة التي تتناول قضايا استثمار الموارد البشرية من منظور متطور شامل مستمد من النموذج الفكري الحديث للإدارة المواكب للتطورات الاقتصادية وظروف عالم العولمة والتنافسية، والذي يركز على الإدارة الاستراتيجية كمنهج لتحقيق نتائج وأهداف محددة، وذلك باستخدام الموارد البشرية والمادية والتقنية مندمجة. بمعنى أخر، هو المنهج الذي يجعل من إدارة الموارد البشرية منصهرة في الإدارة الاستراتيجية، وهو ما يتطلب ضرورة الاستثمار بشكل جدي في قدرات العنصر البشري في المؤسسة الانتاجية.
وفي نفس السياق، ما تخصصه هذه المنشآت من موارد مالية للدراسات، والذي تمثل أحد أهم مقومات تطوير القدرات الابتكارية في المنشآت الصناعية، مقارنة بما تخصصه للإنفاق الاستثماري، يتراوح بين (9 %) في عام 2011 و(11.7%) في 2013. ويمثل ذلك عنصر ضعف في الوقت الحالي حيث تساهم الدراسات في تعزيز خبرات الادارة والقيادة في هذه المنشآت من خلال تقديم أحدث ما توصل له العلم والمعرفة وأفضل الممارسات من تقنيات ومهارات تساهم في تحقيق المزيد

من الانتاجية وارتفاع القدرة التنافسية.

4.6.2 نسبة التشغيل الإلكتروني

تعد الطبيعة التكنولوجية المستخدمة من المؤشرات المهمة في التنمية الصناعية. وجدير بالذكر أن المشروعات الصناعية التي تمتلك القدرة رفع مستوى أداءها وكفاءتها الإنتاجية باستخدامها للتكنولوجيا والتقنيات الصناعية العالمية لتواكب التطور العالمي وتمكن منتجاتها من منافسة المنتجات العالمية يجب أن يكون لها الأولوية في الدعم والتشجيع ضمن معايير تضمن قدرة المشروع الصناعي على زيادة حجم المبيعات بأقل كلفة ممكنة. وقد أظهرت نتائج المسح الميداني لدولة الكويت لعام 2014 (جدول (20)) أن معظم المنشآت الصناعية في قطاع الصناعات التحويلية تعمل آلاتها بطريقة آلية، أو نصف آلية، آو إلكترونية، وحيث إن التطبيقات التكنولوجية والإلكترونية من المؤشرات الدالة على القدرة الإنتاجية للصناعة، فقد تم حساب نسبة التشغيل الإلكتروني للمنشآت وبلغت في المتوسط الإجمالي (33.3 %). وقد كانت أعلي نسبة تشغيل إلكتروني سجلها قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة (62 %)، ويأتي بعدها قطاع صناعة الورق والطباعة والنشر بنسبة (43.5 %). وتعكس تلك النتائج قدرة مؤسسات القطاع الصناعي في دولة الكويت على مواكبة تطور النظم الآلية والالكترونية في مختلف القطاعات الصناعية بما يعزز فرص ومجالات البحث والتطوير وفرص تنمية القدرات الابتكارية في مختلف الأنشطة الصناعية.

4.6.3 الطاقة العاطلة

لا بد أن تأخذ المعايير الموضوعية الخاصة بالتنمية الصناعية على عاتقها تخفيض معدل الطاقة الإنتاجية المعطلة في المنشآت الصناعية علاوة على القدرة على خفض معدل التكلفة، وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. ويتضح من نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام 2014 (جدول (21)) أن إجمالي متوسط الطاقة الإنتاجية العاطلة وغير المستغلة في قطاع الصناعات التحويلية قد بلغ نحو (31.2 %) في عام 2013. وبحسب نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة بالقطاعات الصناعية، فإن نشاط صناعة الخشب بنسبة قدرها (40.7 %) وهي الأكبر من بين جميع الأنشطة الصناعية، بينما بلغت الطاقة الإنتاجية العاطلة في المنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك (25.6 %)، أما نشاط صناعة المنتجات المعدنية فقد بلغت الطاقة الإنتاجية العاطلة به (30.6 %). كما سجل كل من نشاط الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، ونشاط المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول، وصناعة المنسوجات والملبوسات والمنتجات الجلدية طاقة إنتاجية عاطلة بنسب بلغت على التوالي (33.8 %)، (31.6 %)، (38.6 %). ومن جانب آخر، تدل النتائج على أن نشاطي صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم المطاط والبلاستيك، وصناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات هما الأسرع في القضاء على الطاقات الإنتاجية العاطلة، حيث انخفضت نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة في كليهما بنحو (5.1 %) فيما بين عامي 2012 و2013. ونستخلص من هذا المؤشر ارتفاع نسب الطاقات الإنتاجية العاطلة في جميع الأنشطة الصناعية، وبالتالي عدم قدرة المشروعات الصناعية على الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى أو الكاملة والتي تتمثل في أقصى حجم من الإنتاج يمكن أن يصل إليه المشروع بعد إدخال كافة التوسعات المخططة والحصول على جميع عناصر الإنتاج اللازمة التي تتوافر فيها المواصفات والشروط المطلوبة، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع خسائر القطاع الصناعي لعدم تشغيل المصانع بالشكل الكامل. وقد يرجع وجود طاقات إنتاجية عاطلة إلى الحاجة لضخ استثمارات إضافية محدودة للصيانة في بعض المشروعات أو إلى انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية المحلية و هو سبب رئيسي لهذه الظاهرة. ومن جانب آخر، فإن استغلال الطاقات العاطلة يمكن أن يكون عنصرا أساسيا في النمو لأنه يتطلب استثمارات هامشية، ففي الغالب لا يحتاج تشغيل هذه الطاقة المعطلة إلا لبعض الاستثمارات المحدودة. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن نسبة الطاقة العاطلة المسموح بها أو المقبولة اقتصاديا تكون في حدود (5 %). وجدير بالذكر أنه من الأهمية استغلال الطاقات العاطلة والموارد غير المستغلة في الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة، لأنها تقوم بدور مهم في رفع معدل النمو دون إحداث تضخم.

4.7 معيار الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي

4.7.1 نسبة الصادرات الى الواردات الاجمالية للصناعات التحويلية

تشير النتائج إلى أن نحو (92 %) من المنتجات الأولية المستخدمة في الشركات الحكومية والمشتركة هي منتجات كويتية، في حين أن النسبة المقابلة في الشركات الخاصة هي فقط (33 %). كما تدل المؤشرات (جدول (69)) على تواضع نسبة الصادرات إلى الواردات لكافة القطاعات بالصناعات التحويلية، وقد بلغت تلك النسبة نحو (0.86 %) للإجمالي، وتشير تلك النتيجة إلى مدى ضعف صادرات قطاعات الصناعات التحويلية، وعدم قدرة الصناعات العاملة المحلية في هذا القطاع على تلبية متطلبات السوق المحلية. واستمرار ضعف هذه النسبة بالمستقبل سيؤدي إلى انكماش القيمة المضافة لهذا القطاع، وهذا الأمر يتطلب مزيدا من الجهود لتقليل اعتماد الصناعة الكويتية على الاستيراد من الخارج بهدف تكوين قاعدتها الصناعية. وهذا الأمر يحتاج التعرف على الواقع التكنولوجي للقطاع الصناعي ومن ثم تطويره ، وكذلك يتطلب التعرف على القدرة التمويلية للصناعة الكويتية وبالتالي تفعيل الانفاق على البحث والتطوير، كما يحتاج الأمر إلى النهوض باعداد وتدريب العاملين في هذا القطاع.

4.8 معايير أخرى

4.8.1 معيار جودة الانتاج الصناعي

تشير نتائج المسح (جدول (70)) إلى أن (25.5 %) من المنشآت الصناعية حاصلة على شهادات الجودة وأن نحو (90 %) منها حاصلة على شهادة الجودة ISO. وتعتبر نسبة المنشآت الحاصلة على شهادات الجودة جداً متواضعة بالإضافة لذلك فأن حصول المنشأة على شهادة المطابقة لإحدى المواصفات القياسية يعتبر من الأمور التحفيزية والمساعدة للمنشأة لتطوير فرص التصدير وتحسين الجودة إلا أنه غير كاف، حيث تضع الدول المستوردة ضمن أولوياتها عند استيراد السلع بأن تتصف تلك السلع بدرجة عالية من الصحة والسلامة وحماية البيئة واستيفاء شروط فنية تخص المواصفات والاختبارات وغيرها.

لذلك يجب على الجهات المعنية أن تدرك بأن وجود مواصفات قياسية وطنية للمنتجات ستعمل على مساعدة الصناعة المحلية على زيادة قدرتها التنافسية وتسهل التبادل التجاري الإقليمي والدولي، وهذا الأمر يتطلب من الهيئات والمؤسسات الرقابية المعنية تسليط الضوء على أهمية الحصول على تلك الشهادات لمزاولة الأعمال لتحفيز درجة عالية من الجودة عن طريق إنتاج سلع بمواصفات قياسية عالية تستطيع المنافسة.

4.8.2 التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية

تشير النتائج (جدول (79)) أن معظم الصادرات الصناعية لدولة الكويت تتجه نحو دول مجلس التعاون الخليجي بنحو (62.4 %) بما يعكس محدودية التوسع الجغرافي للصناعات الكويتية بحكم تنافسية تلك الصناعات مع صناعات الدول الاخرى باستثناء الصناعات المرتبطة بالنفط والتي تتجه إلى الدول الاسيوية والافريقية والأوروبية.
وتعتبر تلك النتائج واقعية بحكم محدودية الصادرات الصناعية غير المعتمدة على النفط وبالتالي ضعف الطلب عليها والذي يقتصر على دول المجلس من جانب، وحاجة الدول من خارج دول المجلس للصناعات البتروكيماوية أكثر من غيرها.

الفصل الخامس

مؤشرات اقتصادية و محاسبية عامة للقطاعات الصناعية في دولة الكويت

في هذا الفصل نستعرض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمحاسبية لكل قطاع من قطاعات الصناعات التحويلية تارة شاملة المنشآت وتارة اخرى تشمل فقط المنشآت الخاصة في كل قطاع.

5.1 المؤشرات الاقتصادية العامة للقطاع الصناعي

عدد المنشآت	722
إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك.)	4,222,229,154
الانفاق الرأسمالي (د.ك.)	123,396,558
قيمة القروض (د.ك.)	1,730,375,032
العمالة الكويتية	9,587
العمالة غير الكويتية	82,940
القيمة المضافة (د.ك.)	5,007,086,367
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	54,115
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	15.91
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	84.33
العائد على راس المال (%)	85.59
معدل الربح	15.75
الانتاج لكل عامل	226,193
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	0.27
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	23.92
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	1.21
متوسط الأجر السنوي للعامل	8,611
معدل النمو 2010-2013	12.518
الطاقة العاطلة %	31.19
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	3.41
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	0.54
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	53.60
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	72.17

5.1.1 المؤشرات الاقتصادية العامة للقطاع الصناعي للمنشآت الخاصة

عدد المنشآت	699
إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك.)	2,300,400,911
الانفاق الرأسمالي (د.ك.)	99,492,526
قيمة القروض (د.ك.)	199,094,347
العمالة الكويتية	2,860
العمالة غير الكويتية	76,833
القيمة المضافة (د.ك.)	2,484,305,996
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	31,173
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	10.68
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	92.60
العائد على راس المال (%)	82.65
معدل الربح	54.07
الانتاج لكل عامل	36,917
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	0.81
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	84.44
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	4.39
متوسط الأجر السنوي للعامل	3,329
معدل النمو 2010-2013	6.37
الطاقة العاطلة %	31.19
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	5.23
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	2.83
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	15.20
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	76.53

5.2 المؤشرات الاقتصادية للصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ

عدد المنشآت	73
إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك.)	239,061,528
الانفاق الرأسمالي (د.ك.)	20,269,548
قيمة القروض (د.ك.)	14,063,234
العمالة الكويتية	433
العمالة غير الكويتية	15,479
القيمة المضافة (د.ك.)	284,384,173
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	17,872
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	15.93
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	84.06
العائد على راس المال (%)	69.76
معدل الربح	28.18
الانتاج لكل عامل	37,242
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	0.80
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	47.99
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	3.49
متوسط الأجر السنوي للعامل	2,846
معدل النمو 2010-2013	0.303
الطاقة العاطلة %	29.84
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	12.15
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	3.42
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	9.00
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	58.64

5.2.1 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة الأغذية والمشروبات و التبغ للمنشآت الخاصة

عدد المنشآت	65
إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك.)	167,949,261
الانفاق الرأسمالي (د.ك.)	17,150,156
قيمة القروض (د.ك.)	14,063,234
العمالة الكويتية	390
العمالة غير الكويتية	13,128
القيمة المضافة (د.ك.)	257,555,651
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	19,053
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	13.82
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	65.21
العائد على راس المال (%)	98.72
معدل الربح	35.13
الانتاج لكل عامل	33,515
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	0.89
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	56.85
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	3.44
متوسط الأجر السنوي للعامل	2,634
معدل النمو 2010-2013	1.31
الطاقة العاطلة %	29.84
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	10.34
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	3.63
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	9.50
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	64.37

5.3 المؤشرات الاقتصادية لصناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود

عدد المنشآت	19
إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك.)	20,247,693
الانفاق الرأسمالي (د.ك.)	197,880
قيمة القروض (د.ك.)	574,507
العمالة الكويتية	54
العمالة غير الكويتية	1,431
القيمة المضافة (د.ك.)	10,815,110
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	7,283
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	21.36
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	187.22
العائد على راس المال (%)	28.74
معدل الربح	29.64
الانتاج لكل عامل (د.ك.)	13,172
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	0.78
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	55.29
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	5.62
متوسط الأجر السنوي للعامل	1,556
معدل النمو 2010-2013	-1.667
الطاقة العاطلة %	38.61
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	3.40
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	1.01
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	30,10
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	53.81

5.4 المؤشرات الاقتصادية لصناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث

عدد المنشآت	56
إجمالي حجم استثمار المنشأة	35,242,377
الانفاق الرأسمالي	694,805
قيمة القروض	1,421,925
العمالة الكويتية	173
العمالة غير الكويتية	3,669
القيمة المضافة	57,385,968
القيمة المضافة للعامل	14,936
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة	15.71
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	61.41
العائد على راس المال (%)	114.67
معدل الربح	50.90
الانتاج لكل عامل (د.ك.)	20,756
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج	0.61
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج	71.96
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج	5.92
متوسط الأجر السنوي للعامل	2,347
معدل النمو 2010-2013	11.342
الطاقة العاطلة %	40.74
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح	1.72
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات	0.88
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	2.50
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة	70.42

5.5 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر

عدد المنشآت	50
إجمالي حجم استثمار المنشأة	164,194,265
الانفاق الرأسمالي	4,075,415
قيمة القروض	6,887,350
العمالة الكويتية	163
العمالة غير الكويتية	4546
القيمة المضافة	139,281,189
القيمة المضافة للعامل	29,578
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة	12.48
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	117.89
العائد على راس المال (%)	60.42
معدل الربح	51.99
الانتاج لكل عامل (د.ك.)	40,526
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج	0.43
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج	72.98
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج	4.60
متوسط الأجر السنوي للعامل	3,692
معدل النمو 2010-2013	-0.716
الطاقة العاطلة %	33.8
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح	4.11
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات	2.14
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	7.80
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة	71.23

5.6 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك

عدد المنشآت	142
إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك.)	2,072,299,105
الانفاق الرأسمالي (د.ك.)	27,226,018
قيمة القروض (د.ك.)	1,518,936,294
العمالة الكويتية	7,162
العمالة غير الكويتية	12,335
القيمة المضافة (د.ك.)	3,475,603,294
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	178,264
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	15.89
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	59.62
العائد على راس المال (%)	125.46
معدل الربح	12.70
الانتاج لكل عامل (د.ك.)	943,536
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	0.20
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	18.89
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	0.80
متوسط الأجر السنوي للعامل	28,325
معدل النمو 2010-2013	14.813
الطاقة العاطلة %	25.60
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	1.05
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	0.13
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	59.20
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	74.81

5.6.1 المؤشرات الاقتصادية صناعات الكيماويات ومنتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك للمنشآت الخاصة

عدد المنشآت	133
إجمالي حجم استثمار المنشأة (د.ك.)	381,752,564
الانفاق الرأسمالي (د.ك.)	15,775,927
قيمة القروض (د.ك.)	13,956,423
العمالة الكويتية	525
العمالة غير الكويتية	10,615
القيمة المضافة (د.ك.)	1,058,116,394
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	94,984
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	4.17
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	36.08
العائد على راس المال (%)	244.75
معدل الربح	74.49
الانتاج لكل عامل (د.ك.)	58,304
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	1.02
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	162.91
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	5.39
متوسط الأجر السنوي للعامل	3,962
معدل النمو 2010-2013	8.824
الطاقة العاطلة %	49.40
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	1.69
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	1.26
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	27.80
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	88.30

5.7 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول

عدد المنشآت	166
إجمالي حجم إستثمار المنشأة (د.ك.)	709,760,377
الانفاق الراسمالي (د.ك.)	48,695,902
قيمة القروض (د.ك.)	65,620,817
العمالة الكويتية	456
العمالة غير الكويتية	14,385
القيمة المضافة (د.ك.)	306,592,169
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	20,659
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	16.67
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	231.50
العائد على راس المال (%)	25.64
معدل الربح	34.04
الانتاج لكل عامل (د.ك.)	39,849
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	1.52
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	51.84
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	4.78
متوسط الأجر السنوي للعامل	3,444
معدل النمو 2010-2013	-3.036
الطاقة العاطلة %	31.59
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	26.76
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	9.11
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	13.80
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	59.31

5.7.1 المؤشرات الاقتصادية لصناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول للمنشآت الخاصة:

عدد المنشات	161
إجمالي حجم إستثمار المنشأة (د.ك.)	572,124,047
الانفاق الراسمالي (د.ك.)	39,361,353
قيمة القروض (د.ك.)	47,711,215
العمالة الكويتية	431
العمالة غير الكويتية	12,881
القيمة المضافة (د.ك.)	258,985,979
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	19,455
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	15.75
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	220.91
العائد على راس المال (%)	27.20
معدل الربح	32.80
الانتاج لكل عامل	40,136
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	1.44
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	48.47
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	4.56
متوسط الأجر السنوي للعامل	3,065
معدل النمو 2010-2013	7.079
الطاقة العاطلة %	31.59
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	25.30
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	8.30
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	7.10
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	60.08

5.8 المؤشرات الاقتصادية العامة لصناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات

عدد المنشآت	196
إجمالي حجم إستثمار المنشأة (د.ك.)	945,973,272
الانفاق الراسمالي (د.ك.)	20,876,855
قيمة القروض (د.ك.)	121,715,905
العمالة الكويتية	1,097
العمالة غير الكويتية	29,907
القيمة المضافة (د.ك.)	713,597,267
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	23,016
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	16.01
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	132.56
العائد على راس المال (%)	53.99
معدل الربح	49.57
الانتاج لكل عامل (د.ك.)	33,067
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	0.33
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	69.60
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	3.75
متوسط الأجر السنوي للعامل	3,686
معدل النمو 2010-2013	5.818
الطاقة العاطلة %	30.59
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	4.09
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	2.03
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	13.80
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	71.57

5.8.1 المؤشرات الاقتصادية للصناعات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات للمنشآت الخاصة

عدد المنشات	195
إجمالي حجم إستثمار المنشأة (د.ك.)	923,440,167
الانفاق الراسمالي (د.ك.)	20,876,855
قيمة القروض (د.ك.)	113,324,693
العمالة الكويتية	1,075
العمالة غير الكويتية	29,375
القيمة المضافة (د.ك.)	682,738,508
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	22,422
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	16.24
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	135.26
العائد على راس المال (%)	53.18
معدل الربح	49.48
الانتاج لكل عامل	32,237
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	0.33
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	69.55
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	3.81
متوسط الأجر السنوي للعامل	3,641
معدل النمو 2010-2013	6.786
الطاقة العاطلة %	30.59
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	4.25
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	2.10
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	14.40
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	71.93

5.9 المؤشرات الاقتصادية العامة للصناعات التحويلية الأخرى

عدد المنشآت	20
إجمالي حجم إستثمار المنشأة (د.ك.)	35,450,537
الانفاق الراسمالي (د.ك.)	1,360,135
قيمة القروض (د.ك.)	1,155,000
العمالة الكويتية	49
العمالة غير الكويتية	1,188
القيمة المضافة (د.ك.)	19,427,197
القيمة المضافة للعامل (د.ك.)	15,705
نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة (%)	26.41
مساهمة عنصر رأس المال الثابت في القيمة المضافة	182.48
العائد على راس المال (%)	25.25
معدل الربح	26.89
الانتاج لكل عامل (د.ك.)	27,027
نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (%)	2.28
نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج (%)	58.11
نسبة الاستهلاك السنوي إلى الإنتاج (%)	6.94
متوسط الأجر السنوي للعامل	4,148
معدل النمو 2010-2013	-2.662
الطاقة العاطلة %	38.0
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الأرباح (%)	15.20
نسبة الانفاق الاستثماري إلى الايرادات (%)	4.09
نسبة الصادرات الى الانتاج (%)	64.30
نسبة الارباح إلى القيمة المضافة (%)	46.07

الفصل السادس

المشـكلات و المعوقات

6. المشاكل والمعوقات

يتضح من نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت لعام 2014 امكانية حصر أهم المشكلات التي تواجه الصناعة هي: مشكلات في التسويق من حيث قلة الطلب ووجود منافسة قوية سواء محلية او خارجية وكذلك مشكلات في التخزين والنقل. وكذلك مشكلات التكنولوجيا من حيث صعوبة الحصول عليها: ارتفاع التكلفة وصعوبة الصيانة وغلاء قطع الغيار. وأيضا مشكلات في المواد الاولية من حيث تقلبات الاسعار والنقل ومواعيد التسليم وكذلك مشكلات العمالة من حيث صعوبة الحصول على العمالة الفنية المؤهلة. واخيرا المشكلات المتعلقة بالتصدير من حيث دفع رسوم جمركية عالية، قلة قنوات التوزيع والمنافسة القوية.

فيما يلي نتطرق لبعض هذه المشكلات بشكل اكثر تفصيلا:

6.1 مجال التسويق

جدول (82) والشكل التوضيحي (34) يوضحان المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التسويق. بالنسبة إلى عائق قلة الطلب نرى إن صناعة المنتجات التعدينية الغير معدنية حازت على أعلى نسبة وقدرها (36.6%) بعدد (48) منشأة، وحازت صناعات التحويلية الأخرى على أدنى نسبة (1.5%) بعدد (2) منشأة من حيث قلة الطلب.

ومن الصعوبات التي تواجهه هذه المنشآت المنافسة القوية المحلية. وكانت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة الأولى في صعوبة هذا العائق و تأثيرها بنسبة (26.7%) بعدد (81) منشأة، تليها الصناعات التعدينية غير المعدنية عدا البترول بعدد (79) منشأة وبنسبة (26.1%).

أما بالنسبة إلى المنافسة القوية الخارجية، احتلت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة أعلى نسبة (29.1%) وأقلها صناعات التحويلية الأخربنسبة (3.1%).

ومن ناحية المشاكل والعوائق الأخرى التي تواجهها المنشآت تبين أن صناعة المنتجات المعدنية المصنعة تعاني هذه المشكلة بأكبر نسبة و قدرها (27.6%) ثم صناعة المنتجات التعدينية الغير معدنية بعدد (15) منشأة والتي بلغت نسبتها (19.7%).

وتعاني المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول من مشاكل النقل وتتغلب على باقي الصناعات بنسبة (34.4%) بعدد (32) منشأة، أما صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود حازت على أدنى مركز بنسبة (1.1%) بعدد (1) منشأة. وبالنسبة إلى مشاكل التخزين فحازت الصناعات المعدنية المصنعة على أعلاها نسبة تليها صناعة االمنتجات التعدينية غير المعدنية ثم صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك بنسب (36%) (18.4%) (16.9%) على التوالي.

وأيضا من المشكلات والعوائق في مجال التسويق ارتفاع أعباء الدعاية. واحتلت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة أعلى نسبة (28.1%) بعدد (27) منشآة، تليها الصناعات الغذائية (18.8%) بعدد (18) منشأة، وأدناها الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة (3.1%) بعدد (3) منشأة.

بالنسبة إلى عدم توفر قنوات توزيع ففقد عانت منها صناعة المنتجات المعدنية المصنعة بنسبة (32.4%). وكذلك بالنسبة إلى إغراق السوق المحلي أيضا حصلت صناعة المنتجات المعدنية المصنعةعلى أعلى نسبة (34.1%) وأقلها الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة (0.4%).

جدول82: المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التسويق

نوع النشاط	مشكلات التسويق								
	قلة الطلب	مواجهة_منافسات قوية محلية	مواجهة منافسات قوية خارجية	أخري	مشكلات تتعلق بالنقل	مشكلات تتعلق بالتخزين	إرتفاع أعباء الدعاية	عدم توفر قنوات توزيع	إغراق السوق المحلي
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	6	34	30	9	12	14	18	9	26
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	4	4	9	4	1	2	6	4	9
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	12	19	23	4	2	8	6	5	28
صناعة الورق و الطباعة و النشر	4	32	14	10	4	11	7	6	11
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	18	47	55	11	19	23	16	9	54
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	48	79	20	15	32	25	13	11	24
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	37	81	65	21	21	49	27	22	79
صناعات تحويلية أخرى	2	7	7	2	2	4	3	2	1
إجمالي المنشآت	131	303	223	76	93	136	96	68	232

إجمـالا نلاحـ ـا الصناعـات
مـن حيـث التد المعدنيـة هـي
الأعلـى. وكانـ

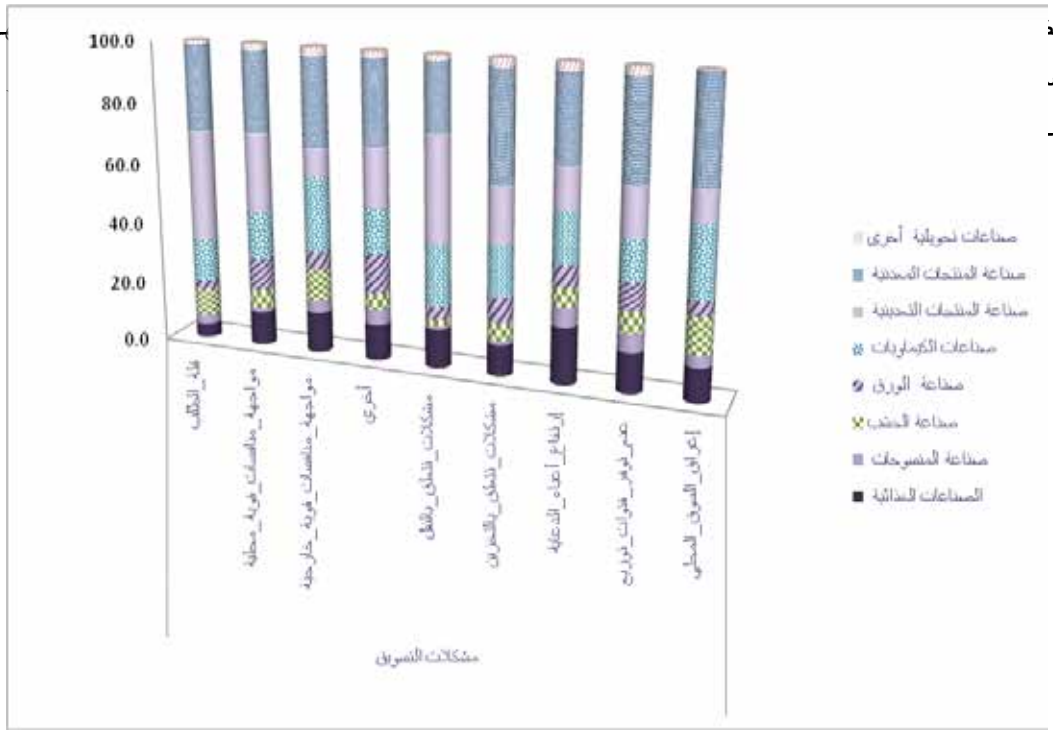

رسم توضيحي 34 : نسبة المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التسويق

6.2 مجال التكنولوجيا

جدول (83) والشكل التوضيحي (35) يوضحان المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التكنولوجيا.

بالنسبة إلى عائق صعوبة الحصول عليها نرى أن صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات حازت على أعلى نسبة وقدرها (38.6%) بعدد (17) منشآة، ولم تعاني صناعة المنسوجات والملابس والأحذية من هذا العائق.

ومن الصعوبات التي تواجهه هذه المنشآت ارتفاع التكلفة. وكانت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة الأولى في صعوبة تخطيها هذا العائق بنسبة (25.3%) بعدد (91) منشأة، تليها صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية بعدد (80) منشآت وبنسبة (22.3%).

ومن ناحية المشاكل والعوائق الأخرى التي تواجهها المنشآت في مجال التكنولوجيا تبين أن صناعة المنتجات المعدنية المصنعة لها أكبر نسبة قدرها (37.1%) تليها صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية (20%).

وتعاني صناعة المنتجات المعدنية المصنعة من عدم توفر المؤسسات التي توفر حاجاتها التكنولوجية وتتغلب على باقي الصناعات بنسبة (31.1%)، تليها صناعات الكيماويات ومنتجات البترول بنسبة (17.2%)، أما صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة حازت على أدنى مركز بنسبة (1.6%).

وبالنسبة إلى مشاكل الصيانة وقطع الغيار فحازت صناعة المنتجات المعدنية المصنعةعلى أعلى نسبة (31.3%) بعدد (47) منشآة، أما الصناعات التحويلية الأخرى وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة حازت على أدنى نسبة (0.7%) بعدد منشأة واحدة.

بالنسبة إلى مشاكل التخزين فحازت صناعة المنتجات المعدنية المصنعة على أعلى نسبة (35.4%). ولم تعاني صناعة المنسوجات والملابس والأحذية من هذه المشاكل.

نوع النشاط	مشكلات التكنولوجيا					
	صعوبة الحصول عليها	إرتفاع التكلفة	أخري	عدم توفر المؤسسات	لصيانة وقطع الغيار	مشاكل في التخزين
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	2	38	3	16	21	8
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	٠	8	1	2	1	٠
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	5	35	2	6	7	10
صناعة الورق و الطباعة و النشر	2	27	5	6	13	7
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	7	67	4	26	28	16
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	10	80	7	21	32	20
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	17	91	13	38	47	35
صناعات تحويلية أخرى	1	13	٠	7	1	3
إجمالي المنشآت	44	359	35	122	150	99

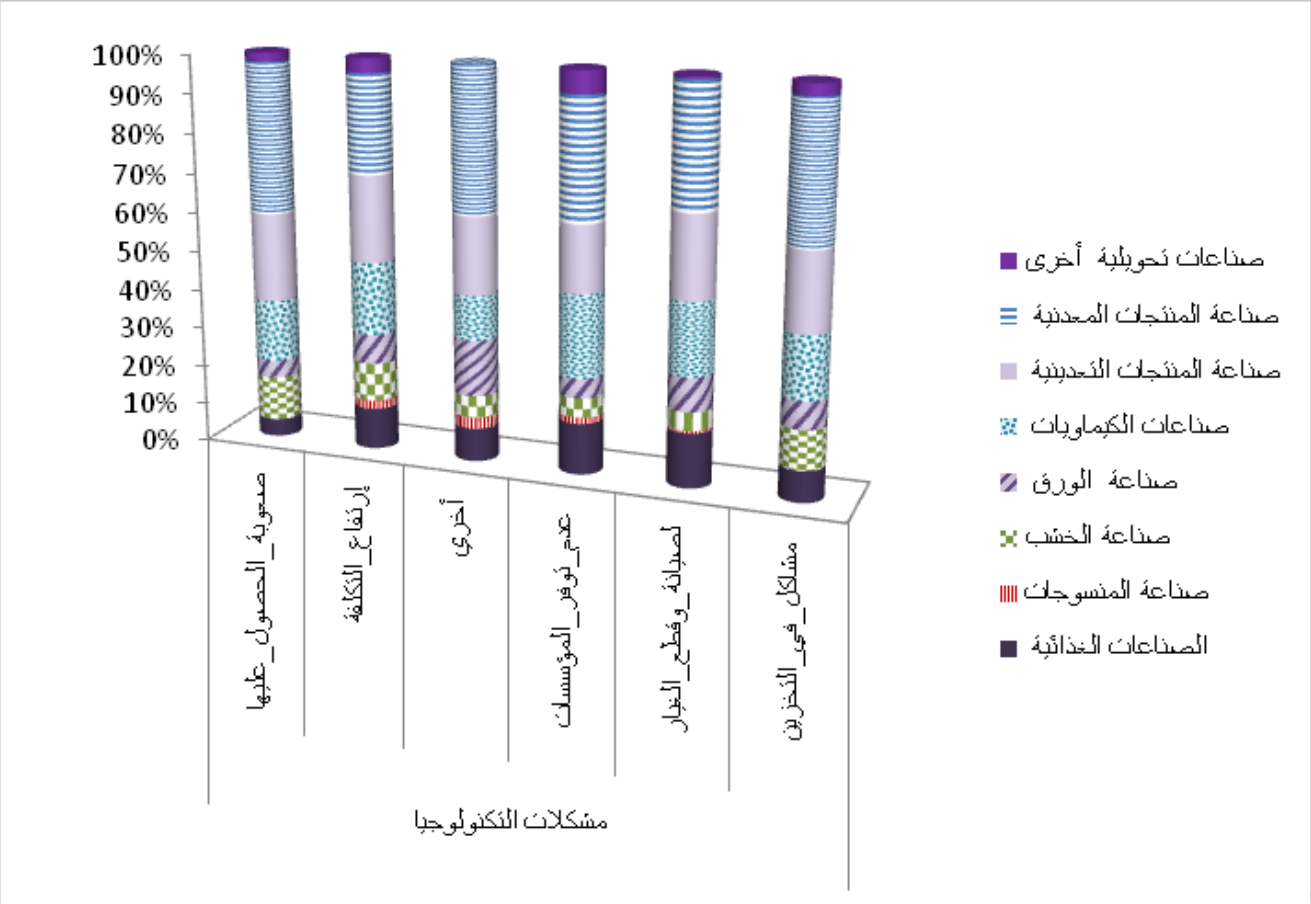

رسم توضيحي 35: نسبة المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التكنولوجيا

6.3 مجال المواد الأولية

جدول (84) والشكل التوضيحي(36) يوضحان المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال المواد الأولية.

بالنسبة إلى عائق تقلبات الأسعار يتبين أن الصناعات المعدنية المصنعة حازت على أعلى نسبة وقدرها (27.7%) بعدد (122) منشأة، وحازت الصناعات التحويلية الأخرى على أدنى نسبة (1.6%) بعدد (7) منشآت.

ومن ناحية المشاكل والعوائق الأخرى التي تواجهها المنشآت تبين أن صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك لها أكبر نسبة قدرها (24.5%)، أما بالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فقد حازت على أدنى نسبة قدرها (3.2%).

بالنسبة إلى مشاكل النقل والشحن فحازت الصناعات المعدنية المصنعة على أعلى نسبة (32.1%) بعدد (53) منشأة، أما صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود حازت على أدنى نسبة (1.2%) بعدد (2) منشأة.

وأيضاً إلى مشاكل مواعيد التسليم فحازت صناعة المنتجات المعدنية على أعلاها نسبة، ثم صناعات الكيماويات ومنتجات البترول، تليها صناعات المنتجات التعدينية غير المعدنية بنسب (34.9%) (23%) (14.3%) على التوالي.

جدول 84: المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التكنولوجيا

نوع النشاط	مشكلات المواد الأولية			
	تقلبات_الأسعار	أخرى	النقل_والشحن	مواعيد_التسليم
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	44	14	17	11
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	9	3	2	3
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	35	8	9	9
صناعة الورق و الطباعة و النشر	29	6	7	11
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	90	23	31	29
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	104	15	42	18
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	122	18	53	44
صناعات تحويلية أخرى	7	7	4	1
إجمالي المنشآت	440	94	165	126

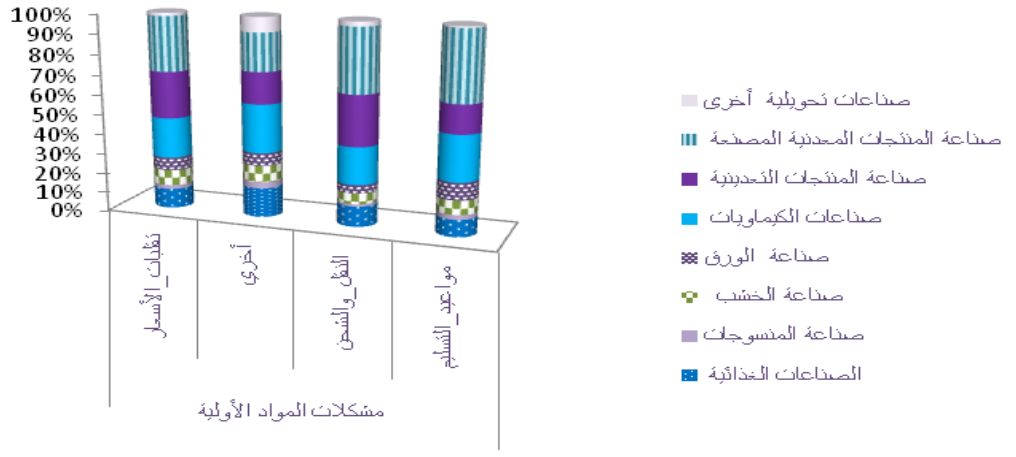

رسم توضيحي 36: نسبة المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التكنولوجيا

6.4 مجال العمالة

جدول (85) والشكل التوضيحي (37) يوضحان المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال العمالة. بالنسبة إلى عائق عدم وجود عمالة مؤهلة نرى أن الصناعات المعدنية المصنعة حازت على أعلى نسبة وقدرها (29.2%) بعدد (100) منشأة، وحازت صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والجلود على أدنى نسبة (1.5%) بعدد (5) منشآت.

ومن ناحية المشاكل والعوائق الأخرى التي تواجهها المنشآت تبين أن الصناعات المعدنية المصنعة لها أكبر نسبة قدرها (21.3%) بعدد (23) منشأة، تليها الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك بنسبة (20.4%) بعدد (22) منشآة.

وتعاني الصناعات المعدنية المصنعة صعوبات مع جهات أخرى وتتغلب على باقي الصناعات بنسبة (33.7%)، تليها صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك بنسبة (20.2%)، أما صناعةالمنسوجات والملابس الجاهزة حازت على أدنى مركز بنسبة (2.2%).

وبالنسبة إلى مشاكل تتعلق بالعمالة فحازت صناعة المعدنية المصنعةعلى أعلى نسبة (34.1%) بعدد (30) منشآة، أما الصناعات التحويلية الأخرى وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذيةحازت على أدنى نسبة (1.1%) بعدد منشأة واحدة لكل منها.

جدول 85: المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال العمالة

نوع النشاط	مشكلات العمالة			
	عدم_وجود_عمالة_مؤهلة	مشكلات أخري	صعوبات_مع_جهات_أخري	مشاكل_تتعلق_بالعمالة
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	35	14	19	8
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	5	7	4	1
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	28	12	7	5
صناعة الورق و الطباعة و النشر	27	8	10	7
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	57	22	36	26
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	83	20	34	10
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	100	23	60	30
صناعات تحويلية أخرى	8	2	8	1
إجمالي المنشآت	343	108	178	88

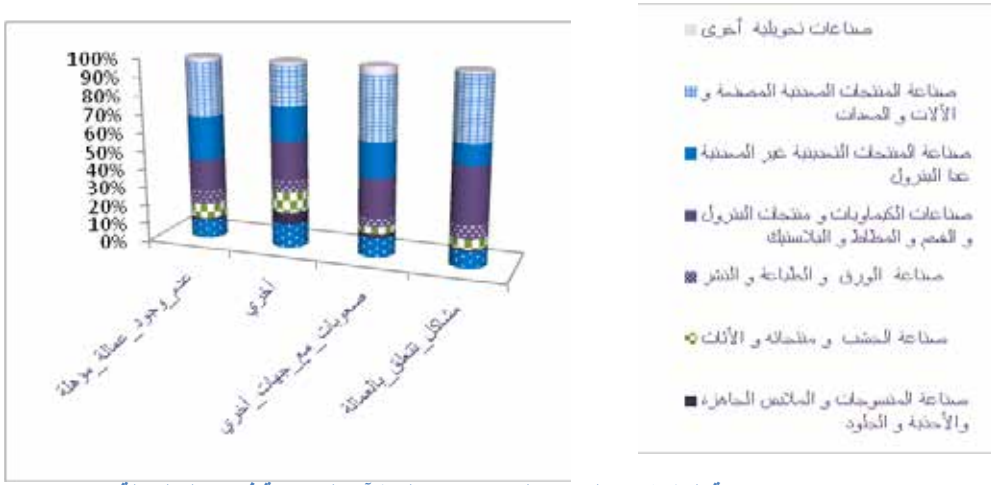

رسم توضيحي 37: نسبة المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال العمالة

6.5 مجال التصدير

جدول (86) والشكل التوضيحي (38) يوضحان المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التصدير.

بالنسبة إلى عائق لرسوم جمركية عالية نرى أن الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات حازت على أعلى نسبة وقدرها (33.7%) بعدد (30) منشأة، وحازت صناعة التحويلية الأخرى وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية على أدنى نسبة (1.1%) بعدد منشأة واحدة لكل منهما.

ومن ناحية المشاكل والعوائق الأخرى التي تواجهها المنشآت تبين أن صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيكلها أكبر نسبة قدرها (28.6%) تليها الصناعات المعدنية المصنعة والآلات (23.8%).

وتعاني صناعة المعدنية المصنعة والآلات من مشكلة قنوات توزيع محدودية وتتغلب على باقي الصناعات بنسبة (36.3%)، تليها صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك بنسبة (16.5%)، أما صناعة المنتجات التحويلية الأخرى حازت على أدنى مركز بنسبة (2.2%).

وبالنسبة إلى مشاكل خارجية دولية فقد حصلت صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك على أعلى نسبة (27.7%) بعدد (18) منشأة، أما الصناعات التحويلية الأخرى وصناعة المنسوجات والملابس الجاهزه حازت على أدنى نسبة (1.5%) لكل منها.

بالنسبة إلى عائق المنافسة القوية فحازت الصناعات المعدنية المصنعة والآلات على أعلى نسبة تليها صناعات الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك, ثم الصناعات الغذائية بنسب (34.1%) (22.1%) (13.9%) على التوالي.

جدول 86: المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التصدير

نوع النشاط	مشكلات التصدير				
	رسوم_جمركية_عالية	أخري	قنوات_توزيع_محدودة	مشاكل_خارجية_دولية	منافسة_قوية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	9	16	11	11	29
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	1	1	5	1	6
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	6	10	9	3	19
صناعة الورق و الطباعة و النشر	6	9	8	4	16
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	21	30	15	18	46
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	15	13	8	10	16
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	30	25	33	17	71
صناعات تحويلية أخرى	1	1	2	1	5
إجمالي المنشآت	89	105	91	65	208

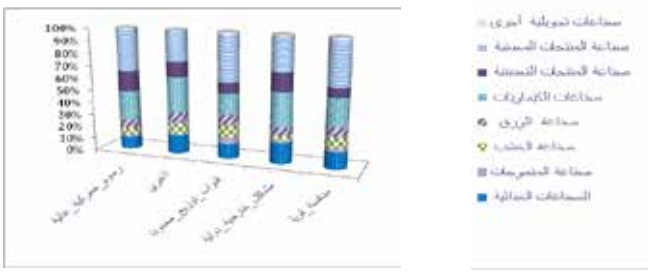

رسم توضيحي 38: نسبة المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال التصدير

6.6 تسهيلات الإنتاج

جدول (87) والشكل التوضيحي (39) يوضحان المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال تسهيلات الإنتاج.

بالنسبة إلى عائق توفير الأرض نرى أن الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات حازت على أعلى نسبة وقدرها (33.4%) بعدد (98) منشأة، وحازت صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة على أدنى نسبة (1.0%) بعدد (3) منشآت.

ومن ناحية عوائق استخراج التراخيص التي تواجهها المنشآت تبين أن الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات لها أكبر نسبة قدرها (30.9%)، تليها الصناعات التعدينية غير المعدنية والتبغ بنسبة (21.1%).

وتعاني صناعة المنتجات التعدينية من مشكلات أخرى وتتغلب على باقي الصناعات بنسبة (30.8%)، تليها صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث بنسبة (20%)، ولم تعاني صناعة المنسوجات والملابس والأحذية من هذا العائق.

وبالنسبة إلى مشاكل القيود الإدارية فقد حصلت الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات على أعلى نسبة (30.9%) بعدد (50) منشأة، أما الصناعات التحويلية الأخرى حازت على أدنى نسبة (0.6%) بعدد منشأة واحدة.

جدول87: المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال تسهيلات الإنتاج

نوع النشاط	مشكلات تسهيلات الإنتاج			
	توفير الأرض	استخراج التراخيص	أخري	قيود إدارية
الصناعات الغذائية و المشروبات و التبغ	34	25	6	24
صناعة المنسوجات و الملابس الجاهزة والأحذية و الجلود	3	3	٠	4
صناعة الخشب و منتجاته و الأثاث	17	12	13	11
صناعة الورق و الطباعة و النشر	15	12	6	10
صناعات الكيماويات و منتجات البترول و الفحم و المطاط و البلاستيك	55	34	8	38
صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا البترول	66	41	20	24
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات و المعدات	98	60	8	50
صناعات تحويلية أخرى	5	7	4	1
إجمالي المنشآت	293	194	65	162

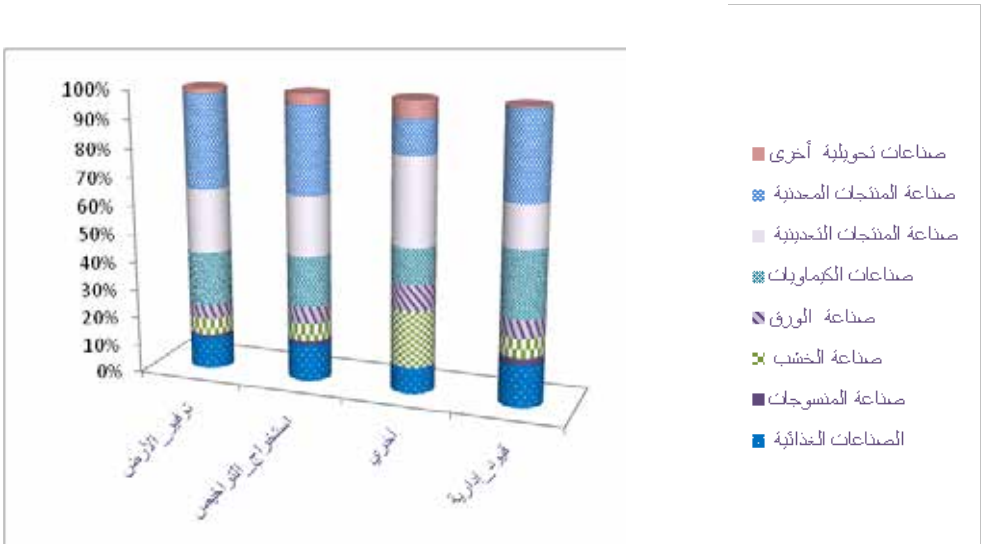

رسم توضيحي 39: نسبة المشكلات والعوائق التي تواجهها المنشآت الصناعية في مجال تسهيلات الإنتاج

الفصل السابع
الخاتمة والتوصيات

7.1 الخاتمة

اعتمدت الدراسة على منهجية البحث والتحليل الإحصائي للبيانات الرسمية المتوفرة في المسح الصناعي لعام 2014 للسنوات 2011 و 2012 و 2013 عن القطاع الصناعي في محاولة جادة لتشخيص واقع قطاع الصناعة التحويلية والتحديات التي تواجهها في الوقت الحالي، وتحديد أولويات القطاعات الصناعية المقترح تطويرها وتنميتها مستقبلاً في الكويت. وذلك من منظور مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تنويع القاعدة الانتاجية، ومصادر نمو الانتاجية والتنوع المنشود خاصة بعد تراجع أسعار النفط الملحوظ و تداعياته علي الاقتصاد الكويتي.

ان بناء قاعدة للإحصاءات والخدمات الصناعية من خلال هذا المسح و التحديث المستمر لتلك القاعدة الإحصائية من شأنه ايجاد أداة إدارية واقتصادية وسياسية لمراقبة ومتابعة أداء أنشطة الصناعة التحويلية بغرض التعرف على أية تغيرات هيكلية قد تحدث في هذا القطاع وبالتالي استنتاج الحلول المناسبة للتغلب على الصعوبات في تلك الأنشطة.
كما أن أجراء هذا النوع من المسوح يعتبر من الناحية الاقتصادية ذو أهمية كبيرة كون أن القطاع الصناعي يواجه تحرير متزايد للاقتصاد المحلي بحيث يسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي مما يعرض هذا القطاع إلى تغيير هيكلي في الصناعة التحويلية، وهذا يحتاج لتحسين وتحديث مستمر لسجل منشآت الصناعة التحويلية من خلال إجراء مسح صناعي شامل بشكل دوري.

بالرغم من أن دولة الكويت قدمت على مدى العقود الثلاثة الماضية عدة أنواع من الدعم الصناعي المباشر وغير المباشر، إلا أن الدعم الصناعي تميز بعدم كفاءته وعدم متابعة أثره على نمو الصناعة. وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المقدم للمشروعات الصناعية بشكل مباشر أو غير مباشر يعتبر كلفة اقتصادية يتحملها المجتمع، يتعين على الصناعة أن تستخدمه بالشكل الأمثل الذي يرفع من كفاءتها وقدرتها التنافسية، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة الاستغناء عنه لرفع كفاءة عملية التنمية والتصنيع من ناحية، وحسن استخدام الموارد الوطنية المتاحة وترشيد عملية تخصيصها من ناحية أخرى. وقد شهدت مساهمات القيمة المضافة للصناعات تذبذا في قيمها و نسبتها في الناتج المحلي الاجمالي وعدم استقرار في معدلاتها خصوصا في القطاع غير النفطي. حيث بلغت مساهمة الصناعة التحويلية غير النفطية في إجمالي الصادرات الكويتية الصناعية في عام 2013 فقط 2.9%. و شكلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الصناعية حيث بلغت نحو 97.1%. هذه النسب الضئيلة والمتواضعة لمساهمات الصناعة التحويلية ، وإجمالي الصادرات يعزز الدور الكبير الذي ما زال يلعبه القطاع النفطي في الاقتصاد الكويتي وهو ما يثير هواجس عديدة عن خطورة اعتماد الكويت المستمر على النفط ومنتجاته مما يجعل الاقتصاد والتنمية الاقتصادية فيها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية كما حدث في نهاية عام 2014. وذلك يعني أن السياسات والجهود التي بذلتها الهيئة العامة للصناعة في مجال الترويج للصادرات الصناعية وتنميتها لم تفلح في رفع مساهمة السلع الصناعية المصدرة بالقدر الذي يمكنه جذب رؤوس الأموال المحلية في قطاع الصناعة التحويلية، والتأثير على زيادة الصادرات الصناعية وتوسيع الأسواق الخارجية أمامها.

وتجدر الإشارة هنا أن الدعم الانتقائي غير مسموح به في ظل الاتفاقيات الموقعة بين دولة الكويت ومنظمة التجارة العالمية بعد عام 2003 م ، إضافة إلي أن التدخل في آليات السوق متوانية بالقطاع الخاص، كما أنها تربك وتعرقل عوامل تحول الاستثمار وتوجيهه إلي الوجهات المنتجة اقتصادياً، لذا يوحي معظم الكتاب والدارسين بربط الدعم بالأداء وكفاءة الإنتاج ومعدلات التشغيل. كما أن استخدام معيار الدعم الصناعي وربطه بالأداء يرفع من قدرة الصناعات على المنافسة والإبداع والابتكار في إيجاد أسواق غير تقليدية، وتحسين أدائها وكفاءتها الكلية في أقصر فترة زمنية ممكنة.

هدف هذا التقرير هو تحديد أهم المعايير التي يمكن أن تستخدم في تحديد الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي الكويتي، بحيث تتحقق البيئة الاستثمارية والتنموية الجيدة من خلال التعاون والتنسيق بين الصناعيين في المؤسسات والهيئات المسئولة عن الصناعة والقطاع الخاص. تقاس المعايير بمجموعة مؤشرات و هي أدوات إحصائية يقاس بها التطور في المتغيرات الاقتصادية والمحاسبية وتستخدم في قياس التطور والنمو عبر الزمن، كما تساعد على وضع الأهداف والتنبؤ بمسارات واتجاهات الأعمال. ويتطرق التحليل لمقاييس مختارة للجوانب الرئيسية للظواهر الاقتصادية التي تم استخلاصها من الكم المتاح الكبير من المؤشرات. كما أن المؤشر لن يفهم من داخله، وإنما يحتاج إلى إجراء مقارنة لقيمته بقيمة في فترة سابقة أو بقيمة معيارية مثل قيمة الجهد الواجب أن يبذل حتى يمكن القول بأن دولة ما قد توفرت لها إمكانيات إنتاج بحث علمي يسهم بإضافات معرفية يعتد بها، أو بالقيمة المناظرة في دولة أخرى ذات أهمية أو خطورة من نوع أو آخر توليها الدولة كل الاهتمام. إن مراعاة المعايير و المؤشرات الاقتصادية الاستراتيجية ودراسة السوق بشكل جيد سوف يحد من إنشاء صناعات جديدة أو توسعة صناعات قائمة بدون الأخذ بعين الاعتبار كميات الإنتاج الحالية للمصانع القائمة والمصانع تحت التنفيذ، وتجنب الازدواجية في إنشاء المشاريع الصناعية.

ونود أن نؤكد هنا أنه يتحتم قبل إقرار أي نشاط صناعي جديد أو توسعة نشاط صناعي قائم القيام بتقييمه ودراسة جدواه الاقتصادية من خلال إعادة دراسة وضع السوق بالنسبة لمنتجات المصانع المشابهة، وتقييم البيئة المحيطة والمعطيات الجديدة من حيث القاعدة السكانية وتركيبتها، والأنماط الاستهلاكية، والقدرة على إشباع السوق المحلي، والقدرة على مواجهة الواردات، وإمكانية تصدير المنتجات للخارج لان هذه المعوقات تعاني منها الصناعات القائمة حاليا و خصوصا لمحدودية قنوات التسويق في الكويت و المنافسة العالمية الشديدة لمنتجاتها. في هذا السياق لابد من الأشارة الي أن نتائج المسح الصناعي لعام 2014 وضحت أن أكبر القطاعات عددا لمنشاتها هي لصناعة المنتجات المعدنية ثم الصناعات التعدينية .

من ناحية أخرى، يتضمن تطبيق المعايير الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية في التقرير ضرورة أن يحصل المشروع على أفضل العروض لشراء الآلات والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة في التصنيع و لابد من تشجيع التكنولوجيا في صناعاتنا حيث أن مؤشراتنا تشير إلي قلة وجود آلات التكنولوجية الفعالة و أن فقط 33% من المنشات القائمة تستخدم هذه الالات و ذلك أما بسبب غلائها أو بسبب عدم الوعي بأهميتها ، والتأكد من جدوى المشروع من حيث الربحية، وأهمية توافر الإدارة المحترفة القائمة عليها و التدريب المستمر لتأهيل العمالة المناسبة المنتجة و خصوصا الوطنية منها التي لابد من سن و تشريع قوانين أكثر صرامة في تشغيل وتوظيف العمالة الوطنية و خصوصا المهنية، و لابد من المحافظة على البيئة المحلية و هو ما أقرته الهيئة بضرورة توافر دراسة جدوى بيئية للصناعات الطالبة لتصاريح وكذلك تشجيع اعادة التدوير لمخلفاتها و التأكد من التخلص من مخلفاتها بالكامل بالوسائل التي تضمن سلامة البيئة و العاملين، وأخيراً يجب ترتيب المشروعات المختلفة حسب أولوياتها بعد تطبيق المعايير المقترحة للتأكد من أفضليتها واختيار أهم مجالات الاستثمار الصناعي التي تضمن التقدم والتطور والتنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي بما يتوافق مع برنامج عمل الدولة.

ونود أن نذكر هنا أن المعايير المقترحة يمكن الاعتماد على بعضها أو مجتمعة على حسب طبيعة النشاط الصناعي، فمثلاً قد يؤدي نشاط معين كنشاط الكيماويات إلى تلوث بيئي، ولكنه بالمقابل يوظف نسبة كبيرة من العمالة الوطنية و هي الأعلى مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى ، ويستخدم منتجات البتر وكيماويات ومشتقات تكرير النفط المتوفرة محلياً. فهنا يجب المفاضلة بين المعايير المقترحة واختيار الأفضل بمنتهي الشفافية والعدالة. وتجدر الإشارة إلى أن المعايير التي يمكن تطبيقها على الاستثمارات الخاصة تختلف عن المعايير المطبقة في الاستثمارات الحكومية، مثلاً معيار الربحية وتعظيم الأرباح قد يكون من أهم المعايير المطبقة على الفرص الاستثمارية الخاصة ولكنه قد يستبدل بمعيار العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل في المشاريع الحكومية، وذلك نظراً لاختلاف الأهداف التي يرغب في تحقيقها كل من القطاعيين الخاص والعام.

الصناعات التحويلية في الكويت تعاني من مشاكل عديدة في المنافسة الداخلية الناتجة عن استيراد منتجات أجنبية مماثلة في السوق الكويتي، ومن المنافسة الخارجية لتدني قدراتها التنافسية في السوق الخارجي وضعف التسويق وصعوبة إيجاد منافذ خارجية جديدة. كما تعاني بعض الصناعات التحويلية من صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة ومن ارتفاع تكاليف أسعارها، وتوفير المواد الأولية لبعض الصناعات وتقلبات أسعارها. كما يواجه التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في الكويت عدم مواكبة التطور المتسارع في الصناعة في العالم لصعوبة استجلاب التكنولوجيا الحديثة وعدم القدرة على توطينها لغياب البنية التحتية المناسبة من العلوم والتكنولوجيا، والمؤسسات العلمية التي تؤهل المهندسين والفنيين بأساليب الهندسة العكسية والتقليد.

التصدي للمشاكل والعقبات التي تعاني منها الصناعة التحويلية في الكويت يتطلب القيام بإصلاحات واسعة من جانب وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للصناعة تشمل تبسيط إجراءات قيام المشاريع الصناعية الجديدة، وتوفير الأراضي المناسبة للصناعة، ووضع تشريعات تساعد الهيئة العامة للصناعة في توفير التمويل اللازم لانجاز المشاريع الصناعة وتجهيزها.

و عليه فيمكن تلخيص نتائج المسح من الجانب الاقتصادي إلى أن دولة الكويت تعاني من محدودية القدرة على إنتاج سلع وخدمات لا تعتمد على البترول لاسيما في المنتجات الصناعية، وهذا من شأنه خلق اقتصاد ريعي يفتقد المنافسة في الأسواق العالمية لسلع صناعية لا تعتمد على النفط. لذلك فإن المقومات التي تمتلكها الدولة لتطوير القطاع الصناعي تعتمد على قدرة الاقتصاد الكويتي على التحول إلى الأنشطة الصناعية ذات الإنتاجية العالية، وهذا بدوره يتطلب من المنشآت الصناعية في السوق المحلية امتلاك قدرة على الابتكار والتجديد وعلى مدى تمكن تلك المنشآت المحلية من تطبيق تكنولوجيا متطورة تتوافق مع تلك التي تطبقها الصناعات المنافسة في الخارج. لذا فإن على الحكومة الكويتية تبني سياسات من خلال استراتيجية تعتمد على السياسة التقنية بحيث تعتبر الأداة التنموية في سبيل تحسين الأنشطة الاقتصادية .

من جانب اخر لا يزال أمام الصناعة الكويتية الكثير من المتطلبات والتحديات للارتقاء بالمنتجات الصناعية الكويتية بما يحقق المقدرة التنافسية على المستوى الخليجي والإقليمي والعالمي من خلال التواجد في أسواق التصدير العالمية، أو حتى المحافظة على حصص الأسواق المحلية وتعزيزها .وهذا يحتاج مواجهة هذا التحدي عن طريق العمل على رفع معدلات الإنتاجية والجودة إلى المستويات القياسية العالمية.

هذا وعلى الرغم من التطورات التي تحققها الصناعة الكويتية في مجال نقل التقنية والتكنولوجيا، فالقطاع الصناعي بالبلاد يحتاج إلى مضاعفة القدرات التقنية للمنتوجات الوطنية، ويتمثل ذلك من خلال السعي الجاد لتطوير التقنية الموجودة في هذا القطاع ومن خلال ايجاد تقنية جديدة ممكن نقلها للصناعات، لذا فلا بد من القيام بالمزيد من الأبحاث سواء داخل المؤسسات الصناعية أو بالتعاون مع الجامعات والمراكز العلمية المتخصصة، وكذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية لتوطينها في الصناعات المحلية.

مما لا شك فيه أن وجود دولة الكويت بعضوية منظمة التجارة العالمية يجعلها بحاجة ماسة للتكيف مع قواعد المنظمة والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، وهذا الامر يتطلب التعاون مع وزارة التجارة والصناعة ممثل دولة الكويت في تلك المنظمة بهدف اتباع استراتيجيات تعمل على الاستفادة القصوى من إيجابيات الانضمام للمنظمة مع السعي إلى الحد من الآثار السلبية للانضمام وتقليلها أخذاً بعين الاعتبار ما يستجد من تحديات مستقبلية في إطار قواعد المنظمة ودخول موضوعات جديدة. كذلك لابد من وضع سلامة البيئة الصناعية والمحافظة عليها ضمن الأولويات الاستراتيجية للصناعة الكويتية من خلال تقديم التوعية المناسبة للمنشآت الصناعية في هذا الشأن لبذل مزيد من الجهود الجادة لاحتواء الآثار السلبية ومخالفة المقصرين منها.

هذا ومن الواضح من خلال نتائج المسح أن تطوير قدرات القوى العاملة الوطنية في القطاع الصناعي يعد أمراً ضرورياً لمراجعة وتكثيف مجالات ونوعية التعليم والتدريب الفني والمهني بحيث تتناسب مخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات الشركات الصناعية في مختلف التخصصات.

وأخيراً، فإنه بالرغم من الإنجازات التي حققتها الصناعة الكويتية خلال الفترة الماضية إلا أن مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي لا تزال دون الطموحات، وهذا الأمر يتطلب دور أكثر فاعلية لزيادة مساهمات القطاع الصناعي، فإن هناك حاجة لتكثيف توجيه الموارد والاستثمارات، خصوصاً في قطاعات الصناعات التحويلية. وهذا التحدي يحتاج تكاتف الجهود بين القطاع العام و القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي ، وتحسين السياسات التجارية وسياسات المنافسة في الأسواق في سبيل تطوير المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال في الاقتصاد الكويتي لرفع معدلات الاستثمار في القطاع الصناعي.

7.2 التوصيات

بجانب التوصيات الفرعية التي تم ذكرها عند تحليل نتائج المؤشرات الاقتصادية، سيتم هنا التطرق للتوصيات العامة لنتائج المسح الصناعي لعام 2014. فمن الجانب الاقتصادي، تتلخص أهم نتائج المسح إلى أن دولة الكويت تعاني من محدودية القدرة على إنتاج سلع وخدمات لا تعتمد على البترول لاسيما في المنتجات الصناعية، وهذا من شأنه خلق اقتصاد ريعي يفتقد المنافسة في الأسواق العالمية لسلع صناعية لا تعتمد على النفط. لذلك فإن المقومات التي تمتلكها الدولة لتطوير القطاع الصناعي في الاقتصاد المحلي تعتمد على قدرة الاقتصاد الكويتي على التحول إلى الأنشطة الصناعية ذات الإنتاجية العالية، وهذا بدوره يتطلب من المنشآت الصناعية في السوق المحلية امتلاك قدرة على الابتكار والتجديد وعلى مدى استطاعت تلك المنشآت المحلية من تطبيق تكنولوجيا متطورة تتوافق مع تلك التي تطبقها الصناعات المنافسة في الخارج. لذا فان على الحكومة الكويتية تبني سياسات خاصة من خلال وجود إستراتيجية تعتمد على السياسة التقنية بحيث تعتبر الأداة التنموية في سبيل تحسين الأنشطة الاقتصادية من خلال التالي:

- تشجيع حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والتي تتطلب في كثير من الأحيان المشاركة في أنشطة البحث والتطوير،
- القيام بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير التعليم الجيد والذي يتوافق مع حاجة سوق العمل في تخصصات التنمية الصناعية بجانب تدريب وتطوير القوى العاملة في القطاع الصناعي.
- تشجيع وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص نحو البحث والتطوير.
- امتلاك دولة الكويت للموارد المالية يجعلها مؤهلة لتطوير البنى التحتية للأراضي الصناعية، وإنشاء معاهد لتعليم العلوم والتكنولوجيا لتأهيل الكوادر الوطنية على التعامل مع التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وتوسيع وتعميق دور مراكز البحث والتطوير، وزيادة نسبة الإنفاق العام على نشاطات البحث والتطوير والابتكار مما يساعد على توطين التكنولوجيا الحديثة لقطاع الصناعة التحويلية في البلاد.

كما تشير المؤشرات الرئيسية إلى وجود اختلالات هيكلية في سوق العمل بالقطاع الصناعي لدولة الكويت وتتمثل تلك في تركز العمالة الوطنية في المنشآت الصناعية البترولية والتي يغلب عليها الطابع الحكومي في التوظيف حيث يفضل المواطن الكويتي العمل في تلك الشركات مقارنة بشركات القطاع الخاص. كما لا تزال العمالة الوطنية في القطاع الصناعي يعملون ضمن مجموعة الادارة العليا والإدارة المساعدة، في حين تبتعد تلك العمالة عن الانخراط في الاعمال المهنية والفنية في هذا القطاع. لذا لابد من الجهات المعنية بالتنسيق مع القطاع الخاص من تبني بعض السياسات والإجراءات التي من شأنها التركيز على عملية التدريب وإعادة التدريب للعاملين في القطاع الصناعي أخذاً بعين الاعتبار الإصلاحات التعليمية المطلوبة لتعزيز التنسيق بين السياسات التعليمية والتكنولوجية من جانب وسياسات الاقتصاد الكلي من جانب آخر.

كذلك فتطوير تنمية القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير على قدرة السياسة الحكومية على التغلب على المشاكل الادارية والتشريعية المتعلقة بتشجيع القطاع الخاص سواء أكان المستثمر محليا أو أجنبياً من الاستثمار في القطاع الصناعي، وتتمثل أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي بدولة الكويت في مدى توفر المعلومات الاستثمارية، وصعوبة إصدار التصريح البيئي، والإجراءات المتعلقة ببيع الأراضي اللازمة لإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأجيرها ورهنها في دولة الكويت. أما فيما يتعلق بأهم العوامل المحفزة للاستثمار الصناعي فتتمثل في انخفاض تكلفة التشغيل وانخفاض أسعار المحروقات، وسهولة التسجيل في عضوية غرفة التجارة والصناعة، وسهولة إجراءات فتح الحساب البنكي و إيداع رأس المال للشركات، وفيما يلي أهم المتطلبات التي من شأنها تعزيز الاستثمار في هذا القطاع:

- تسهيل منح الرخص الصناعية الجادة.
- تعزيز روابط الثقة بين القطاع العام والخاص من خلال العمل المشترك من خلال إعادة بناء الشراكة على أسس متينة في القطاع الصناعي.
- توفير الاراضي الصناعية الازمة للمستثمرين في القطاع الصناعي بهدف أنشاء مشاريع استراتيجية من خلال معالجة مشكلة ندرة الاراضي بالتعاون مع القطاع النفطي وبلدية الكويت والجهات الأخرى للوصول للأهداف التنموية.
- توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة الأقل بهدف تطويرها.
- سرعة انشاء مدن صناعية وتخزينية جديدة في الدولة.
- تطوير التشريعات والإجراءات الخاصة بالمنشآت الصناعية.

هذا ومن خلال هذا المسح، فإن إجراء دراسات قطاعية وتشخيصية للصناعة التحويلية في دولة الكويت اعتمادا على نتائج المسح الصناعي يعتبر ذو أهمية كبيرة لانه في هذه الحالة سيتم التعرف على ظروف كل نشاط صناعي على حده مما يسهل عملية التشخيص للقطاع الصناعي بشكله الكلي من خلال تشخيص هذا القطاع بشكل جزئي أي بحسب كل نشاط في هذا القطاع. وتبني هذا التوجه سيحقق أهدافاً تتوافق مع أهداف الصناعة التحويلية في الدولة وهي كالتالي:

- تحسين القيمة المضافة للأنشطة الصناعية كلٍ على حده مما يسهل الوصول للهدف النهائي المتمثل بزيادة للقطاع الصناعي وزيادة معدلات نموه، حيث أن قطاع الصناعة التحويلية في الكويت يعاني من مشاكل متعددة أدت الى تراجع معدلات مساهمة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي. كذلك فالتوسع الأفقي في القطاع الصناعي تعيقه بعض الأمور المرتبطة في التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والإجراءات المؤسسية البيروقراطية مما نتج عنه طول الدورة المستندية لتخصيص وتسليم المشاريع الصناعية الجديدة، وندرة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.
- التعرف على مختلف المعوقات التي تقيد الاستثمار في الانشطة الصناعية وبالتالي التغلب على تلك المعوقات مما سيشجع ذلك تحسين الاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي في هذه الأنشطة.
- تشخيص تلك المعوقات بحسب النشاط الصناعي من شأنه تحديد احتياجات المنشآت الصناعية في كل نشاط صناعي مما يؤهلها للحصول على شهادات الجودة العالمية في المجال الصناعي.
- تطوير المؤشرات الإحصائية الصناعية سواء الكلية أو الجزئية.
- دعم السلع الوطنية لغرض الإنتاج المحلي والخارجي سيؤدي لتسريع التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية بعيداً عن النفط ومنتجاته كمصدر للدخل ومحرك للتنمية الاقتصادية في البلاد.

وأشارت نتائج المسح إلى تواضع المساهمة النسبية للقطاعات الصناعية غير المرتبطة بالأنشطة النفطية، الأمر الذي يتطلب المزيد من العمل على زيادة مساهمة تلك الصناعات غير النفطية وزيادة الجهود في مجال تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال ايجاد صادرات صناعية تعزز عملية التنمية الصناعية في البلاد. لذلك يجب على الحكومة أن تعمل على تحقيق الأهداف التالية لتطوير وتنمية القطاع الصناعي من خلال فتح الأسواق الخارجية للمنتجات المحلية:

- البحث عن منافذ جديدة وتوسيع الأسواق الخارجية للمنتجات الصناعية الكويتية من خلال ايجاد المعلومات ودراسات السوق واتجاهات الطلب وأذواق المستهلكين في الخارج والتمويل والتسويق.
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في ماليزيا وجمهورية كوريا وسنغافورة في تطوير الصناعات التصديرية من خلال تبني إستراتيجية تصديرية واضحة للمنتجات الصناعية غير النفطية بأهداف وخطط تنفيذية واضحة ومؤشرات قياس للمتابعة والتطبيق.

- تكثيف العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات الإنتاجية بهدف توسيع مصادر الناتج المحلي في الدولة وتسهيل عملية خلق صادرات بديلة للصادرات النفطية. لذا يتعين على المصانع خصوصاً الكبيرة منها الاعتماد على مصانع أخرى في تأمين احتياجاتها من المنتجات الأخرى، وذلك لكي تتمكن من تركيز تطوير منتجاتها الأصلية والمنافسة سواءً محلياً أو خارجياً.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي الوطني مما يشجع التصدير من قبل القطاع الخاص.
- العمل على استحداث بعض الآليات التي تتسم بالمرونة في كثير من المجالات كالإنتاج والتسويق والإدارة والتصميم وغيرها من مجالات العمل الصناعي لتوسيع القاعدة الصناعية.

إن الاستراتيجية الصناعية التي تهدف إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ستؤدي تحديداً إلى زيادة القيمة المضافة للصناعات المستهدفة من خلال بناء قواعد معلومات صناعية تعمل على زيادة القدرة التشابكية والتكاملية بين القطاعات الصناعية. وهذا الأمر لابد وأن يتزامن مع تطوير برامج تطبيقية لتفعيل المواصفات القياسية والعمل على الارتقاء بمستويات الجودة بهدف تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية، كما أن الأمر يحتاج إلى تعزيز تنويع الصناعات التي تتصف بالميزة النسبية والصناعات المكملة لها، كما أن تحسين البنية الأساسية للمدن الصناعية والتقنية تحتاج لتشجيع الاستثمار فيها. إلا أن تحقيق تلك الأهداف يحتاج لتطوير وتحديث بيئة الأعمال والإجراءات الصناعية بحيث تكون أكثر اعتماداً على الوسائل التقنية. لذلك يفترض أن يتمكن القطاع الصناعي من جني ثمار نتائج الاستراتيجية الصناعية من خلال الوصول للأهداف الأساسية التالية لتحقيق معدلات نمو محددة:

- رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي
- رفع القيمة المضافة الصناعية.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الانشطة الصناعية.
- زيادة حصة الصادرات الصناعية .
- زيادة الصادرات ذات القاعدة التقنية.
- زيادة نسبة العمالة الصناعية الوطنية.
- تحسن ترتيب دولة الكويت عالمياً في مجال تنمية القطاع الصناعي.